أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
1 يونيو 2026م
15 ذو الحجة 1447هـ
82

وقود الحرب والسلام

هنّ صانعات الوجدان الجمعي ومهندسات المزاج العام داخل مجتمعاتهن، إذ يمتلكن عبر الشعر والغناء سلطة رمزية تتجاوز حدود الترفيه إلى التأثير المباشر في السلوك والمواقف. وقد برز هذا الدور بوضوح خلال الحرب الحالية، حيث جرى توظيف بعض الحكامات في التعبئة والتحشيد وإشعال جذوة الصراع، فكانت كلماتهن وقوداً معنوياً للمقاتلين ومحرضاً على الاستمرار في القتال. غير أن هذه القوة ذاتها يمكن أن تتحول إلى أداة للبناء بدل الهدم؛ فالحكامة التي تستطيع تأجيج الحماسة للحرب قادرة أيضاً على الدعوة للسلام، وترميم النسيج الاجتماعي، وبث قيم التعايش والمصالحة. ومن هنا تنبع أهمية إدراك خطورة الكلمة، وقدرتها على إشعال الحرائق أو إطفائها.

«وثبة البرهان».. ولكن برجل واحدة

أكثر ما لفت الانتباه في خطاب الفريق أول عبد الفتاح البرهان بمناسبة عيد الأضحى ليس إعلانه عن حوار سوداني ـ سوداني، بل الشروط التي أحاط بها هذا الحوار قبل أن يبدأ. فالحوار، بحسب ما جاء في الخطاب، لن يكون مفتوحاً لكل السودانيين، وإنما سيقتصر على من أسماهم «أصحاب الوجعة»، وعلى القوى الوطنية «من غير الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب السوداني». وهي عبارات تبدو للوهلة الأولى أخلاقية ومنطقية، لكنها في حقيقتها تطرح السؤال الأهم: من الذي يحدد من هم أصحاب الوجعة؟ ومن الذي يملك حق تصنيف السودانيين إلى وطنيين وغير وطنيين، وإلى مستحقين للمشاركة ومستبعدين منها؟

الحوار الوطني، في جوهره، ليس مكافأة تمنحها السلطة لمن يتفق معها، ولا منصة يجري انتقاء المشاركين فيها وفق معايير تضعها جهة واحدة. الحوار الحقيقي يفترض الاعتراف بوجود أزمة وطنية شاملة، وبأن أطرافها متعددة، وأن حلها لا يمكن أن يتم عبر استبعاد الخصوم أو إعادة تعريف الوطن وفق رؤية من يظن نفسه منتصراً والبلاد لا تزال أجزاء واسعة منها تحت النار.

أو من يظن نفسه مسيطراً لأنه استطاع استرداد المقرات الحكومية بعد تدميرها. فحين تتحول الدعوة إلى عملية فرز سياسي وأخلاقي مسبقة، فإنها تصبح أقرب إلى مؤتمر تعبئة لأنصار السلطة منها إلى حوار وطني جامع.

ما قاله البرهان لا يعكس فقط رؤية إقصائية للحل السياسي، بل يكشف اتجاهاً متصاعداً نحو تكريس واقع الانقسام الذي أنتجته الحرب. فمنذ اندلاع النزاع لم تتصرف السلطة القائمة بوصفها سلطة تسعى للحفاظ على وحدة المجال السوداني، بقدر ما تصرفت كسلطة تدير جزءاً من البلاد وتعمل على عزله عن الجزء الآخر. تغيير العملة، وإجراءات الأوراق الثبوتية، وتنظيم امتحانات الشهادة السودانية في مناطق دون أخرى، وإغلاق خطوط التبادل التجاري مع مناطق سيطرة قوات الدعم السريع، كلها خطوات تمضي في اتجاه واحد: ترسيم حدود سياسية واقتصادية وإدارية داخل الدولة الواحدة.

ولعل أخطر ما في هذا المسار أنه لا يكتفي بتقسيم الجغرافيا، بل يذهب إلى تقسيم المواطنين أنفسهم. فالسوداني الذي يعيش في دارفور أو كردفان، أو اضطرته ظروف الحرب للتعامل مع واقع تفرضه سلطات الأمر الواقع هناك، يجد نفسه تدريجياً موضوعاً في خانة الشبهة أو الاتهام. ولم يعد الأمر مقتصراً على الخطاب السياسي، بل امتد إلى الممارسة القانونية والإدارية، كما ظهر في الأحكام والإجراءات التي استهدفت بعض السائقين والتجار في مدينة الدبة بتهمة محاولة نقل بضائع إلى مناطق في غرب السودان. وهكذا تتحول الحرب من صراع بين قوتين مسلحتين إلى عملية فرز مجتمعي واسعة النطاق، يدفع ثمنها المواطن العادي قبل غيره.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه دولة خارجة من حرب أهلية ليس وجود السلاح وحده، وإنما نشوء قناعة لدى قطاعات واسعة من السكان بأن الدولة لم تعد تمثلهم جميعاً. وعندما تتبنى السلطة خطاباً يقوم على تعريف من هو الوطني ومن هو غير الوطني، ومن يحق له المشاركة ومن لا يحق له، فإنها تقترب من هذه المنطقة الخطرة. فالوطن لا يُبنى عبر قوائم المدعوين، بل عبر القدرة على استيعاب المختلفين. والدولة لا تستعيد شرعيتها من خلال استبعاد الخصوم، وإنما من خلال قدرتها على إدارة الخلاف بينهم.

لقد عرف السودانيون هذا المشهد من قبل. فقبل سنوات أطلق الرئيس المخلوع عمر البشير ما عُرف بـ«حوار الوثبة»، وقدم باعتباره حواراً وطنياً شاملاً ينهي الأزمة السياسية المزمنة. لكن الوثبة انتهت إلى ما يشبه التجمع المغلق لأنصار النظام وحلفائه، ولم تنتج سلاماً ولا استقراراً ولا تحولاً ديمقراطياً. الفارق الوحيد أن البشير كان يحاول القفز بكلتا قدميه، بينما يبدو البرهان اليوم وكأنه يكرر التجربة نفسها على قدم واحدة، مستنداً إلى شرعية الحرب وإلى واقع عسكري مؤقت، لكنه يسير في الاتجاه ذاته.

وليس من المصادفة أن تأتي هذه الدعوة مقرونة برفض «حوارات العواصم» ونتائج المؤتمرات الخارجية. فالمشكلة ليست في مكان انعقاد الحوار، بل في طبيعته وشموله. الحوار الذي يعقد في بورتسودان أو الخرطوم ويستبعد جزءاً كبيراً من السودانيين لن يكون أكثر شرعية من حوار يعقد في أي عاصمة أخرى. الشرعية لا يمنحها المكان، وإنما يمنحها الاتساع والتمثيل والقدرة على معالجة جذور الأزمة.

السودان اليوم لا يحتاج إلى حوار طرشان، ولا إلى مؤتمرات الولاء السياسي، ولا إلى إعادة إنتاج تجارب أثبتت فشلها. يحتاج إلى مشروع وطني يعترف بحقائق الحرب وتداعياتها الكارثية، ويقر بأن البلاد لم تعد تحتمل مزيداً من الإقصاء والتصنيف. فبعد كل هذا الدم والخراب والنزوح والانقسام، يصبح السؤال الحقيقي ليس من هم أصحاب الوجعة، وإنما من الذي يملك الحق في احتكار وجع السودانيين أصلاً؟

إن أخطر ما في خطاب البرهان ليس ما قاله عن الحوار، بل ما كشفه عن تصور سلطة الأمر الواقع لمستقبل البلاد. تصور يقوم على أن السودان يمكن أن يُعاد بناؤه بمن حضر، وأن الوطن يمكن أن يُدار بمن توافق عليهم السلطة وحدها. لكن التجربة السودانية، منذ الاستقلال وحتى اليوم، تثبت العكس تماماً: كل مشروع حاول احتكار الوطنية انتهى إلى تعميق الأزمة، وكل سلطة قسمت السودانيين إلى فئات متقابلة تركت وراءها بلداً أكثر هشاشة وانقساماً.

ولهذا فإن الدعوة التي أُعلنت في خطاب العيد لا تبدو بداية لطريق الخروج من الأزمة، بقدر ما تبدو خطوة جديدة في طريق ترسيخها. فالحوار المشروط ليس حواراً، والوحدة التي تقوم على الاستبعاد ليست وحدة، والسلام الذي يُبنى على إقصاء نصف المشهد السياسي والاجتماعي لن يكون سوى هدنة مؤقتة في حرب مرشحة لأن تتخذ أشكالاً أخرى.

وإذا كان السودانيون قد دفعوا ثمناً باهظاً نتيجة الانقسامات التي راكمتها النخب السياسية والعسكرية عبر العقود، فإن أقل ما يحتاجونه اليوم هو سلطة تتوقف عن إنتاج انقسامات جديدة باسم الوطنية، وتدرك أن البلاد التي مزقتها الحرب لا يمكن أن تُحكم بمنطق الفرز، بل بمنطق الشراكة، ولا يمكن أن تُبنى بالإقصاء، بل بالاعتراف المتبادل بين جميع أبنائها.

الغلاف

وجهات نظر

حوار البرهان.. هل تدبر جلساته الراجمات والمسيّرات؟ — حيدر المكاشفي — 29

بين شجاعة المبادئ وعقبات الميدان.. قراءة في إعلان المبادئ الصادر في نيروبي؟ — أحمد عثمان محمد المبارك — 32

من الذي يريد العودة إلى حضن الوطن؟ — حاتم أيوب أبو الحسن — 39

العلمانية في السودان.. تحفظ «الأمة» وإصرار عبد الواحد.. — يوسف الغوث — 41

السلام.. بنى في العقول نحو مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة — الهادي الشواف — 43

الهوية الرقمية السودانية «سوداباس» قراءة متكاملة في الأطر التقنية والقانونية ومخاطر المقاربة الأمنية — د. عصام الدين عباس — 53

الهوية الرقمية.. خطورة عالية في غياب الحوكمة الرشيدة — عمار قاسم حمودة — 59

الديماغوجية في السودان: حين تنتصر العاطفة على الفكرة — محمد عمر شمينا — 66

أبكر آدم إسماعيل.. هل تكفي دفاتر الصراع لفهم السودان؟ — إبراهيم هباني — 69

البايظ يفتح — د. كمال الشريف — 79

حكاية من يأتي (35) مطر اليقين — محمد أحمد الفيلابي — 81

لم توفر أحدا.. جبايات قسرية تثير توتراً بمحلية القرشي

04

استطلاع لـ «أفق جديد» يكشف تصدع الدولة.. والانهيار على بعد خطوة

09

د. صلاح عوض: الحرب كشفت هشاشة الدولة وضعف مشروعها الوطني

14

هل يستطيع البرهان ضمان وحدة الجيش في السودان؟

48

لماذا طار محمد ديبي إلى المملكة العربية السعودية؟

62

مطالبات للفيفا برد قيمة التذاكر تفشي الإيبولا يهدد حلم جماهير الكونغو الديمقراطية في المونديال

84

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTERAL, KAMPALA, CENTERAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

لم توفر أحدا .. جبايات قسرية تثير توتراً بمحلية القرشي

ملخص

فرضت السلطات بمحلية القرشي بولاية الجزيرة رسوماً وجبايات واسعة النطاق طالت مختلف فئات العاملين في الأسواق، بما في ذلك الباعة البسطاء وأطفال الدرداقات. ويشير التقرير إلى أن هذه الإجراءات جاءت في وقت يعاني فيه المواطنون من أوضاع اقتصادية ومعيشية قاسية نتيجة تداعيات الحرب وتراجع الخدمات الأساسية.

يروي التقرير معاناة عدد من الأطفال والعاملين في المهن الهامشية الذين أُلزموا بدفع رسوم يومية، مع وجود تهديدات بالعقوبات أو الاحتجاز عند عدم السداد. ويعكس ذلك، بحسب التقرير، حجم الضغوط التي تواجه الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع

تسببت الجبايات في حالة من الاحتقان داخل الأسواق، حيث شهدت بعض المناطق خلافات ومواجهات بين التجار ومحصلي الرسوم، خاصة في الحالات التي اعتبر فيها المواطنون أن المبالغ المفروضة لا تتناسب مع حجم أرباحهم أو نشاطهم التجاري

يخلص التقرير إلى أن اتساع نطاق الرسوم وارتفاع قيمتها أثارا موجة من التذمر والرفض وسط المواطنين، في وقت تؤكد فيه السلطات أن هذه الإجراءات تندرج ضمن خطط لتنظيم الأسواق وتطويرها، بينما يرى متضررون أنها أضافت أعباء جديدة على كاهل السكان والتجار.

جبايات واسعة النطاق بمحلية القرشي تثير غضب المواطنين
بعد أن طالت الباعة الصغار وأطفال الدرداقات

القرشي - أفق جديد

الطفل «ن،أ» يبدأ يومه باكراً يغسل وجهه ثم يتجه إلى سوق 24 القرشي يتجول بعربته «الدرداقة» ينقل بها مستلزمات المواطنين داخل السوق تحت هجير شمس غائظ لايتوان لحظة في تقديم تلك الخدمة الشاقة التي لامشقة بعدها إلا شظف العيش والحال المائل، ربما ترك خلفه أسرة بحالها فيها المريض والعاجز، كل ذلك لم يشفع لهذا الطفل لدى السلطات المحلية حيث فرضت عليه مبلغ 3 ألف جنيه في كل يوم تطأ قدماه السوق.

جبابات وجنايات

مطلع هذا العام قامت السلطات التنفيذية بمحلية القرشي ولاية الجزيرة بفرض جبايات ورسوم عالية لم تستثن حتى بائعات الفول والتسالي وأطفال الدرداقات، زادت السلطات من أحمال المواطنين المنهكين الذين استنزفتهم الحرب لثلاثة أعوام صاحبها سوء في الخدمات الأساسية من انقطاع للكهرباء والمياه والغاز وغلاء فاحش وفوضى عارمة في الأسواق التي تركت بلا رقيب.

السلطات، وبتواطوء منها، تركت المواطنين لوحوش بشرية فرضت سيطرتها على الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة وضغوط معيشية متزايدة وأجور متدنية وفشل كبير في الإنتاج الزراعي.

تضم محلية القرشي ست وحدات إدارية كل وحدة بها سوق كبير يتردد عليه الآلاف من سكان القرى المحيطة والوحدات هي: 24 القرشي، معتوق، ود النورة، العزازي، الماطوري، ود آدم. هذه الوحدات الإدارية وبمافيها من قرى تتفاوت في سوء الخدمات والتهميش لدرجة أن مديرها التنفيذي خطاب حسن المُعيّن حديثاً لم يستطع الإقامة فيها بشكل كلي حيث يدير شؤون المحلية من مدينة ود مدني عاصمة الولاية.

حبسوني ليه ؟

.. الطفل «ن،أ» يقول لـ«أفق جديد» إن هذه الرسوم تحصّل قسرياً بمساعدة القوات النظامية بالسوق، وعدم الدفع قد يعرضه للحبس .

رواية أخرى لشهود عيان تلخص مستوى جبروت وظلم السلطات للمستضعفين، إذ يؤكد الشاهد أنه صادف أحد أطفال الدرداقات أحضر للقسم بعد عجزه عن سداد مبلغ 3 ألف جنيه، لأن كل مايملكه كان ألفا جنيه ربما حصيلة يومه كاملاً منذ شروق الشمس وحتى غروبها.

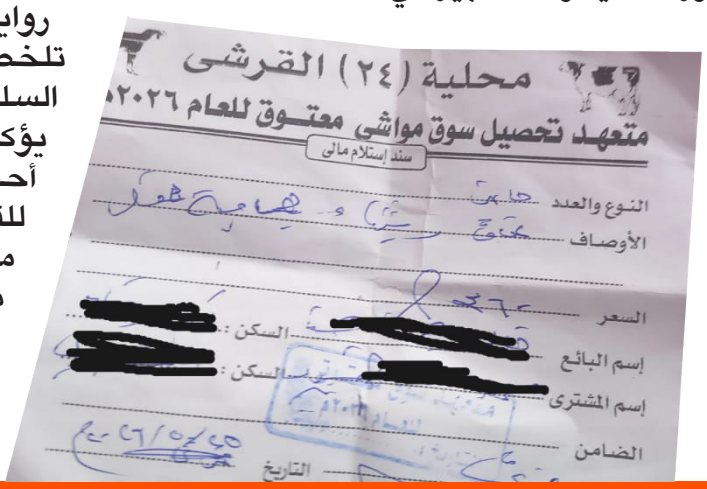
محلية (٢٤) القرشي
متعهد تحصيل سوق مواشي معتوق للعام ٢٠٢٦
سند إستلام مالي
النوع والعدد
الأوصاف
السعر
إسم البائع
إسم المشتري
الضامن
التاريخ

بين ضيق المعيشة وارتفاع الجبايات.. مواطنو القرشي يشكون من أعباء جديدة فرضتها السلطات المحلية

رسوم يومية وإجراءات قسرية تشعل التوتر في أسواق القرشي وسط تدهور الأوضاع المعيشية والخدمية

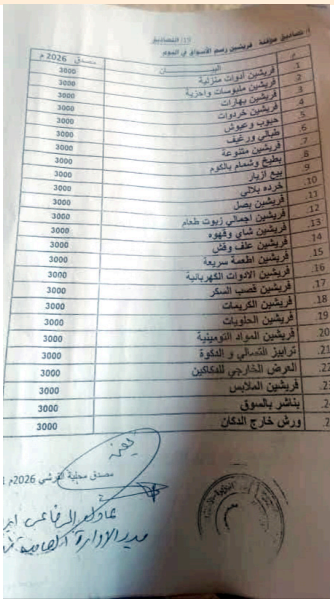

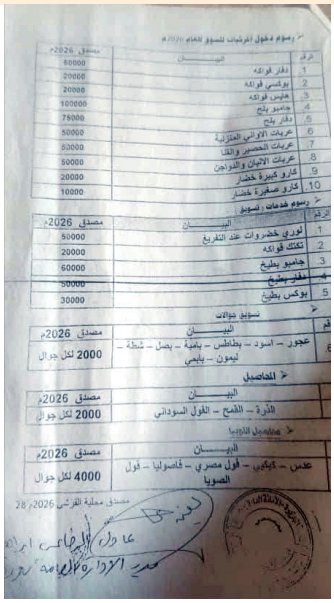

احتكاك وتوتر

هذه الجبايات الباهظة أدخلت المواطنين في مواجهة مباشرة مع السلطات والقوات النظامية وأصبحت الأسواق لاتخلو كل يوم من احتكاكات بين التجار والقوات النظامية، كما حدث الأسبوع الماضي بسوق معتوق وفقاً لشهود عيان تحدثوا لـ«أفق جديد» أن مجموعة من أصحاب المواشي تم اعتراضهم عند دخولهم السوق من قبل مايسمى بـ«متعهد السوق» وقاموا بدفع مبلغ 100 ألف جنيه، تكرر الأمر عند خروجهم مساء من السوق بذات المواشي التي لم يوفقوا في بيعها مع إصرار ذات المتعهد ورفض أصحاب المواشي بحجة إنهم لم يبيعوا المواشي ومن أين لهم دفع المبلغ؟ ليقوم المتعهد بإحضار أفراد من الشرطة ووصل الأمر للإشتباك بين الطرفين إنتهى بحبس المواطنين البالغ عددهم أربعة حتى تم الإفراج عنهم بعد دفع مبلغ 100 الف جنيه لكل واحد منهم.

قائمة الجبايات

ربما كانت محلية القرشي عادلة لنجاحها في إدراج كافة الأنشطة التجارية في قائمة الجبايات والرسوم الباهظة دون مراعاة لأوضاع المواطنين، الأمر الذي تسبب في إضراب التجار وإغلاق السوق ليوم واحد خلال يناير الماضي، ووفقاً لمستند تحصلت عليه «أفق جديد» فرضت السلطات المحلية مبلغ 3000 جنيه يومياً لكل من فريشين البهارات، البصل، الشاي، القهوة، التسالي والفول، الخرد، الملبوسات والأحزية، والأزيار، هذا على سبيل المثال في قائمة صغار الباعة «الفريشين». وفي قائمة قطاع النقل تفاوتت الرسوم بين 60 ألف – 30 ألف حسب نوع الناقل والمواد المنقولة، مثل الأسمنت والحديد بمختلف أنواعه، حيث تم فرض مبلغ 50 ألف لجامبو الأسمنت عند التفريغ، 60 ألف لجرار الأسمنت عند التفريغ.

أيضاً شملت الجبايات المفروضة 10 ألف على كارو الخضار الصغير، 50 ألف عربات الألبان والدواجن، 50 ألف دفار الفواكه، 2 ألف جنيه لكل جوال عجور، بازنجان، بطاطس، بامية، بصل، شطة، ليمون، بامبي.

خطة على الورق

لجنة أمن محلية القرشي ناقشت في وقت سابق خلال إنعقادها الدوري خطة تطوير و تنظيم سوق مدينة 24 القرشي وأكد المدير التنفيذي خطاب حسن أن الخطة تهدف لإحداث نقله نوعية في تطوير الأسواق وحركة التسوُّق وتهيئة المناخ للتجار ومرتادي الأسواق و الزوار، وتشمل الخطة بحب إعلام محلية القرشي إزالة كل أشكال التعديات و التشوهات للحد من الظواهر السالبة إضافة إلى تركيب كشافات الإنارة من أجل إضافة مزيد من اللمحات الجمالية والأمنية على سوق المحلية.

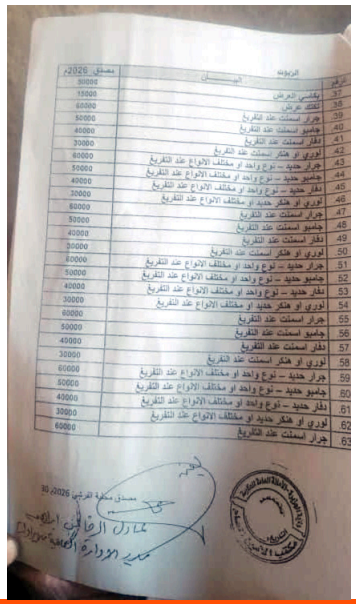

أطفال الدرداقات وبائعات الفول ضمن قائمة المكلفين بالرسوم.. شكاوى من استهداف الشرائح الأضعف اقتصادياً

الانهيار 2

وطن يتداعى

ليست المأساة السودانية مجرد حرب تدور على جبهات القتال، ولا هي صراع عابر بين قوتين تتنازعان السلطة. ما يحدث اليوم أعمق من ذلك بكثير؛ إنه انكشاف تاريخي لأزمة دولة ظلت تتعثر منذ ميلادها، وتؤجل مواجهة أسئلتها الكبرى جيلاً بعد جيل، حتى جاءت الحرب لتجردها من آخر أقنعتها وتضعها عارية أمام شعبها والعالم.

لقد انهارت المدن قبل أن تنهار الجدران، وتصدعت فكرة الوطن قبل أن تتشظى الجغرافيا. وما كان يُنظر إليه بوصفه أزمات متفرقة في السياسة والاقتصاد والإدارة، اتضح أنه أعراض لمرض أعمق أصاب بنية الدولة السودانية نفسها. فالحرب لم تخلق الانهيار من العدم، لكنها أطلقت كل ما كان كامناً في الجسد المنهك، وكشفت هشاشة المؤسسات، وضعف المشروع الوطني، واتساع الفجوة بين الدولة ومواطنيها.

في هذا الملف، لا نطالع توقعات أو تكهنات بقدر ما نقرأ شهادة جماعية صادرة عن نخبة من الأكاديميين والصحافيين والباحثين والمهنيين السودانيين. شهادة تكاد تتفق، رغم اختلاف خلفيات أصحابها، على أن السودان يقف اليوم عند حافة تاريخية فاصلة؛ حيث لم يعد السؤال متعلقاً بإصلاح مؤسسات الدولة أو ترميم أعطابها، بل بمدى وجود تلك الدولة نفسها، وبقدرتها على البقاء ككيان جامع في مواجهة عوامل التفكك والانهيار.

تكشف نتائج الاستطلاع أن أغلبية واسعة من المشاركين ترى أن الحرب أصابت تماسك الدولة في الصميم، وأن اقتصاد الحرب تمدد حتى بات ينافس الدولة نفسها على النفوذ والموارد، فيما تعرض النسيج الاجتماعي لتآكل غير مسبوق تحت وطأة النزوح والاقتلاع والخطابات المنقسمة. أما المستقبل، فيبدو في نظر كثيرين مفتوحاً على احتمالات أكثر قتامة إذا استمرت الحرب وتعطلت فرص التسوية الوطنية الشاملة.

إنها قصة سقوط الوهم الكبير؛ وهم الدولة التي بدت قائمة في الشكل بينما كانت تتآكل في العمق. ومن بين ركام الحرب وأسئلة المصير، يحاول هذا الملف أن يقترب من الحقيقة المؤلمة: كيف وصل السودان إلى هنا؟ وما الذي تبقى من الدولة؟ وهل ما زالت هناك فرصة لبناء وطن جديد من بين أنقاض وطن يتداعى؟

السودان على حافة الهاوية

استطلاع لـ «أفق جديد» يكشف تصدع الدولة .. والانهيار على بعد خطوة

إعداد قسم البيانات والتحليل السياسي

الانهيار .. كلمة مرعبة نعم، غير أن المراقب بعمق لواقع بلادنا يتأكد له بأنها باتت حقيقة ماثلة يحاول الكثير منا تجاهلها، ولكن ربما مواجهة الحقائق، وعدم الخوف من الخوض فيما هو مخيف، ومناقشته يكون بمثابة انتباهة حقيقية للممسكين بزر القرار، ففي أحدث قراءة للرأي العام السوداني، يكشف استطلاع واسع النطاق شمل نخباً سياسية وأكاديمية ومهنية مختلفة عن واقع لا يحتمل التأويل: «الدولة السودانية في مرحلة ما قبل الانهيار، واقتصاد الحرب يتفوق بوضوح على الاقتصاد الرسمي»، فيما يرى 8 من كل 10 مشاركين أن الحرب الحالية أثرت «بشدة قصوى» على تماسك الدولة.

الاستطلاع، الذي نُفذ بأسلوب علمي وشارك فيه غالبية من أكاديميين وباحثين (50.8%)، إلى جانب سياسيين وإعلاميين ومهتمين بالشأن العام، يقدّم صورة قاتمة لكنها واقعية، يستعرضها هذا التقرير بالأرقام والتحليل.

إلى أي مدى ساهم التدخل الخارجي والإقليمي في تعقيد الأزمة؟ .

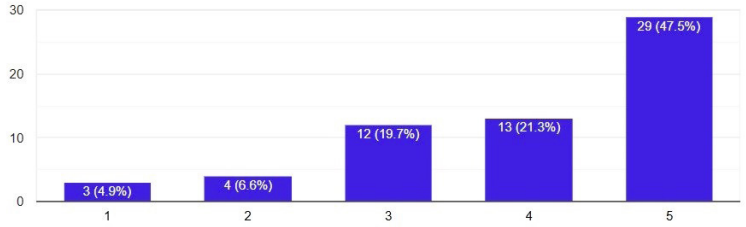

أولاً: الحرب هي الانهيار

عند سؤال المشاركين عن أخطر مؤشرات انهيار الدولة المتوفرة حالياً في السودان، جاءت النتائج مدوية:

انهيار الأمن (80,3%)

انهيار الاقتصاد (77%)

فقدان الشرعية السياسية (73,8%)

تفكك المؤسسات (65,6%)

النزوح الجماعي (63,9%)

في مؤشر خطير آخر، يرى 83,9% أن الحرب أثرت إلى أقصى درجة (تقييم 5 من 5) على تماسك الدولة، بينما أكد 96,7% أن «وقف الحرب» هو الأولوية العاجلة لمنع انهيار الدولة الكامل، متقدمة بفارق كبير على أي خيار آخر مثل إصلاح الاقتصاد أو إطلاق عملية سياسية.

ثانياً: اقتصاد الحرب يلتهم الدولة

في واحدة من أكثر النتائج دلالة، أجاب 83,6% من العينة بأن «اقتصاد الحرب أصبح أقوى من الاقتصاد الرسمي» (بينهم 47,5% قالوا «نعم بشكل واضح»). ويعكس هذا الرأي حالة من تفكك السيطرة المالية للدولة، وانتشار آليات التمويل الموازي للجماعات المسلحة.

ويتسق هذا مع اعتبار 78,7% أن للانهيار الاقتصادي «تأثيراً وجودياً يهدد بقاء الدولة»، بينما يُصنف الفساد كثاني أكثر العوامل إضعافاً للدولة (77,8%)، بعد الحرب مباشرة (88,9%).

ثالثاً: مؤسسات منهارة أو شبه منهارة

هل أصبح اقتصاد الحرب أقوى من الاقتصاد الرسمي؟

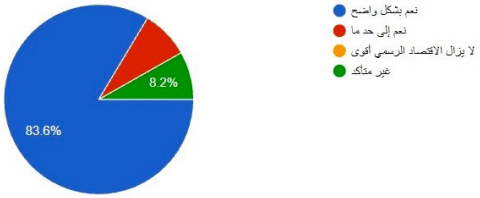

ما تبقى من مؤسسات الدولة يعاني انهياراً صامتاً، وفق التقييمات التالية:

48,4% يرون أن مؤسسات الدولة «شبه منهارة».

41,9% يقولون إنها «منهارة بالكامل».

فقط 8,1% يرونها «تعاني ضعفاً واضحاً» (دون حديث عن استقرار).

وعند تقييم أداء مؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية تحديداً:

59,7% قالوا إنها «منهارة بالكامل».

21% «شبه متوقفة».

فقط 1,9% يرون أنها تعمل بكفاءة.

أما عن إمكانية إعادة البناء بعد الحرب، فـ44,3% يرونها ممكنة «ولكن بشروط صعبة»، و36,1% يقولون إن الأمر سيكون «بالغ الصعوبة»، في انكسار لأي حديث عن «نهضة سريعة».

رابعاً: الدولة السودانية اليوم – أين هي؟

عند السؤال المباشر: «السودان اليوم أقرب إلى أي نموذج؟»، جاءت الإجابات:

دولة فاشلة: 71%

دولة هشة: 24,2%

دولة ضعيفة: 4,8%

دولة مستقرة: 0%

هذه النتيجة تُعد بمثابة شهادة رسمية غير مسبوقة من النخب بأن السودان تجاوز مرحلة «الدولة الضعيفة» إلى مرحلة الانهيار الوظيفي الكامل.

كيف أثّر النزوح واللجوء على السودان؟ .

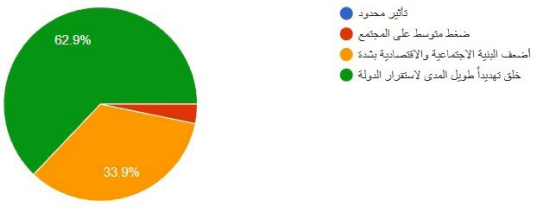

القسم الرابع: مؤشرات الانهيار

ما أخطر مؤشرات انهيار الدول المتوفره حالياً في السودان؟ .

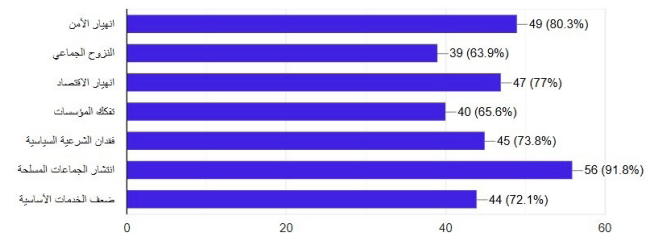

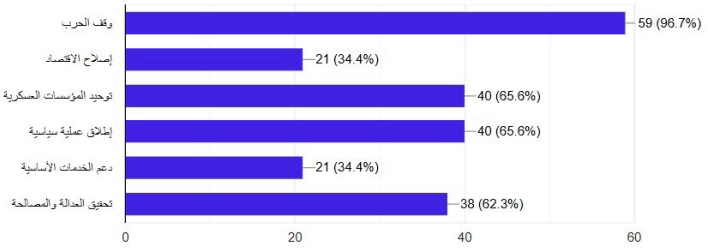

ما الأولوية العاجلة لمنع انهيار الدولة الكامل؟

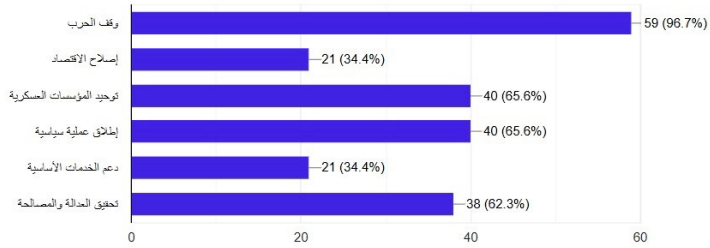

خامساً: توقعات مظلمة للمستقبل

إذا استمرت الأوضاع الحالية، كيف يتصور المشاركون شكل السودان خلال خمس سنوات؟
59% يتوقعون «تفككاً أكبر للدولة».
23% يتوقعون «انهياراً شاملاً».
11,5% يرون «استمرار الأزمة الحالية».
فقط 1,6% يتوقعون «تحسناً تدريجياً».
وهذا يعني أن 82% من النخب السودانية لا ترى أي أفق قريب للاستقرار، بل توقعات بتعمق التفكك.

سادساً: الأضرار – القطاعات والنسيج الاجتماعي

ما أكثر القطاعات تضرراً من استمرار الحرب؟
النسيج الاجتماعي: 86,9%
التعليم: 85,2%
الصحة: 82%
الاقتصاد: 78,7%
الخدمات العامة: 75,4%
البنية التحتية: 72,1%
وهذا يعني أن الحرب لا تدمر الحجر فقط، بل تهدد تماسك المجتمع السوداني نفسه، في مؤشر خطير على تحول النزاع إلى حرب أهلية مفتوحة الأفق.

سابعاً: مَن يتحمل المسؤولية؟

عند تحليل العوامل المساهمة في إضعاف الدولة (اختيارات متعددة):
الحرب: 88,9%
الفساد: 77,8%
القبيلة والجهوية: 68,3%
التدخلات الخارجية: 63,5%
الانهيار الاقتصادي: 63,5%
ضعف الإدارة: 58,7%
أما عن أثر تعدد القوى المسلحة، فرأى 62,9% أنه أضعف هيبة الدولة بشكل كبير، و35,5% أنه خلق سلطات موازية، مقابل 1,6% فقط قالوا إنه لم يؤثر كثيراً.

ثامناً: ما المطلوب؟

بينما يرى 88,5% أن «تحقيق العدالة» هو السبيل الأول لاستعادة الثقة بين المواطن والدولة، يليه مكافحة الفساد (78,7%)، ثم إنهاء الحرب (67,2%) – إلا أن السؤال الأهم عن «الدور المطلوب من القوى السياسية والمجتمع المدني» لم يحظَ بإجماع، بل توزعت الإجابات بين قيادة عملية السلام (13,6%)، وحماية المؤسسات المدنية (13,6%)، وتعزيز الوحدة الوطنية (69,5%)، والضغط من أجل التحول الديمقراطي (3,4%).
وهذا التوزيع يعكس حالة ارتباك في أدوار النخب ذاتها.

تاسعاً: العينة والمنهجية – قراءة متخصصة

نُفذ الاستطلاع على عينة واسعة من المشاركين تفاوتت في إجاباتهم على الأسئلة، غالبيتهم من الأكاديميين والباحثين (50,8%)، تلاهم السياسيون والناشطون (11,5%)، والإعلاميون (9,8%)، وموظفو الخدمة المدنية

ما الدور المطلوب من القوى السياسية والمجتمع المدني؟ .

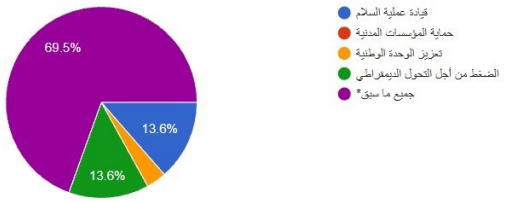

هل توافق على نشر إفادتك باسمك؟

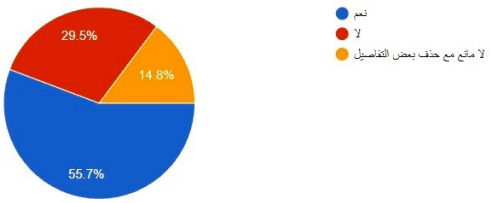

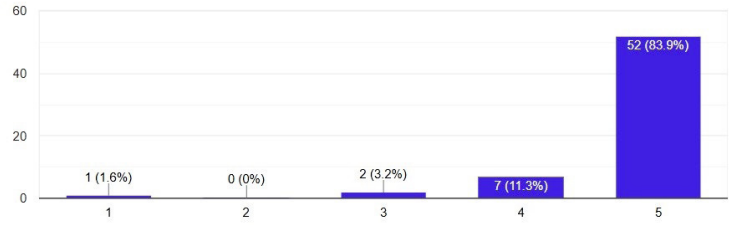

(9,8%). توزعت الأعمار بين 30 و70 عاماً، وأبدى 55,7% استعداداً للنشر بالاسم مع حذف بعض التفاصيل، مما يعكس جدية المشاركين وثقتهم.

ورغم أن العينة تركزت على النخب القادرة على التحليل، يمنحها ذلك قيمة تشخيصية استثنائية، خصوصاً في ظل انقطاع بيانات الرأي العام الموثوقة من السودان منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

خلاصة الاستطلاع

السودان لم يعد دولةً هشةً أو ضعيفةً – بل هو دولة في مرحلة الانهيار الوظيفي، وفقاً لنخبه نفسها. اقتصاد الحرب يتفوق على الدولة، والمؤسسات منهارة أو شبه منهارة، والنسيج الاجتماعي يتمزق، والمواطنون لا يتوقعون تحسناً بل تفككاً أكبر. وقف الحرب هو المفتاح الوحيد المتبقي، لكنه يبدو بعيد المنال في ظل غياب إرادة سياسية داخلية وفاعلية إقليمية حقيقية.

المقدمة: سقوط وهم الدولة

ليس السودان اليوم مجرد بلد يمر بحرب، بل هو نموذج متكامل لانهيار الدولة قبل اكتمال تشكلها. ثلاثون عاماً من تراكم الأزمات، وانقلاب على ثورة، وحرب أشعلت فتيل التفكك، أوصلت السودان إلى نقطة لا يُمكن فيها إصلاح المؤسسات لأنها ببساطة لم تعد موجودة.

استطلاع الرأي الذي بين أيدينا، والذي شمل نخباً سودانية من أكاديميين وسياسيين ومهنيين، لا يقرأ المستقبل، بل يشخّص حقيقة

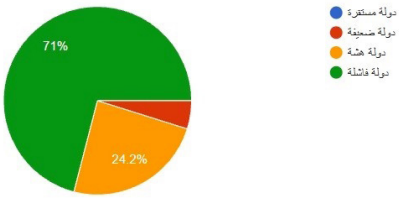

مريرة: الدولة السودانية فاشلة في وعي نخبها قبل أن تكون فاشلة في وثائق الأمم المتحدة. أكثر من 80% من المشاركين يرون أن الحرب دمرت تماسك الدولة، و59% يتوقعون تفككاً أكبر خلال السنوات الخمس المقبلة. هذا ليس رأياً، بل شهادة خبراء عايشوا السودان في أحسن أحواله وأسوأها.

في هذا التقرير، نكشف بالرقم والصورة كيف تحول اقتصاد الحرب إلى ظل موازٍ أقوى من الدولة، وكيف أصبح النسيج الاجتماعي القطاع الأكثر تضرراً، ولماذا لم يعد السؤال «كيف نعيد البناء؟» بل «هل هناك دولة تُبنى من أساسها من جديد؟».

الخاتمة: دولة لم تولد بعد... أو ماتت قبل أن تكتمل

الخلاصة الموجعة التي يفرضها هذا الاستطلاع، أن السودان ليس في مرحلة انتقالية ولا أزمة عابرة. السودان، اليوم، وفق قراءة نخبه، هو حالة من «انهيار ما قبل الانهيار الكامل».

عندما يقول 71% إن السودان «دولة فاشلة»، وصفر% يرون أنه «دولة مستقرة»، فإن ذلك ليس مجرد رقم – بل إعلان موت سياسي صامت. وعندما يرى 83,6% أن اقتصاد الحرب أقوى من الاقتصاد الرسمي، فإن ذلك يعني أن آلة الحرب قد التهمت أسباب الحياة. وعندما يجيب 59% بأن المستقبل هو «تفكك أكبر»، فإن ذلك يعني أن الأمل لم يعد خياراً متاحاً لغالبية النخب.

ما يجعل هذه القراءة أكثر إيلاماً، أنها صادرة عن مَن عاشوا تفاصيل السودان لعقود، وليس عن مراقبين خارجيين. الأكاديمي الذي يرى

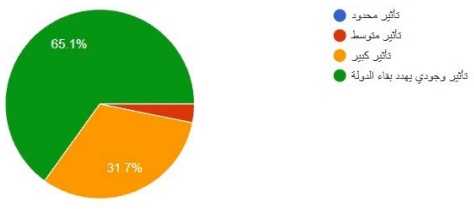

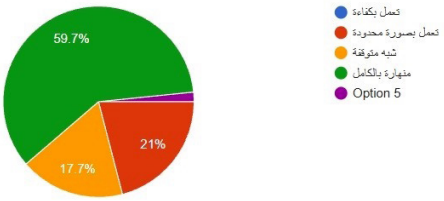

القسم الثاني: تقييم وضع الدولة السودانية

3. كيف تقيّم الوضع الحالي لمؤسسات الدولة السودانية؟

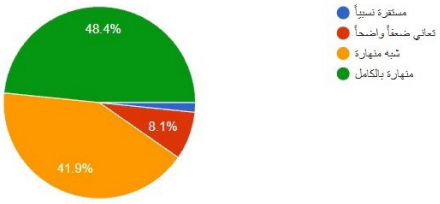

9. ما أكثر العوامل مساهمة في إضعاف الدولة السوداني

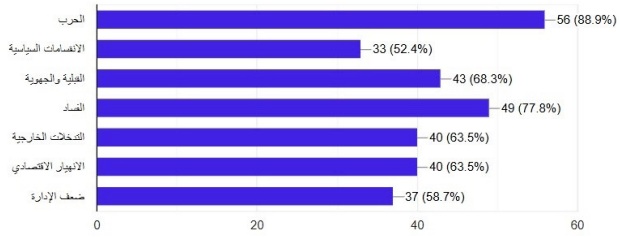

مؤسسات العدالة منهارة بالكامل، والإعلامي الذي يشهد على تمزق النسيج الاجتماعي، والموظف الحكومي الذي يعترف بأن الخدمة المدنية شبه متوقفة – كلهم يرسمون لوحة واحدة: السودان يواجه موتاً بطيئاً للدولة قبل أن يولد مواطنها الحقيقي.

لكن الخاتمة الأقوى ليست في اليأس، بل في ما يُمكن قراءته بين الأسطر: هناك إجماع على أن وقف الحرب هو الخطوة الوحيدة القابلة للحياة (96,7%)، وهناك وعي بأن العدالة

القسم الثالث: الحرب والانقسامات

7. كيف أثّر تعدد القوى المسلحة على الدولة؟

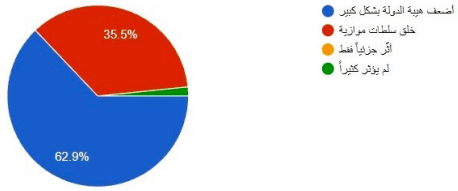

ما دور الخطاب الإعلامي والسياسي في الأزمة الحالية؟

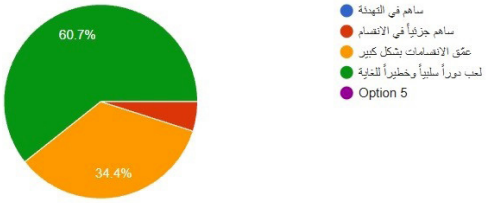

ومكافحة الفساد هما الطريق الوحيد لاستعادة الثقة (88,5%). وهذا يعني أن النخب لم تفقد بعد القدرة على التشخيص، بل فقدت القدرة على الفعل.

فهل تُنقذ السودان نخبه قبل أن تُنهيه حروبه؟ أم أن الأرقام في هذا الاستطلاع ستتحول إلى شاهد قبر على دولة وُجدت لتسقط؟

في الحالتين، لن يعود السودان كما كان. السؤال الوحيد المتبقي: هل ينهار كله، أم يُعاد تشكيله من جديد على أنقاض هذا الانهيار؟

هل ما زالت هناك مؤسسات تحافظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة؟

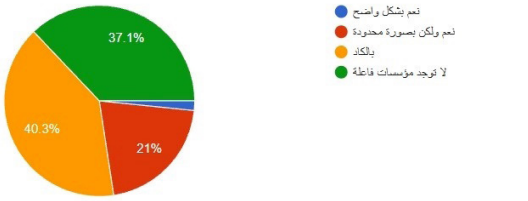

هل ما زالت هناك مؤسسات تحافظ على الحد الأدنى من استمرارية الدوا

37.1%
40.3%
21%
نعم بشكل واضح
نعم ولكن بصورة محدودة
بالكاد
لا توجد مؤسسات فاعلة

كيف تتصور شكل السودان خلال السنوات الخمس المقبلة إذا استمرت الأوضاع الحالية؟

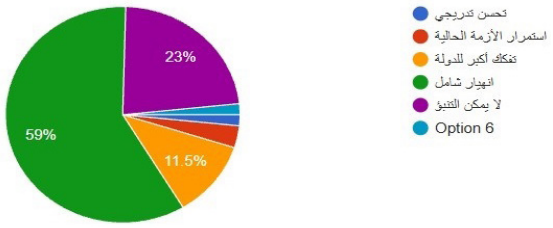

العمر

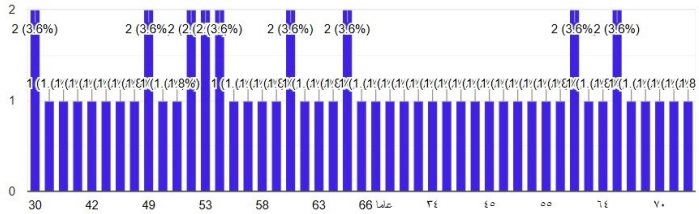

القسم الخامس: المستقبل وإعادة البناء

ما أكثر القطاعات تضرراً من استمرار الحرب؟

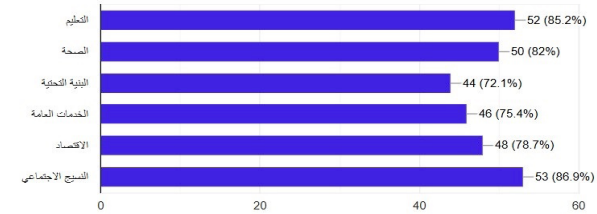

ما أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة؟

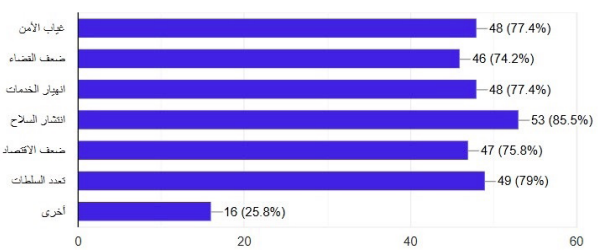

د. صلاح عوض:

الحرب كشفت هشاشة الدولة وضعف مشروعها الوطني

يرى د. صلاح عوض عمر أن السودان يمر اليوم بإحدى أخطر اللحظات في تاريخه الحديث، ليس بسبب الحرب الدائرة فحسب، وإنما لأن هذه الحرب كشفت بصورة عارية أزمة الدولة السودانية التاريخية، وأظهرت هشاشة بنيتها المؤسسية وضعف مشروعها الوطني واختلال علاقتها بالمجتمع والاقتصاد والقوة المسلحة. وبحسب رؤيته، فإن ما يجري لا يمكن التعامل معه بوصفه أزمة عابرة أو ظرفاً استثنائياً مؤقتاً، بل هو تعبير عن أزمة دولة تشكلت تاريخياً على نحو غير متوازن، وظلت تعاني من اختلالات بنيوية عميقة تراكمت عبر عقود طويلة.

ويشير إلى أن مؤسسات الدولة السودانية تعيش اليوم حالة من الإنهاك العميق، وفقدت بصورة جزئية أو كاملة قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. فالحرب لم تقتصر آثارها على تدمير البنية التحتية، وإنما عطلت أيضاً الوظائف الجوهرية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، بما في ذلك الأمن والعدالة والخدمات العامة والتنظيم الاقتصادي والإدارة المدنية، الأمر الذي جعل قدرة الدولة على إدارة شؤون المجتمع أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

وفي تقديره، فإن السودان تجاوز عملياً مرحلة الدولة الضعيفة، وبدأ يقترب من خصائص الدولة الفاشلة وفق المعايير المتعارف عليها في أدبيات العلوم السياسية، مثل فقدان احتكار العنف، وتآكل الشرعية، وانهيار الخدمات، والعجز الاقتصادي، واتساع دوائر النزوح واللجوء. ومع ذلك، يؤكد أن البلاد لم تصل بعد إلى مرحلة الانهيار الكامل، إذ ما تزال بعض عناصر الدولة قائمة، وفي مقدمتها الاعتراف الدولي وبعض الهياكل الإدارية، فضلاً عن وجود مجتمع حي يمتلك قدراً من القدرة على التنظيم الذاتي والمقاومة المجتمعية.

ويعتبر أن تآكل احتكار الدولة للقوة يمثل أحد أخطر مظاهر الأزمة السودانية الراهنة، فالدولة الحديثة تقوم أساساً على احتكار العنف المشروع، غير أن السودان يشهد تمدداً متزايداً للمليشيات والجيوش

الموازية والقوات ذات الولاءات المتعددة. وبذلك تحولت القوة المسلحة من أداة تعمل داخل إطار الدولة إلى قوى تتنازع الدولة نفسها على السلطة والنفوذ، وهو تطور لا يهدد الاستقرار فحسب، بل يهدد وجود الدولة الوطنية ذاتها ويفتح الباب أمام التشظي الجهوي والاجتماعي.

وفي الجانب الاقتصادي، يرى أن الانهيار الاقتصادي لم يعد مجرد أزمة معيشية أو تراجع في المؤشرات المالية، بل أصبح عاملاً مركزياً في تفكك الدولة والمجتمع. فقد تمدد اقتصاد الحرب والاقتصاد الموازي بصورة واسعة، وأصبحت شبكات التهريب والسلاح والذهب والجبايات غير الرسمية أكثر تأثيراً في بعض المناطق من المؤسسات الرسمية نفسها. كما ساهم تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وانهيار العملة الوطنية، واتساع رقعة الفقر، وانقطاع الرواتب والخدمات، في دفع المجتمع نحو مزيد من التفكك وإضعاف الثقة في الدولة باعتبارها مؤسسة قادرة على الحماية والتنظيم وإدارة الشأن العام.

ويلفت د. صلاح إلى أن الحرب الحالية لم تنتج دماراً مادياً فقط، وإنما أعادت إنتاج الانقسامات القبلية والجهوية والإثنية بصورة خطيرة، كما توسع خطاب الكراهية والتجريم والعنف بشكل غير مسبوق، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويرى أن النزوح واللجوء الجماعيين يمثلان بدورهما تحولاً اجتماعياً عميقاً، لأن ملايين السودانيين اقتلعوا من بيئاتهم الطبيعية وفقدوا مصادر رزقهم وشبكاتهم الاجتماعية، وهو ما ستكون له آثار بعيدة المدى على الهوية الوطنية والاستقرار الاجتماعي في المستقبل.

أما فيما يتعلق بمؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية، فيرى أنها تعرضت لتآكل شديد خلال الحرب، لكنها في الحقيقة كانت تعاني من التسييس والضعف منذ سنوات طويلة. ومع ذلك، يعتقد أن بعض القطاعات داخل الدولة ما تزال تحاول الحفاظ على الحد الأدنى من الاستمرارية، سواء عبر المؤسسات الفنية المتبقية أو المبادرات المجتمعية أو شبكات العاملين في الخدمات الأساسية.

ويؤكد أن الأزمة السودانية لم تعد شأناً داخلياً خالصاً، بل تحولت إلى ساحة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية. فالتدخلات الخارجية، العسكرية منها والسياسية والاقتصادية، أسهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمد الحرب. غير أنه يلفت إلى أن المشكلة لا تكمن فقط في وجود التدخل الخارجي، وإنما أيضاً في هشاشة الداخل السوداني نفسه، حيث أدى ضعف المشروع الوطني وغياب التوافق السياسي إلى جعل البلاد أكثر عرضة للاختراق والتأثيرات الخارجية.

ورغم حجم الدمار الذي لحق بالدولة والمجتمع، فإن د. صلاح عوض عمر يرى أن إعادة بناء الدولة السودانية ما تزال ممكنة، لكنها تتطلب شروطاً صعبة ومعقدة، تبدأ بوقف الحرب بصورة شاملة، وتأسيس مشروع وطني جديد قائم على المواطنة والعدالة، وإعادة بناء الجيش على أسس قومية ومهنية، وتفكيك اقتصاد الحرب والمليشيات، وإعادة تأسيس الخدمة المدنية والقضاء، وإطلاق مشروع تنموي يعالج اختلال العلاقة بين المركز والهامش، وصولاً إلى بناء عقد اجتماعي جديد يعترف بالتعدد السوداني ويؤسس لشرعية ديمقراطية مستقرة.

ويشدد على أن الأولوية القصوى في هذه المرحلة تتمثل في منع الانهيار الكامل للدولة والمجتمع، وذلك من خلال وقف الحرب، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والحفاظ على ما تبقى من المؤسسات العامة، والعمل على مواجهة خطاب الكراهية والانقسام عبر المبادرات المدنية والمجتمعية.

وحول المستقبل، يحذر من أن استمرار الأوضاع الحالية قد يقود السودان خلال السنوات المقبلة إلى سيناريوهات شديدة الخطورة، تشمل مزيداً من التفكك الجغرافي والاجتماعي، واتساع سلطة المليشيات واقتصاد الحرب، وانهيار التعليم والصحة والخدمات العامة، وتصاعد الهجرة والنزوح، وتراجع فكرة الدولة الوطنية نفسها. ومع ذلك، فإنه لا يغلق باب الأمل، مؤكداً أن المجتمع السوداني، رغم كل ما تعرض له من أزمات وصدمات، ما يزال يمتلك طاقات اجتماعية ومدنية وثقافية كبيرة يمكن أن تشكل أساساً لمشروع وطني جديد، متى ما توفرت الإرادة السياسية والرؤية التاريخية القادرة على تحويل هذه الطاقات إلى قوة لبناء المستقبل.

«أبو وطن»:

السودان الآن منقسم راسيا وافقيا وهذا هو الخطر الحقيقي

الأستاذ مناضل الطيب «أبو وطن» يقول إن السودان يعيش اليوم مرحلة شديدة الخطورة من تاريخه المعاصر، حيث لم تعد الأزمة مقتصرة على الحرب الدائرة بين الأطراف المتصارعة، بل امتدت لتطال جوهر الدولة نفسها ومؤسساتها ووحدتها الوطنية. ويعتقد أن مؤسسات الدولة السودانية تعيش حالة من الشلل شبه الكامل والتشظي الهيكلي، بعد أن فقدت العاصمة الخرطوم، التي ظلت تاريخياً المركز الإداري والسياسي للدولة، دورها التقليدي وثقلها المؤسسي. وباتت أجهزة الحكم، وفق رؤيته، تعمل في إطار إدارة أزمة بالحد الأدنى من بعض الولايات الآمنة، بينما تراجعت الكفاءة الإدارية بصورة حادة نتيجة تدمير البنية التحتية المادية والمعلوماتية، وندرة الموارد، وغياب التنسيق المركزي الفاعل بين أجهزة الدولة المختلفة.

ويؤكد أن الحرب أحدثت انقساماً رأسياً وأفقياً غير مسبوق داخل الدولة والمجتمع، مبيناً أن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في تدمير المباني والمؤسسات، وإنما في انقسام الولاءات وظهور شرعيات متوازية داخل مناطق النفوذ المختلفة. ويرى أن هذا الواقع يهدد وحدة التراب الوطني بصورة مباشرة، ويدفع بالدولة نحو التحول من كيان سياسي موحد إلى جغرافيا ممزقة تحكمها سلطات الأمر الواقع، معتبراً أن هذا المسار يخدم في نهاية المطاف المشاريع الساعية إلى تفكيك الدولة الوطنية وإعادة تشكيلها على أسس جديدة.

وفي تقديره، فإن السودان تجاوز بالفعل مرحلة الدولة الضعيفة ودخل عملياً في نطاق مؤشرات الدولة الفاشلة وفق المعايير الدولية المعروفة، وذلك نتيجة فقدان السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي، وعجز الدولة عن توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، فضلاً عن فقدانها الاحتكار الشرعي لأدوات العنف. ويرى أن هذه المؤشرات لم تعد مجرد

احتمالات نظرية، بل أصبحت واقعاً ملموساً يعيشه السودانيون يومياً.

ويشير إلى أن مظاهر تآكل سلطة الدولة باتت واضحة في مختلف القطاعات، بدءاً من غياب سيادة القانون، وعجز الدولة عن جباية الإيرادات العامة، مروراً بانتشار أعمال النهب واسعة النطاق دون مساءلة أو محاسبة، وصولاً إلى تعثر المؤسسات الخدمية في دفع رواتب العاملين بصورة منتظمة. كما يلفت إلى أن المليشيات والقوى غير النظامية أصبحت اللاعب الأكثر حضوراً وتأثيراً في مساحات واسعة من البلاد، على حساب مؤسسات الدولة الرسمية.

ويعتبر أن تعدد القوى المسلحة يمثل ضربة مباشرة لأساس قيام الدولة الحديثة، التي تقوم

على احتكار الاستخدام المشروع للقوة. فوجود جيوش متعددة وحركات مسلحة ومليشيات ذات ولاءات متباينة أنهى عملياً هذا الاحتكار، وحول القوة إلى أداة لفرض الإرادات الفئوية والجهوية، الأمر الذي أسقط هيبة الدولة وأفقد المواطن ثقته في مؤسساتها الأمنية، وجعله يبحث عن الحماية لدى القبيلة أو الجماعة المسلحة بدلاً من أجهزة إنفاذ القانون.

ويربط مناضل الطيب بين استمرار الحرب والانهيار الاقتصادي، مؤكداً أن الاقتصاد المنهار أصبح الوقود الذي يغذي الصراع ويطيل أمده. فتوقف الإنتاج، وانهيار العملة الوطنية، وفقدان الملايين لمصادر دخلهم، دفعت أعداداً واسعة من المواطنين إلى اللجوء لاقتصاد الجريمة أو الانخراط في الاستقطاب العسكري باعتباره خياراً للبقاء، وهو ما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي ورفع معدلات الجريمة والعنف بصورة مقلقة.

كما يرى أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية تجاوزت حدود الخلافات التقليدية، وتحولت إلى أدوات تعبئة عسكرية مباشرة. ويصف توظيف البعد القبلي والجهوي في الحرب الحالية بأنه القنبلة الموقوتة الأكثر خطورة، لأنه ينقل الصراع من نزاع على السلطة إلى حرب أهلية شاملة يصعب احتواؤها أو إنهاؤها في المدى المنظور، وقد تمتد آثارها لأجيال كاملة.

وفي حديثه عن منظومة العدالة والقضاء والخدمة المدنية، يشير إلى أنها تعرضت لانهيار شبه كامل في مناطق العمليات العسكرية الرئيسية. فغياب القضاء والنيابات فتح الباب أمام ما يسميه «عدالة القوة» والمحاكم الميدانية، كما يرى أن هذه الأدوات استُخدمت في بعض الحالات لتصفية الخصوم السياسيين تحت ذرائع مختلفة. ومع ذلك، يعتقد أن الخدمة المدنية ما تزال تقاوم السقوط الكامل في بعض الولايات الآمنة، حيث تواصل تسيير الحد الأدنى من دولاب العمل، لتظل آخر مؤسسة تحاول الحفاظ على ما تبقى من الدولة.

ويؤكد أن السودان يستوفي اليوم معظم المؤشرات المعروفة لانهيار الدول، بما في ذلك النزوح الجماعي واسع النطاق، والعجز في الموازنة العامة، وفقدان السيطرة على الحدود، وظهور اقتصادات الحرب والتهريب. ويرى أن اجتماع هذه العوامل بمعدلات مرتفعة جعل السودان يتصدر تقارير الهشاشة الدولية خلال الفترة الأخيرة.

أما على المستوى الاجتماعي، فيرى أن النزوح واللجوء الجماعيين أحدثا تحولات عميقة في البنية الديموغرافية والاجتماعية للبلاد، من خلال تفريغ العديد من المناطق الحضرية والإنتاجية من سكانها، وفرض ضغوط هائلة على الموارد المحدودة في مناطق النزوح واللجوء. كما أدى هذا الوضع إلى خلق توترات اجتماعية جديدة وإعادة تشكيل الخريطة الطبقية والمهنية للمجتمع السوداني، حيث تحولت الطبقة الوسطى، التي كانت تمثل المحرك الأساسي للدولة، إلى فئات تكافح من أجل الحصول على المساعدات الإنسانية.

وفي ما يتعلق بدور الإعلام والخطاب السياسي، يرى أن وسائل الإعلام التقليدية والبديلة ومنصات التواصل الاجتماعي مارست في الغالب دوراً سلبياً عبر نشر خطاب الكراهية والتخوين والتحريض القبلي. وبدلاً من أن تكون أداة لرأب الصدع الوطني، تحولت إلى ساحة حرب موازية ساهمت في تقويض ما تبقى من القواسم المشتركة بين السودانيين.

كما يعتقد أن السودان تحول إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وأن التدخلات الخارجية عبر الدعم العسكري والمالي واللوجستي للأطراف المتصارعة ساهمت في إطالة أمد الحرب وتعقيد فرص الحل. ويرى أن النتيجة المباشرة لذلك هي ارتهان القرار الوطني لأجندات خارجية لا تضع مصالح الشعب السوداني ضمن أولوياتها.

ويؤكد أن اقتصاد الحرب والاقتصاد الموازي باتا أكثر قوة وتأثيراً من الاقتصاد الرسمي للدولة، حيث تمددت شبكات التهريب وتجارة السلاح والذهب والنهب المنظم خارج سيطرة المؤسسات الحكومية. ويشير إلى أن هذه الشبكات راكمت مصالح ضخمة مرتبطة باستمرار الحرب، ما يجعلها من أكبر القوى المناهضة لأي جهود جادة للسلام واستعادة مؤسسات الدولة.

ويحذر من أن السودان يقف أمام خطر نشوء «جيل ضائع»، نتيجة خروج آلاف المدارس والمستشفيات عن الخدمة، وتوقف برامج التطعيم، واستمرار هجرة الكوادر الطبية والتعليمية. ويرى أن هذا الدمار غير المرئي قد يكون أخطر من الدمار المادي نفسه، لأن نتائجه ستنعكس لعقود طويلة على مؤشرات التنمية البشرية ومستقبل البلاد.

ورغم هذا الواقع القاتم، يؤكد مناضل الطيب أن إعادة بناء الدولة السودانية ما تزال ممكنة،

لكنها تتطلب شروطاً صارمة تبدأ بوجود إرادة سياسية وطنية جامعة تتجاوز المحاصصات والصراعات الضيقة، وتأسيس جيش وطني واحد موحد ومهني، مع دمج أو تسريح كافة التشكيلات المسلحة الأخرى، وإطلاق مشروع شامل للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إلى جانب تبني خطة دولية واسعة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

ويرى أن الأولويات العاجلة لمنع الانهيار الكامل تتمثل في الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار، وفتح الممرات الإنسانية، وتثبيت إدارة مدنية مهنية مؤقتة لتسيير الخدمات الأساسية وصرف الرواتب، إضافة إلى حظر خطاب الكراهية وتجريم الاستقطاب القبلي والجهوي.

وفي ما يتعلق باستعادة الثقة بين المواطن والدولة، يعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتحقق عبر الشعارات والخطابات السياسية، وإنما من خلال عقد اجتماعي جديد تلتزم الدولة بموجبه بضمان الأمن الشخصي للمواطن، وتوفير العدالة وسبل العيش الكريم والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بعيداً عن أي تمييز جهوي أو قبلي أو ديني.

كما يدعو القوى السياسية إلى التخلي عن الصراعات الصفرية والعقلية النخبوية التي حكمت الحياة السياسية السودانية لعقود طويلة، والعمل على بناء حد أدنى من التوافق الوطني. وفي المقابل، يرى أن على منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية، وعلى رأسها غرف الطوارئ، أن تعزز تنظيمها الذاتي وأن تقود جهود البناء القاعدي وحماية الهياكل الخدمية المحلية من الانهيار.

وحول مستقبل السودان خلال السنوات الخمس المقبلة إذا استمرت الأوضاع الراهنة دون تسوية سياسية شاملة، يحذر من أن السيناريو الأقرب يتمثل في تكرار نماذج الانهيار التي شهدتها دول أخرى، عبر تفتت البلاد إلى كانتونات وإقطاعيات عسكرية متناحرة، وانهيار المركز السياسي للدولة، وظهور بؤر للتطرف والإرهاب، وتحول السودان إلى مصدر دائم لعدم الاستقرار الإقليمي والدولي، مصحوباً بموجات هجرة ونزوح مليونية غير مسبوقة.

نشأت الإمام:

الحرب لم تعد أزمة عسكرية بل أزمة وجود تهدد فكرة الدولة

يرى الإعلامي والصحافي نشأت الإمام أن السودان يمر اليوم بإحدى أخطر المراحل في تاريخه الحديث، إذ لم تعد الأزمة الراهنة مجرد مواجهة عسكرية بين طرفين متحاربين، وإنما تحولت إلى أزمة وجودية تمس بنية الدولة نفسها وتهدد مقوماتها السياسية والمؤسسية والاجتماعية. فالحرب المستمرة منذ أكثر من عام لم تؤد فقط إلى تعطيل وظائف الدولة الأساسية، بل كشفت كذلك عن هشاشة التكوين الوطني وضعف البنية المؤسسية التي تراكمت أزماتها عبر عقود طويلة من الاضطرابات السياسية والانقلابات والحروب الداخلية.

ويشير إلى أن الحالة السودانية يمكن توصيفها بأنها انتقال متسارع من مرحلة «الدولة الضعيفة» إلى مرحلة «الدولة المهددة بالفشل»، فالدولة لم تعد قادرة بالكفاءة المطلوبة على بسط سلطتها على كامل أراضيها، أو حماية مواطنيها، أو ضمان استمرار الخدمات العامة بصورة مستقرة. كما أن تراجع مركزية القرار، وتعدد مراكز القوة المسلحة، وانهيار أجزاء واسعة من الجهاز الإداري والخدمي، كلها مؤشرات تعكس حجم التآكل الذي أصاب مؤسسات الدولة خلال الفترة الأخيرة.

ويضيف أن الحرب أضعفت بصورة مباشرة وحدة المؤسسات الرسمية نفسها، سواء داخل المؤسسة العسكرية أو داخل الأجهزة المدنية، كما أدت إلى تفكيك كثير من حلقات التنسيق والإدارة التي كانت تربط أجهزة الدولة المختلفة.

وفي ظل هذا الواقع برزت سلطات الأمر الواقع في عدد من المناطق، وظهرت أنماط جديدة من النفوذ المحلي والاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي أضعف هيبة الدولة وقلّص قدرتها على فرض القانون وحفظ النظام العام.

ويعتبر نشأت الإمام أن من أخطر نتائج الأزمة الحالية انهيار مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو المبدأ الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. فحين تتعدد القوى المسلحة وتتوزع مصادر النفوذ العسكري والأمني، تتحول الدولة تدريجياً من كيان يحتكم إلى القانون والمؤسسات إلى ساحة مفتوحة تحكمها موازين القوة والمصالح المتصارعة. وهذا الوضع، بحسب رأيه، لا يهدد الأمن والاستقرار فحسب، بل يهدد فكرة الدولة الوطنية نفسها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يرى أن المشهد يبدو أكثر تعقيداً وخطورة، إذ لم يعد الانهيار الاقتصادي مجرد نتيجة مباشرة للحرب، وإنما أصبح أحد العوامل التي تسهم في استمرارها. فقد أدى تراجع الإنتاج وانهيار العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم والفقر إلى خلق بيئة مواتية لازدهار اقتصاد الحرب والاقتصاد الموازي، حيث تنمو شبكات التهريب والمضاربات والأنشطة غير الرسمية على حساب الاقتصاد الوطني المنظم. وفي مثل هذه الظروف تتراجع سلطة المؤسسات الرسمية لصالح قوى تمتلك المال والسلاح معاً.

كما يلفت إلى أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية لعبت دوراً محورياً في إضعاف الدولة السودانية بسبب غياب المشروع الوطني الجامع وتغليب الولاءات الضيقة على مفهوم المواطنة. ويرى أن الخطاب السياسي والإعلامي المتشنج ساهم بدوره في تعميق حالة الاستقطاب، عبر توظيف خطاب الكراهية والتعبئة والانحياز، بدلاً من تعزيز قيم الحوار والتماسك الوطني.

وفي ما يتعلق بمؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية، يوضح أنها تعرضت لتآكل كبير نتيجة الحرب والاضطرابات المستمرة، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على كفاءة الإدارة العامة واستقلالية المؤسسات العدلية. ومع ذلك يؤكد أن السودان ما يزال يمتلك رصيداً مهماً من الكفاءات المهنية والخبرات الوطنية القادرة . إذا توفرت الإرادة السياسية . على الإسهام في إعادة بناء مؤسسات الدولة مستقبلاً .

ويشير إلى أن أخطر مؤشرات الانهيار تتجلى

اليوم في النزوح واللجوء الجماعي، واتساع رقعة الفقر، وتراجع الخدمات الأساسية، وغياب الأمن، وتفكك النسيج الاجتماعي، وهي جميعها مؤشرات ترتبط عادة بمراحل الانهيار العميق للدول. فالملايين الذين اضطروا إلى النزوح أو الهجرة لا يمثلون فقط أزمة إنسانية، بل يشكلون خسارة فادحة في رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي للسودان.

كما يحذر من أن استمرار الحرب يهدد بتدمير قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة بصورة قد تحتاج إلى سنوات طويلة لمعالجتها. فالأجيال التي تُحرم اليوم من التعليم والاستقرار والرعاية الصحية ستكون الأكثر تأثراً بتداعيات هذه الحرب مستقبلاً، وهو ما يجعل الأزمة السودانية، في نظره، أزمة أجيال وليست مجرد أزمة ظرفية عابرة.

ولا يغفل نشأت الإمام أثر التدخلات الإقليمية والدولية التي أسهمت في تعقيد المشهد السوداني، سواء عبر تضارب المصالح أو من خلال دعم أطراف النزاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فكلما طال أمد الحرب ازداد خطر تحول السودان إلى ساحة صراع مفتوح للمصالح الإقليمية والدولية، بما يهدد سيادته ووحدته الوطنية.

ورغم قتامة المشهد، يؤكد أن إمكانية إعادة

بناء الدولة السودانية ما تزال قائمة، لكنها تظل مشروطة بوجود مشروع وطني جديد يقوم على إنهاء الحرب وإعادة تأسيس الدولة على أسس العدالة والمواطنة وسيادة القانون. ويتطلب ذلك، بحسب رأيه، عملية سياسية شاملة لا تقصي أحداً، وإصلاحاً عميقاً للمؤسسات العسكرية والأمنية، واستعادة استقلال القضاء، وإعادة بناء الخدمة المدنية بعيداً عن التسييس والمحاصصة.

ويشدد على أن الأولوية العاجلة اليوم يجب أن تنصرف إلى وقف الحرب وحماية المدنيين والحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة، لأن استمرار الانهيار سيجعل تكلفة إعادة البناء أكثر تعقيداً وأعلى ثمناً. كما أن استعادة الثقة بين المواطن والدولة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر بناء مؤسسات شفافة وعادلة يشعر المواطن بأنها تعبّر عنه وتحمي حقوقه دون تمييز.

ويحمّل القوى السياسية والمجتمع المدني والنخب الفكرية مسؤولية تاريخية في هذه اللحظة المفصلية، ليس فقط في السعي إلى وقف الحرب، بل أيضاً في صياغة مشروع وطني جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر عدالة واستقراراً.

ويختتم نشأت الإمام إفادته بالتحذير من أن استمرار الأوضاع الراهنة دون تسوية سياسية حقيقية خلال السنوات المقبلة قد يقود السودان إلى سيناريوهات أكثر خطورة، تشمل اتساع دائرة التفكك، وتصاعد النزاعات المحلية، وتآكل ما تبقى من مؤسسات الدولة، بما يهدد وحدة البلاد ومستقبلها. لكنه، في المقابل، يتمسك بقدر من الأمل، مؤكداً أن السودان بما يمتلكه من تاريخ عريق وموارد كبيرة وطاقات بشرية مؤهلة، لا يزال قادراً على النهوض مجدداً متى ما توفرت الإرادة الوطنية والرؤية السياسية الجامعة.

حـــاتم أيـــوب:

إعادة بناء مؤسسات الدولة أمر ممكن اذا تم تبني مشروع وطني جديد

يرى الكاتب حاتم أيوب حسين أبو الحسن أن مؤسسات الدولة السودانية تعيش اليوم حالة من الإنهاك التاريخي غير المسبوق، بعد أن فقدت كثيراً من قدرتها على الإدارة والخدمة والحياد، وتحولت أجزاء واسعة منها إلى مؤسسات مرتبطة بالصراع أكثر من ارتباطها بوظائف الدولة ومقتضياتها الوطنية. ويشير إلى أن ما تبقى من الكفاءة المؤسسية يعتمد في معظمه على جهود فردية وبقايا بنية إدارية قديمة ما تزال تقاوم الانهيار، بينما يحتاج السودان في هذه المرحلة إلى إعادة تأسيس مؤسسات وطنية حقيقية يكون ولاؤها للمواطن وخدمته، لا لمراكز النفوذ والقوى المتصارعة.

ويؤكد أن الحرب الحالية لم تقتصر آثارها على إضعاف الدولة السودانية فحسب، بل ضربت فكرة الدولة نفسها في الصميم، إذ عمّقت الانقسام الجغرافي والاجتماعي، وأضعفت وحدة المؤسسات الرسمية، كما دفعت أعداداً كبيرة من السودانيين إلى البحث عن الحماية والأمان خارج إطار الدولة ومؤسساتها. ولذلك فإن المعركة الحقيقية في نظره لم تعد مجرد معركة

لإيقاف الحرب، وإنما أصبحت معركة لاستعادة معنى الوطن المشترك وإعادة بناء الثقة في فكرة الدولة الوطنية الجامعة.

ويعتقد أن السودان تجاوز بالفعل مرحلة «الدولة الضعيفة»، وأصبح يقترب بصورة خطيرة من نموذج «الدولة الفاشلة»، نتيجة فقدان مؤسسات الحكم والخدمات والأمن لجزء كبير من قدرتها على إدارة البلاد بصورة موحدة وفعالة. ومع ذلك، يرى أن فرصة الإنقاذ ما تزال قائمة إذا توفرت الإرادة السياسية لبناء مشروع وطني جديد يقوم على مبادئ العدالة والمواطنة المتساوية، بعيداً عن منطق الهيمنة والسلاح واحتكار السلطة.

ويشير إلى أن أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة خلال الفترة الأخيرة تتمثل في فقدان السيطرة الأمنية على مناطق واسعة من البلاد، وانهيار الخدمات الأساسية، وتراجع سلطة القانون، وظهور قوى مسلحة ومجتمعية أخذت تملأ الفراغ الذي تركته الدولة. كما أصبح المواطن يعتمد بصورة متزايدة على المبادرات المحلية والروابط الأهلية في تسيير شؤونه اليومية بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الرسمية، وهو ما يعد مؤشراً خطيراً على تراجع دور الدولة المركزية وضعف حضورها في حياة المواطنين.

وفي ما يتعلق بتعدد القوى المسلحة، يرى أبو الحسن أن هذا الواقع أنهى عملياً احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة. فقد أصبح السلاح موزعاً بين مراكز نفوذ متعددة ومتنافسة، الأمر الذي أضعف هيبة الدولة وفتح المجال أمام نشوء سلطات موازية تتحكم في الأمن والسياسة والاقتصاد. ومع مرور الوقت تحولت الدولة نفسها إلى طرف من أطراف الصراع بدلاً من أن تكون المظلة الوطنية الجامعة لكل السودانيين.

ويؤكد أن الانهيار الاقتصادي لم يعد مجرد أزمة معيشية عابرة، بل تحول إلى عامل مباشر في تفكك الدولة والمجتمع معاً. فعندما تنهار العملة وتتآكل الخدمات الأساسية ويغيب الأمان المعيشي، تتراجع ثقة المواطنين في الدولة وتتمدد سلطات السلاح والولاءات الضيقة على حساب المؤسسات الوطنية. ويرى أن الاقتصاد المنهار لا ينتج الفقر وحده، بل يخلق بيئة خصبة للحرب والانقسام والهجرة، ويضعف الإحساس بالوطن المشترك والانتماء الوطني.

كما يلفت إلى أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية لعبت دوراً بالغ التأثير في إضعاف الدولة السودانية، لأنها نقلت الولاءات من إطار الوطن الجامع إلى إطار الجماعة والجهة والسلاح. ومع غياب مشروع وطني عادل يشعر فيه الجميع بالمساواة والانتماء، تحولت الخلافات السياسية والاجتماعية إلى صراعات مفتوحة أضعفت المؤسسات ومزقت النسيج الاجتماعي، حتى أصبحت الدولة عاجزة عن تمثيل جميع السودانيين بوصفهم مواطنين متساوين لا أطرافاً متنازعة.

ويرى أن مؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية تعرضت بدورها لتراجع كبير تحت ضغط الحرب والانقسام والانهيار الإداري، فأصبحت عاجزة في كثير من الأحيان عن حماية الحقوق وضمان العدالة وتقديم الخدمات بالكفاءة والاستقلالية المطلوبة. ومع ذلك يشير إلى أن بعض الكوادر الوطنية ما تزال تحاول الحفاظ على الحد الأدنى من فكرة الدولة واستمراريتها، رغم بيئة يغلب عليها التسييس والفوضى وتآكل المؤسسات.

ويحذر من أن أخطر المؤشرات التي تنذر بانهيار الدول أصبحت واضحة في السودان اليوم، وفي مقدمتها فقدان احتكار السلاح، وانهيار الاقتصاد، وضعف المؤسسات، واتساع الانقسامات المجتمعية، وتراجع ثقة المواطنين في الدولة. ويرى أن هذه المؤشرات تضع البلاد أمام خطر حقيقي، لكنه ليس قدراً حتمياً إذا نجح السودانيون في بناء مشروع وطني يعيد تأسيس الدولة على قاعدة العدالة والمواطنة.

أما فيما يتعلق بظاهرة النزوح واللجوء الجماعي، فيرى أنها ألحقت أضراراً عميقة بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، إذ أدت إلى تفكك الأسر والمجتمعات المحلية، وتراجع فرص التعليم والعمل والإنتاج، وزادت الضغوط على المدن والخدمات والموارد المحدودة. كما خلقت الحرب موجات واسعة من الاقتلاع الإنساني أفقدت ملايين السودانيين الشعور بالاستقرار والانتماء، وهو ما يهدد مستقبل التماسك الاجتماعي وفكرة الوطن المشترك ذاتها.

ويؤكد أن الخطاب الإعلامي والسياسي يمكن أن يكون أداة لبناء الوطن أو وسيلة لتفكيكه، مشيراً إلى أن بعض الخطابات القائمة على

الكراهية والتخوين والتحريض الجهوي ساهمت في تعميق الانقسام وإضعاف الثقة بين مكونات المجتمع السوداني. وفي المقابل يرى أن الخطاب الوطني الجامع القائم على الحقيقة والعدالة والمواطنة المتساوية يمثل أحد أهم مفاتيح حماية وحدة الدولة وبناء سودان جديد يتسع للجميع.

كما يشير إلى أن التدخلات الخارجية والإقليمية أسهمت بدرجة كبيرة في تعقيد الأزمة السودانية، إذ أدى تعدد المصالح والدعم المتباين للأطراف المتصارعة إلى إطالة أمد الحرب وتعميق الانقسام السياسي والعسكري. ويرى أن غياب الإرادة الوطنية المستقلة جعل السودان ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، بينما يظل الحل الحقيقي مرهوناً ببناء مشروع وطني يضع مصلحة السودان فوق أي اصطفاف خارجي.

وفي الجانب الاقتصادي يعتقد أن اقتصاد الحرب والاقتصاد الموازي أصبحا في كثير من الجوانب أقوى من مؤسسات الدولة الرسمية نفسها. فالذهب والتهريب والجبايات والسلاح أوجدت مراكز قوة تمتلك المال والنفوذ والحماية أكثر مما تمتلكه مؤسسات الدولة. ويرى أن بناء سودان جديد لن يكون ممكناً إلا بإعادة الاقتصاد إلى سلطة الدولة والقانون، لا إلى سلطة السلاح والبندقية.

ويحذر من أن استمرار الحرب لا يدمّر الحاضر فقط، بل يسرق مستقبل السودان بالكامل، إذ إن انهيار التعليم يعني نشوء جيل محروم من أدوات المعرفة والنجاة، كما أن تدهور القطاع الصحي يهدد المجتمع بأكمله بالهشاشة والإنهاك، بينما يؤدي غياب الخدمات الأساسية إلى دفع المواطنين نحو النزوح والفوضى وفقدان الثقة في الدولة. والأخطر من ذلك أن الحقوق الأساسية للمواطن تتحول تدريجياً إلى امتيازات نادرة بدلاً من أن تكون حقوقاً مكفولة للجميع.

ورغم كل ذلك، يؤكد أبو الحسن أن إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية تظل أمراً ممكناً، لكنها لن تتحقق بمجرد توقف القتال، بل تحتاج إلى تأسيس دولة تقوم على العدالة لا على الغلبة. ويرى أن من أهم شروط هذه العملية وجود جيش وطني واحد، ومؤسسات مستقلة، وعدالة حقيقية، واقتصاد شفاف، وإنهاء احتكار السلطة والثروة لصالح وطن يتساوى فيه الجميع. فالسودان، في تقديره، لا يحتاج فقط إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب، بل إلى إعادة تأسيس فكرة الدولة نفسها.

ويشدد على أن الأولوية العاجلة اليوم تتمثل في وقف الحرب فوراً باعتباره شرط بقاء الدولة ذاتها، إلى جانب حماية المدنيين وتوفير الغذاء والدواء والمأوى لمنع الانهيار الإنساني، ثم إعادة تشغيل الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والمياه والكهرباء بعيداً عن الصراع، وإطلاق مسار سياسي شامل يمنع احتكار السلطة من قبل أي طرف مسلح، فضلاً عن تفكيك اقتصاد الحرب الذي يغذي استمرار الأزمة ويطيل أمدها.

وفي ما يتعلق باستعادة الثقة بين المواطن والدولة، يرى أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عبر بناء دولة عادلة يشعر المواطن بأنها تحمي حقوقه وتخدم مصالحه دون تمييز. كما يحمّل القوى السياسية والمجتمع المدني مسؤولية كبيرة في حماية ما تبقى من مؤسسات الدولة، داعياً إلى الابتعاد عن الاصطفاف مع السلاح والعمل على حماية مؤسسات الخدمة العامة بدلاً من السيطرة عليها. ويرى أن المجتمع المدني، وخاصة المبادرات التطوعية، مطالب بلعب دور محوري في ترميم الحياة اليومية عبر التعليم والصحة والإغاثة، بينما ينبغي للقوى السياسية أن تنتقل من صراع السلطة إلى إدارة مرحلة انتقالية تحمي الدولة من التفكك.

ويختتم حاتم أيوب حسين أبو الحسن إفادته برسم صورة قاتمة لما قد يكون عليه السودان خلال السنوات الخمس المقبلة إذا استمرت الأوضاع الحالية دون تسوية سياسية حقيقية. فبحسب تقديره، تتجه البلاد نحو حالة من التفكك الوظيفي للدولة أكثر من اتجاهها إلى إعلان انهيار رسمي كامل. وستتعدد مراكز القوة، وتضعف سلطة الدولة المركزية لصالح سلطات أمر واقع تعتمد على القوة العسكرية والاقتصاد الموازي، بينما تستمر الخدمات الأساسية بصورة متباينة وغير عادلة، ويتوسع اقتصاد الحرب على حساب المؤسسات الرسمية. كما سيتحول النزوح إلى حالة دائمة تعيد تشكيل المجتمع والهوية والانتماء خارج إطار المواطنة. ويخلص إلى أن السودان، في حال استمرار هذا المسار، سيكون دولة أقل وحدة وأكثر تجزؤاً، تُدار فعلياً بالقوة والتوازنات الإقليمية أكثر مما تُدار بالمؤسسات الدستورية والقانونية.

الشفيـــع الأديـــب:

الإعـلام لعـــب الدور الأكبـــر في تعميـــق الأزمـــة

يرى الصحافي الشفيع الأديب أن مؤسسات الدولة السودانية تمر بمرحلة من التراجع الحاد في الكفاءة والقدرة التشغيلية نتيجة التداخل المعقد بين الحرب والانقسام السياسي والانهيار الاقتصادي. فالكثير من المؤسسات أصبحت عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية بصورة منتظمة، لا سيما في مجالات الأمن والصحة والخدمات العامة وإدارة الدولة، مع وجود تفاوت واضح بين الولايات والمناطق المختلفة من حيث مستوى الاستقرار وتوفر الخدمات، إلى جانب غياب المحاسبة والرقابة والعدالة.

ويؤكد أن الحرب الحالية تركت آثاراً عميقة على تماسك الدولة ووحدة مؤسساتها، إذ أدت إلى انقسام مراكز السلطة وتعطيل مؤسسات الحكم المدني والإدارة الحكومية، كما أضعفت مستويات التنسيق الإداري والأمني بين أجزاء واسعة من البلاد، وأسهمت في تراجع الشعور بوحدة الدولة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين.

وبحسب الأديب، فإن السودان لا يزال في إطار الدولة الضعيفة، لكنه يقف على مقربة من مؤشرات الدولة الفاشلة. ويستند في ذلك إلى فقدان السيطرة على أجزاء من الأراضي، وتعدد المليشيات المسلحة، وغياب العدالة، وتدهور الخدمات الأساسية، والانهيار الاقتصادي، واتساع موجات النزوح واللجوء. ومع ذلك، يلفت إلى أن بعض المؤسسات ما تزال تعمل بصورة جزئية وتحافظ على حد أدنى من استمرارية الدولة.

ويشير إلى أن أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة تتمثل في ضعف السيطرة الأمنية، وانتشار السلاح، وتعدد المليشيات، وغياب معظم الخدمات الحكومية، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وضعف إنفاذ القانون، فضلاً عن تصاعد نفوذ المليشيات والحركات المسلحة، خاصة ذات الطابع القبلي، على حساب

مؤسسات الدولة الرسمية.

كما يوضح أن تعدد القوى المسلحة أدى إلى إضعاف مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة، وهو أحد أهم مرتكزات الدولة الحديثة، الأمر الذي انعكس مباشرة على هيبة المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، وخلق واقعاً أمنياً معقداً تتحكم فيه قوى متعددة ذات مصالح وأجندات متباينة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يرى الأديب أن آثار الانهيار كانت بالغة الخطورة، حيث أدى التضخم وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية وانخفاض فرص العمل إلى زيادة معدلات الفقر والهجرة والنزوح، كما أضعف قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية ودفع المرتبات والحفاظ على الاستقرار

الاجتماعي.

ويؤكد أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية لعبت دوراً كبيراً في إضعاف الدولة السودانية، إذ أدى غياب التوافق الوطني وتصاعد الاستقطاب السياسي والجهوي إلى إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وفتح المجال أمام تصاعد النزاعات المسلحة والانقسامات داخل مؤسسات الدولة نفسها.

وفي ما يتعلق بمؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية، يرى أنها تعرضت لتراجع ملحوظ نتيجة ضعف الاستقرار الأمني وتعطل المحاكم ونزوح الكوادر المهنية وتراجع الموارد، كما تأثرت الخدمة المدنية بالتسييس والانقسام وفقدان الكفاءات، خصوصاً في ظل ما يصفه بتأثيرات الحركة الإسلامية داخل مؤسسات الدولة.

ورغم هذا الواقع الصعب، يعتقد الأديب أن بعض المؤسسات المدنية والخدمية والمالية ما تزال قادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة، مستشهداً بخدمات السجل المدني والسفارات وبعض الإدارات المحلية، إلى جانب المبادرات المجتمعية التي تسهم في استمرار الحياة اليومية وتوفير الخدمات الأساسية.

ويحذر من أن السودان يواجه بالفعل عدداً من المؤشرات التي تنذر عادة بانهيار الدول، مثل فقدان السيطرة الأمنية، والانهيار الاقتصادي، والنزوح الجماعي، وضعف المؤسسات، وانتشار الجماعات المسلحة، وتراجع الخدمات الأساسية، وهي مؤشرات يراها متوفرة بدرجات مقلقة في المشهد السوداني الراهن.

ويشير إلى أن النزوح واللجوء الجماعيين خلفا آثاراً اجتماعية واقتصادية عميقة، تمثلت في الضغط على المجتمعات المستضيفة والخدمات المحدودة أصلاً، إلى جانب تفكك الأسر وفقدان مصادر الدخل والتعليم والاستقرار، الأمر الذي ستكون له تداعيات طويلة الأمد على المجتمع السوداني.

أما الخطاب الإعلامي والسياسي، فيرى أنه لعب دوراً مؤثراً في تعميق الأزمة، إذ ساهمت الخطابات التحريضية والاستقطابية في نشر الكراهية وتعزيز الانقسامات وتضليل الرأي العام، بينما ظل الخطاب الوطني الجامع محدود التأثير مقارنة بحجم التحديات التي تواجه البلاد.

وفي تقديره، فإن التدخلات الخارجية والإقليمية أسهمت بصورة مباشرة في تعقيد الأزمة السودانية، عبر تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأطراف الصراع، ما أدى إلى إطالة أمد الحرب وزيادة صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية وطنية مستقلة.

كما يرى أن الاقتصاد الموازي واقتصاد الحرب أصبحا في كثير من القطاعات أكثر نفوذاً من مؤسسات الدولة الرسمية، في ظل توسع أنشطة التهريب والفساد والأسواق غير الرسمية، مقابل تراجع قدرة الدولة على الرقابة والتحصيل وتنظيم النشاط الاقتصادي.

ويحذر الأديب من أن استمرار الحرب يهدد بإنتاج جيل كامل يعاني من ضعف التعليم والتربية الوطنية والرعاية الصحية، في ظل تدمير البنية التحتية وهجرة الكفاءات، وهو ما سيؤثر سلباً على التنمية والاستقرار لعقود مقبلة.

وعلى الرغم من حجم التحديات، فإنه يؤمن بإمكانية إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية بعد انتهاء الحرب، شريطة توفر إرادة سياسية حقيقية، والتوصل إلى تسوية شاملة، وتنفيذ إصلاح مؤسسي واسع، وتحقيق العدالة الانتقالية، وتوفير الدعم الاقتصادي اللازم، وإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، إلى جانب إبعاد التيار الإسلامي عن مؤسسات الحكم بحسب رؤيته.

ويحدد الأولويات العاجلة في وقف الحرب وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، والحفاظ على المؤسسات الحيوية، ومنع مزيد من التدهور الاقتصادي والأمني، إضافة إلى تشكيل حكومة مدنية قادرة على إدارة الدولة وإعادة بناء علاقاتها الخارجية.

كما يؤكد أن استعادة ثقة المواطن في الدولة تتطلب تعزيز الشفافية، وتحقيق العدالة، وتحسين الخدمات، وإشراك المواطنين في صنع القرار، وإنهاء الإفلات من العقاب، وبناء مؤسسات وطنية مهنية بعيدة عن الاستقطاب السياسي، مع حل المليشيات كافة وتأسيس جيش وطني موحد.

ويرى أن القوى السياسية والمجتمع المدني مطالبون بتغليب المصلحة الوطنية، ودعم الحلول السلمية، ورفض خطاب الكراهية، والعمل على حماية المؤسسات المدنية والخدمية، والمساهمة في بناء توافق وطني واسع يمهد لتأسيس دولة مستقرة وقادرة على النهوض من جديد.

وفي ختام إفادته، يحذر الشفيع الأديب من أن استمرار الأوضاع الحالية دون تسوية

سياسية قد يقود السودان إلى مزيد من التفكك المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي، واتساع دائرة النزوح والعنف، وتحول بعض المناطق إلى مراكز نفوذ متنافسة. لكنه يشدد في الوقت نفسه على أن هذا السيناريو ليس قدراً محتوماً، وأن فرص الخروج من الأزمة ما تزال قائمة إذا توافرت إرادة وطنية حقيقية، وتم إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وحظي السودان بدعم إقليمي ودولي يسهم في الوصول إلى تسوية شاملة ومستدامة.

أبو القاسم طه:

إعادة البناء تتطلب شخصية وطنية غير حزبية تتولى القيادة

يرى الصحافي ومعد البرامج أبو القاسم طه أن السودان يعيش اليوم حالة انهيار عميقة لمؤسسات الدولة، إلى درجة أنه لم يعد يرى وجوداً فعلياً لمؤسسات دولة بالمعنى المعروف. فبحسب تقديره، أصبحت مؤسسات الحكم موزعة بين القوى الموقعة على اتفاق جوبا والموالين للمؤتمر الوطني، بينما تفتقر هذه المجموعات إلى الكفاءة اللازمة لإدارة الدولة أو النهوض بمهامها الأساسية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤسسات العامة وقدرتها على خدمة المواطنين.

ويؤكد أن الأزمة الحالية لم تبدأ مع اندلاع الحرب فقط، بل تعود جذورها إلى ما قبل ذلك، إذ يعتبر أن الدولة السودانية فقدت تماسكها منذ انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، قبل أن تأتي الحرب لتقضي على ما تبقى من مؤسساتها وهياكلها الهشة، وتدفع البلاد إلى مرحلة أكثر تعقيداً وخطورة.

ومن هذا المنطلق، لا يتردد أبو القاسم طه في وصف السودان بأنه دولة فاشلة بالفعل، معتبراً أن مظاهر الفشل لم تعد مجرد مؤشرات أو احتمالات، بل أصبحت واقعاً ملموساً يعيشه المواطن السوداني يومياً في مختلف مناحي الحياة.

ويعزو جزءاً من هذا التدهور إلى ما يصفه بسيطرة عناصر ضعيفة وغير مؤهلة على مواقع اتخاذ القرار، معتبراً أن اختيار الموالين بدلاً من أصحاب الكفاءة كان من أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة خلال السنوات الأخيرة، وأسهم بصورة مباشرة في تعميق الأزمة السياسية والإدارية.

كما يرى أن تعدد القوى المسلحة أدى إلى تعدد مراكز القرار داخل البلاد، حيث أصبحت كل مجموعة تتمسك بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة، الأمر الذي انعكس سلباً على هيبة الدولة وأضعف قدرتها على فرض سلطتها وسيادتها على كامل أراضيها.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يشير إلى أن المواطن السوداني أصبح يدفع الثمن الأكبر للحرب والانهيار الاقتصادي، في ظل ما يراه غياباً للجدية الحكومية في البحث عن بدائل اقتصادية أو تقديم حلول حقيقية للأزمة المتفاقمة، وهو ما فاقم من معاناة المواطنين وزاد من حدة الأوضاع المعيشية.

ويعتقد أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية أسهمت بصورة كبيرة في إضعاف الدولة، إذ تحولت إلى عوامل مؤثرة في الصراع، وأصبحت العديد من المجموعات تسعى إلى فرض نفوذها والسيطرة على الأرض بقوة السلاح، بدلاً من الاحتكام إلى المؤسسات والقوانين.

وفي تقييمه لأداء مؤسسات العدالة والقضاء، يذهب أبو القاسم طه إلى أنه لم تعد هناك مؤسسات عدلية مستقلة، بل إن القضاء والنيابة . بحسب رؤيته . يعملان لخدمة استمرار الحكم العسكري وترسيخ سلطته، الأمر الذي أضعف الثقة في العدالة ومؤسساتها.

ولا يرى أن هناك مؤسسات قادرة حالياً على الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة السودانية، معتبراً أن حالة الانهيار شملت معظم مفاصل الدولة، وأن المؤسسات القائمة لم تعد تملك القدرة على القيام بالدور المطلوب منها في حفظ تماسك البلاد أو حماية وحدتها.

ويحذر من أن من أخطر المؤشرات التي تنذر بانهيار الدول تمكين الفاسدين من مفاصل السلطة، معتبراً أن السودان يشهد عودة لسياسات التمكين بصورة أوسع مما كان عليه الحال في عهد الرئيس السابق عمر البشير، ويرى أن ذلك يمثل أحد أبرز ملامح الأزمة الراهنة.

أما النزوح واللجوء الجماعي، فيرى أنهما تسببا في فقدان الدولة لأعداد كبيرة من المنتجين والقوى العاملة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع الإنتاج واعتماد أعداد متزايدة من المواطنين على المساعدات والإعانات الإنسانية.

ويلقي أبو القاسم طه باللوم على الخطاب الإعلامي الموالي للحكومة، معتبراً أنه أسهم في إطالة أمد الحرب وتعميق الانقسام، وهو ما ساعد على تسريع وتيرة الانهيار. ويرى أن البلاد تحتاج إلى خطاب إعلامي جديد يعمل على إيقاف الحرب وتهيئة المناخ لعودة الحكم المدني وبناء الدولة من جديد.

وفي ما يتعلق بالتدخلات الخارجية، يعتقد أن المصالح الإقليمية وتدخلات دول الجوار تمثل السبب الرئيسي في نشوب الحرب واستمرارها، مشيراً إلى أن كثيراً من السياسات المرتبطة بأطراف النزاع باتت تتأثر بصورة مباشرة بأجندات ومصالح خارجية.

كما يؤكد أن اقتصاد الحرب أصبح أكثر قوة وتأثيراً من مؤسسات الدولة الرسمية، وأن اعتماد الدولة على هذا النمط من الاقتصاد ساهم في انتشار الرشاوى والفساد وترسيخ شبكات المصالح المرتبطة باستمرار الصراع.

وفي نظره، فإن آثار الحرب على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأساسية بلغت مستويات كارثية، إذ يرى أن هذه القطاعات تكاد تكون غائبة بالكامل في الوقت الراهن، وأن استمرار الحرب سيقود إلى مزيد من الانهيار في الخدمات التي أصبحت شبه منعدمة بالفعل.

ورغم الصورة القاتمة، يعتقد أبو القاسم طه أن إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية تظل ممكنة بعد انتهاء الحرب، لكنها تحتاج إلى تخطيط استراتيجي واضح، وإرادة قوية، والالتزام بقيم الشفافية والنزاهة في إدارة المرحلة المقبلة.

ويشدد على أن الأولوية القصوى لمنع الوصول إلى الانهيار الكامل تتمثل في وقف الحرب أولاً، إلى جانب إبعاد المؤسسة العسكرية عن إدارة الدولة وفتح المجال أمام مسار مدني قادر على قيادة عملية إعادة البناء.

أما استعادة الثقة بين المواطن والدولة، فيراها مرتبطة بظهور شخصية وطنية مستقلة وغير حزبية تتولى قيادة عملية إعادة بناء السودان على أسس جديدة، وتعيد للمواطنين شعورهم بأن الدولة تعمل من أجلهم لا من أجل القوى المتصارعة.

كما يؤكد أن القوى السياسية مطالبة قبل أي شيء آخر بتوحيد صفوفها والعمل على إنهاء الحرب بعيداً عن الحسابات الضيقة والمصالح الحزبية، معتبراً أن أي مشروع لإنقاذ السودان لن ينجح ما لم تُقدَّم المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة.

وينهي أبو القاسم طه رؤيته بتحذير شديد اللهجة من المستقبل، إذ يعتقد أن استمرار الأوضاع الحالية دون تسوية سياسية سيقود إلى اختفاء السودان بصورته المعروفة خلال سنوات قليلة. بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يؤكد أن ما تبقى من الدولة قد لا يصمد لعام واحد إذا استمرت الحرب بالوتيرة نفسها، معتبراً أن البلاد تقف اليوم على حافة انهيار غير مسبوق يهدد وجودها ووحدتها ومستقبلها.

مازن عبد المنعم:

تسييس المؤسسات أدى الى فقدان الثقة بين المواطن والدولة

يرى المهندس مازن عبد المنعم أن مؤسسات الدولة السودانية تعيش اليوم واحدة من أصعب مراحلها، ليس فقط بسبب الحرب وما خلفته من دمار مادي واسع، وإنما بسبب ما أصاب البنية الإدارية نفسها من اختلال عميق. فمعظم مقار المؤسسات الحكومية تعرضت للتدمير أو الضرر، كما أن فقدان الملفات والسجلات والوثائق، في ظل غياب منظومات حفظ ونسخ احتياطية فعالة، يجعل من الصعب إعادة تشغيل الجهاز الإداري بالكفاءة المطلوبة أو استعادة دورة العمل المؤسسي بالصورة التي كانت عليها قبل الحرب.

ويعتقد أن الحرب تركت آثاراً كبيرة ومباشرة على تماسك الدولة السودانية ووحدة مؤسساتها، إذ أضعفت الروابط التي كانت تجمع أجهزة الدولة المختلفة، ودفعت البلاد إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار انعكست على مختلف مستويات الإدارة والحكم.

وبحسب رؤيته، فإن السودان ما يزال أقرب إلى توصيف «الدولة الضعيفة» منه إلى «الدولة الفاشلة»، غير أن هذا الضعف يرتبط بصورة أساسية بحالة عدم الاستقرار السياسي التي ظلت تلازم البلاد وتؤثر على قدرة مؤسساتها على أداء وظائفها بصورة طبيعية.

ويشير إلى أن من أبرز مظاهر تآكل سلطة الدولة خلال الفترة الأخيرة حالة التداخل الواضح في الاختصاصات، إلى جانب الهيمنة المتزايدة للأجهزة الأمنية على مختلف الخطط والقرارات العامة، وهو ما أدى إلى حالة من التخبط الإداري وإضعاف كفاءة مؤسسات الدولة، فضلاً عن تعطيل آليات اتخاذ القرار بصورة رشيدة ومنظمة.

ويرى أن تعدد القوى المسلحة وما صاحب

ذلك من اضطراب سياسي وأمني انعكس بصورة مباشرة على هيبة الدولة، كما أسهم في تعميق التردي الاقتصادي وزيادة مظاهر الارتباك الإداري التي أصبحت سمة ملازمة للواقع السوداني الراهن.

ويؤكد أن الانهيار الاقتصادي كان من أكثر العوامل تأثيراً على استقرار الدولة والمجتمع، إذ أدى إلى توقف قطاعات واسعة من الإنتاج، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع النشاط الاقتصادي بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي فاقم من معاناة المواطنين وزاد من هشاشة الأوضاع العامة.

كما يلفت إلى أن الانقسامات السياسية والجهوية والقبلية لعبت دوراً خطيراً في إضعاف الدولة، حتى وصلت آثارها إلى حد ما يمكن وصفه بانشطار الدولة السودانية وتآكل وحدتها السياسية والاجتماعية.

وفي تقييمه لأداء مؤسسات العدالة والقضاء والخدمة المدنية خلال الحرب، يرى أن هذه المؤسسات أصبحت تعاني من حالة انحياز واضحة لصالح مؤيدي الحرب، وهو ما أضعف الثقة العامة في استقلاليتها وأثر على قدرتها في أداء دورها المهني والوطني.

ورغم هذا الواقع القاتم، يعتقد أن القوى المدنية ما تزال تمثل إحدى الركائز القليلة القادرة على الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية الدولة السودانية، باعتبارها حاملة لفكرة الدولة المدنية والقادرة على الإسهام في حماية ما تبقى من مؤسساتها.

ويحذر من أن معظم المؤشرات التقليدية المرتبطة بانهيار الدول أصبحت حاضرة بوضوح في المشهد السوداني، مشيراً إلى أن الأخبار المتداولة حول استغلال السلطة وتجاوزات أصحاب النفوذ تمثل نماذج واضحة على مظاهر التآكل التي تصيب مؤسسات الدولة وتضعف شرعيتها.

أما فيما يتعلق بظاهرة النزوح واللجوء الجماعي، فيرى أنها تحتاج إلى دراسات علمية واستبيانات متخصصة لقياس آثارها بدقة، غير أنه يؤكد أن حجم المأساة الإنسانية وما تحمله قصص النزوح من معاناة يكفي للدلالة على التأثيرات الخطيرة التي طالت المجتمع السوداني بأسره وتركت بصماتها على البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

ويمنح الخطاب الإعلامي والسياسي أهمية كبيرة في هذه المرحلة، معتبراً أن لهما أثراً بالغاً في تعزيز وحدة الدولة أو تقويضها، وأن طبيعة الرسائل التي يتم بثها إلى الرأي العام يمكن أن تسهم إما في ترميم النسيج الوطني أو في تعميق الانقسامات القائمة.

كما يذهب إلى أن التدخلات الخارجية والإقليمية تمثل، في تقديره، السبب الأول في تعقيد الأزمة السودانية، وأن تأثيرها كان حاسماً في تطور الأحداث وإطالة أمد الصراع.

ويعتقد أن الاقتصاد الموازي واقتصاد الحرب أصبحا بالفعل أقوى من مؤسسات الدولة الرسمية، حيث نجحت شبكات المصالح المرتبطة بالحرب في فرض حضورها ونفوذها على حساب الاقتصاد المنظم الذي يفترض أن تديره مؤسسات الدولة.

وعن مستقبل التعليم والصحة والخدمات الأساسية، يحذر من أن استمرار الحرب سيقود إلى تدهور كامل لهذه القطاعات، لاسيما قطاع التعليم الذي يراه الأكثر عرضة للخسائر طويلة المدى، بينما كانت قطاعات الصحة والخدمات الأساسية تعاني أصلاً من ضعف مزمن حتى قبل اندلاع الحرب.

ورغم حجم التحديات، لا يستبعد إمكانية إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية بعد انتهاء الحرب، لكنه يربط ذلك بامتلاك السودانيين أنفسهم الإرادة السياسية والوطنية اللازمة لإنجاز هذه المهمة التاريخية.

ويؤكد أن الأولوية العاجلة لمنع الوصول إلى مرحلة الانهيار الكامل تتمثل ببساطة في وقف الحرب، باعتبارها المصدر الرئيسي لكل الأزمات التي تواجه الدولة والمجتمع.

أما استعادة الثقة بين المواطن والدولة، فيرى أنها لن تتحقق إلا عبر تغيير كامل وشامل لمنظومة الحكم، بما يفتح الباب أمام بناء نظام جديد يستجيب لتطلعات السودانيين ويعالج أسباب الأزمة من جذورها.

وفي ما يتعلق بدور القوى السياسية والمجتمع المدني، يشدد على أهمية استمرار الخطاب السياسي والإعلامي الهادف إلى توعية المواطنين ورفع مستوى إدراكهم بحجم المخاطر التي تواجه البلاد، بما يساعد على حماية ما تبقى من مؤسسات الدولة ومنع انهيارها.

ويختتم رؤيته بالتحذير من أن استمرار الأوضاع الحالية دون تسوية سياسية حقيقية قد يقود السودان خلال السنوات الخمس المقبلة إلى سيناريو بالغ الخطورة يتمثل في الانهيار الكامل للدولة وتفككها إلى دويلات متعددة، وهو مصير يراه وارداً إذا استمرت الحرب وتواصل غياب الحلول الوطنية الشاملة.

حوار البرهان.. هل تدير جلساته الراجمات والمسيّرات؟

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول المقال دعوة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى حوار سياسي شامل بين السودانيين، لكنه يشكك في جدوى المبادرة بسبب استمرار الحرب في البلاد. ويرى الكاتب أن أي حوار حقيقي يحتاج أولًا إلى وقف إطلاق النار وتوفير بيئة آمنة وحريات وضمانات للمشاركين، بينما ما تزال العمليات العسكرية والطائرات المسيّرة والمدافع حاضرة في المشهد.

يركز الكاتب على أزمة الثقة في البرهان نفسه، مستعرضًا محطات سياسية سابقة اتُّهم فيها بالتراجع عن تعهداته أو تغيير مواقفه، من مرحلة الانتقال المدني إلى الانقلاب ثم الحرب. لذلك يتساءل: كيف يمكن للسودانيين الوثوق بأن الحوار الحالي سيؤدي إلى نتائج تُحترم وتُنفذ؟

يتنقد شروط المشاركة في الحوار، خاصة الحديث عن إشراك من «لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب»، معتبرًا أن هذا الشرط فضفاض وقد يتحول إلى أداة للإقصاء السياسي. ويرى أن الحوار الشامل يجب أن يجمع الأطراف المختلفة والمتنازعة، لا أن يقتصر على القوى المتفقة أصلًا مع الجهة الداعية إليه.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح أي حوار يتطلب الإقرار بعدم جدوى الحرب والالتزام بالحل السياسي، إضافة إلى إشراك القوى المؤثرة والفاعلة في الأزمة. ويحذر من أن عقد الحوار في ظل استمرار القتال قد يجعله مجرد إجراء شكلي لا يعالج جذور الأزمة، بل ربما يزيد الانقسام ويبدد آمال السودانيين في الوصول إلى تسوية حقيقية.

أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان عن ترتيبات لإطلاق (حوار سياسي شامل) قال إنه يجمع السودانيين داخل البلاد للوصول إلى توافق وطني حول مستقبل السودان.

للوهلة الأولى، يبدو لمن يتلقى هذا الخبر أنه خطوة إيجابية يمكن أن تنقذ ما تبقى من البلاد التي أنهكتها الحرب والدمار والنزوح. لكن المشكلة ليست في مبادرة الحوار نفسها، بل المشكلة في صاحبها وتوقيتها وشروطها والواقع الذي يُفترض أن تُعقد فيه.

فالسؤال الأول والمهم جدًا الذي يفرض نفسه: كيف يمكن إجراء حوار سياسي شامل بينما الحرب ما تزال مشتعلة في أجزاء واسعة من البلاد؟ ففي معظم دول العالم يتوقف إطلاق النار أولًا ثم يبدأ الحوار. فالحوار بطبيعته يحتاج إلى بيئة آمنة، وحريات مكفولة، وإمكانية تنقل، وإعلام حر، وضمانات للمشاركين.

أما أن تتم الدعوة إلى طاولة حوار فيما ما تزال المدافع تتكلم والطائرات المسيّرة تحصد الأرواح، فذلك يشبه دعوة المراكبية الذين يتناولون طعامهم في عرض البحر ويلوحون لمن يقف في الشط أن يشاركهم الطعام، رغم استحالة تلبية هذه الدعوة.

ثم تأتي أزمة الثقة في البرهان، صاحب الدعوة نفسه، وهي الأزمة الأكبر، ومن حقهم أن يسألوا سؤالًا بسيطًا: أي نسخة من البرهان هي التي تدعو إلى الحوار؟ هل هو برهان 2019 الذي وعد بالانتقال المدني ونكص عن وعده، أم برهان 2021 الذي قرر أن أفضل طريقة لحماية الانتقال الديمقراطي هي الانقلاب عليه، أم هو برهان ما بعد الانقلاب الذي وقع الاتفاقات ثم دخل في خلافات حول الاتفاقات التي وقعها بنفسه، أم إنه برهان الحرب الذي أكد مرارًا أن الحسم العسكري هو الطريق الوحيد، أم هي نسخة جديدة ومنقحة للبرهان الجديد الذي اكتشف فجأة فضائل الحوار الوطني؟

إن أزمة البرهان ليست في جمع السودانيين حول طاولة واحدة، بل في إقناعهم بأنه لن يقلب عليهم الطاولة لاحقًا

والمفارقة هنا أن الرجل الذي أمضى ثلاث

سنوات في إقناع السودانيين بأن المعارك الكبرى تُحسم بالقوة، إذا به يخبرهم فجأة اليوم بأن الحوار هو الطريق إلى المستقبل

فالبرهان ليس وسيطًا محايدًا بين أطراف متنازعة، بل هو أحد اللاعبين الأساسيين في المشهد الذي قاد البلاد إلى هذا الانسداد الكارثي

فخلال السنوات الثلاث الماضية امتلأت الساحة السودانية بالمبادرات والاتفاقات والوعود التي انتهت إلى لا شيء، أو جرى التراجع عنها عند أول منعطف. فعلى مدى هذه السنوات ظلت القوى السودانية، بما فيها السلطة نفسها، تنتقل بين جدة والرياض وأديس أبابا والمنامة والقاهرة والمنابر الدولية المختلفة

لذلك لا غرابة، بل من الطبيعي، أن تُقابل الدعوة الجديدة بقدر كبير من الشكوك والريبة

واللافت في الخطاب أن الدعوة ليست مفتوحة للجميع، بل مقيدة بشرط سياسي وأخلاقي فضفاض يتمثل في مشاركة من (لم تتلطخ أيديهم بدماء الشعب).

وهي عبارة تبدو جميلة من حيث المبدأ، لكنها تطرح سؤالًا بالغ الحساسية، وهنا يبرز سؤال محرج جدًا للبرهان: وهل سلمت يداك من دماء الشعب السوداني، على الأقل بحكم مسؤوليتك كرأس للدولة؟

ثم عندما تتحول شروط المشاركة إلى أداة للفرز السياسي، يصبح الحوار أقرب إلى تجمع للمتفقين سلفًا منه إلى منصة لحل الخلافات.

فالحوار الشامل، بحسب التعريف العالمي، هو الذي يجمع المختلفين، أما حوار البرهان المزمع فيبدو أقرب إلى جمع المتفقين أصلًا ثم إصدار بيان يؤكد أنهم متفقون.

وأما رفض نتائج المؤتمرات التي تُعقد خارج السودان، فهو موقف يبدو في ظاهره دفاعًا عن السيادة الوطنية، لكنه يتجاهل حقيقة أن المشكلة لم تكن يومًا في مكان انعقاد الحوار، بل في غياب الإرادة السياسية لإنجاحه.

والأكثر إثارة للسخرية أن الحديث عن (حوار شامل) يأتي مقرونًا بخطاب حربي يتحدث في الوقت نفسه عن مواصلة تطهير البلاد من التمرد.

فهل المطلوب إدارة معركة وحوار في الوقت ذاته؟ وهل يمكن للطرف الذي يخوض حربًا يسميها وجودية ضد خصمه أن يقنع الناس بأنه مستعد لحوار سياسي حقيقي يفضي إلى تنازلات متبادلة؟

الشاهد أن أيما حوار، إذا ما انعقد دون شموله استحقاقات الحوار، سيظل حوارًا منقوصًا ومبتورًا، ولن يحقق الهدف المرجو منه بطي الأزمة المستفحلة.

ولابد هنا من اعتراف البرهان بأنهم أدخلوا البلاد في محنة كبيرة في أن يكون لنا وطن معافى أو لا يكون، ولابد لهم كذلك من الاعتراف بأن حربهم التي أسموها زورًا (حرب الكرامة) لازمها الفشل الذريع، ولابد من إنهائها لاستعدال المسار المدني الديمقراطي مجددًا.

كما عليه أن يحدد بوضوح هدفه من الحوار، وهل يريد حوارًا بمن يحضر أم أنه يحتاج لحوار بمن يؤثر.

فلكي يكون الحوار منتجًا ومثمرًا، لابد أولًا أن يتم بين من يكون بينهم خلاف، وإذا ما تم بين المتوافقين سيكون حوارًا مع الذات ولن يكون مفيدًا لحل أزمة بتعقيدات الأزمة السودانية.

ولابد للحوار المنتج أيضًا أن يجري مع القوى الفاعلة والمؤثرة، وبغير ذلك لن يعطي النتيجة المرجوة منه.

فالحوار ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لغاية أرقى وأسمى، وهي الوصول إلى حل الأزمة والخروج من هذا النفق المظلم.

وهنا يبرز سؤال عن مصير من لم يحضر الحوار وما الذي سيفعله، خاصة وأن القضية الأساسية الآن هي كيف يوقف العنف وكيف نمنع استمرار إراقة الدم السوداني.

فالصحيح أن يبدأ الحوار بناء على قناعة عدم جدوى الحرب والعنف والإيمان بالحل السياسي، فكيف والحال هذا أن ينعقد حوار في ظل العنف والقتل؟

فلا فائدة من مؤتمر حوار لا يصل إلى حل الأزمة ويرسم طريقًا واضحًا وواقعيًا للخروج منها، فالناس قد يتحملون خيبات الأمل لكنهم لن يتحملوا فقدان الأمل في حل الأزمة.

وبوضوح أكثر، يبقى الحوار الذي نحتاجه هو الحوار الذي يصنع الأمل، وليس الذي يقتل الأمل.

أما في النسخة البرهانية المبتكرة، فيبدو أن المطلوب هو الحوار بينما المدافع تتحدث والطائرات المسيّرة تفاوض والانفجارات تدير الجلسات الجانبية.

وفي ظل هذا الوضع الملتبس والمربك الذي سيجري فيه حوار البرهان المزمع، إذا قدر له أن ينعقد، سيثير مخاوف حقيقية من النهايات التي سيخلص إليها، وما إذا كان سيشكل حلًا حقيقيًا للأزمة المتطاولة، أم أنه سيزيد الأزمة تأزيمًا ويدخل البلاد في دوامة تجاذبات جديدة، وتظل الأزمة تراوح مكانها.

بين شجاعة المبادئ وعقبات الميدان..

قراءة في إعلان المبادئ الصادر في نيروبي؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يركز المقال على قراءة نقدية متوازنة لـ«إعلان المبادئ» الصادر عن مؤتمر نيروبي الثاني، حيث ينطلق الكاتب من موقف مؤيد للمسار المدني، مع التأكيد على ضرورة الانتقال من الحماس السياسي إلى الفحص العملي الدقيق للوثيقة، بهدف تقييم نقاط القوة والقصور معًا بما يخدم إمكانية تحويلها إلى حل واقعي للأزمة السودانية.

يرى أن الإعلان نجح في كسر الجمود السياسي عبر توحيد قوى مدنية متنوعة لأول مرة، وطرح خريطة طريق زمنية تشمل هدنة وآليات تنفيذ ومراقبة، إضافة إلى ربط الملفات الإنسانية والعسكرية والسياسية في إطار واحد. كما تميز بطرح رؤية تنتقد تعدد المبادرات الدولية وتدعو لتوحيدها في مسار تنسيقي واحد، مما يعزز الموقف المدني السوداني.

أما نقاط الضعف بحسب الكاتب، فتتمثل في الاعتماد الكبير على الضغط الدولي دون أدوات محلية فعالة، إضافة إلى التناقض بين الإقصاء السياسي المسبق لبعض القوى وبين الواقع الميداني الذي يعقد تنفيذ ذلك. كما ينتقد النص بعض الصياغات مثل "الكتلة الثالثة" التي قد تضعف مركزية المدنيين، إلى جانب الطموح العالي في ملفات مثل دمج الجيوش في مرحلة مبكرة، وهو ما قد يعرقل التفاوض.

يخلص الكاتب إلى أن الإعلان يمثل خطوة مهمة وشجاعة نحو السلام، لكنه يحتاج إلى مزيد من الواقعية والمرونة وتدرج الحلول وتوسيع المرجعيات الإقليمية والدولية. فالغرض من النقد ليس إضعاف المبادرة بل تعزيزها، حتى تتحول من وثيقة نظرية إلى مسار عملي يوقف الحرب ويؤسس لسلام مستدام في السودان.

بصفتي مواطنًا سودانيًا ومؤيدًا مخلصًا للخط العام الذي تسير عليه قوى التغيير المدني، عكفتُ على قراءة وفحص تفاصيل وثيقة إعلان المبادئ الثاني الصادر عن مؤتمر نيروبي الثاني، بقراءة متعمقة تتجاوز مجرد الحماس العاطفي إلى الرغبة الحقيقية في تجويد هذا المنتج السياسي وتحصينه ضد عقبات الواقع المعقد.

إن إيماني العميق بالميثاق وخريطة الطريق المقترحة لوقف الحرب والانتقال الديمقراطي، يفرض علينا أن نقف وقفة تحليلية متأنية توازن بين تثمين المكاسب غير المسبوقة التي حققها المجتمعون في هذا المؤتمر، وبين الفحص النقدي البنّاء للثغرات التكتيكية التي قد تعيق تحويل هذه المبادئ إلى واقع ملموس ينقذ أهلنا على الأرض؛ فالهدف هو فرز خيارات الوثيقة بدقة لمعرفة أين أصبنا بامتياز، وأين نحتاج إلى إعادة ضبط ومراجعة، من خلال تحديد نقاط قوة الإعلان ونقاط ضعفه.

أولًا: نقاط القوة والفرص المتاحة في الإعلان:

يتميز الإعلان بقدرة لافتة على كسر حالة الجمود السياسي السائدة منذ اندلاع الحرب، حيث نجح في صياغة مركز ثقل مدني جديد يجمع، لأول مرة، مكوّنات متباينة وعريضة تشمل الأحزاب التقليدية والقوى الحديثة والحركات المسلحة والشخصيات المستقلة، مما يؤكد قدرة الجبهة المدنية على تجاوز خلافاتها النخبوية الضيقة أمام أولوية إنقاذ الوطن. ولم يقتصر التميز هنا على الجانب النظري، بل امتد إلى طرح خطة إجرائية وعملية محددة زمنيًا، باقتراح هدنة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، مدعومة بهيكل تنفيذي مؤسسي يفصل بذكاء بين المسار العسكري عبر اللجنة المشتركة لمراقبة الانتهاكات، والمسار السياسي من خلال المفوضية السياسية للإشراف ومعالجة النزاعات.

كما تظهر قوة الإعلان في تبنيه رؤية شمولية تقطع الطريق أمام التسويات المجزأة، وذلك بالربط العضوي الصارم بين الملفات الإنسانية والعسكرية والسياسية في حزمة واحدة، تضمن ألّا تضيع مكتسبات التحول الديمقراطي في أي مقايضات قادمة.

ويضاف إلى ذلك التشخيص الدقيق والجريء الذي قدمه المجتمعون لأزمة شتات المنابر الخارجية، حيث وضعوا إصبعهم على جرح التنافس الدولي والإقليمي الذي أطال أمد الحرب، وطالبوا بوضوح بتوحيد المبادرات في منبر تنسيقي واحد يستند إلى رؤية مشتركة، مما يمنح الموقف المدني السوداني صوتًا قويًا وموحدًا أمام العالم.

ثانيًا: نقاط الضعف في الإعلان:

في المقابل، يواجه الإعلان ثغرة واضحة تتعلق بآليات إلزام أطراف النزاع الفاعلة على الأرض، إذ يفرط في الاتكال على الضغط والتدخل الدولي الحاسم لإجبار الجيش والدعم السريع على قبول الهدنة واللجان المشتركة، وهو رهان قد لا يصمد

كثيرًا بالنظر إلى بطء المجتمع الدولي وتعدد مصالحه، مما يفرض تجويد الوثيقة بابتكار أدوات ضغط مدنية وشعبية ملموسة، واشتراط حزم عقوبات وحوافز محددة يتبناها الحلفاء.

وتبرز إشكالية أخرى في التناقض العملي بين تبني الموقف الأخلاقي الثوري القاضي بالإقصاء المسبق للحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني من العملية السياسية، وبين الواقعية الميدانية التي تشير إلى تغلغل هذه المجموعات وقتالها الحالي بجانب الجيش، مما قد يدفع الطرف الآخر إلى التمسك بخيار الحرب الشاملة ورفض المبادرة برمتها، وهو ما يتطلب تجويدًا يفصل بين المحاسبة الجنائية القضائية الصارمة لكل من أجرم، وبين وضع شروط دستورية عامة للعملية السياسية تقوم على المواطنة ونبذ العنف وتفكيك التمكين.

كذلك يؤخذ على الخطاب الإعلامي للمخرجات استخدام مصطلح (الكتلة الثالثة)، الذي يضع المدنيين في كفة مساوية عسكريًا وسياسيًا لطرفي الحرب، بينما هم يمثلون الأغلبية العريضة وصاحبة المصلحة الأساسية، مما يستدعي إعادة طرح الجبهة المدنية كمنصة وطنية جامعة لاستعادة الدولة، مع وضع معايير دقيقة تمنع اختراقها وتتفادى عيوب التجارب التحالفية السابقة.

ويمتد الطموح الزائد للبيان إلى اشتراط الدمج والتسريح الشامل وتأسيس الجيش المهني الموحد كبند رئيسي في المراحل الأولى للعملية السياسية، وهو سقف مرتفع قد يصطدم بالعقيدة العسكرية للأطراف المتحاربة ويجهض التفاوض؛ لذلك فمن الأفضل تبني استراتيجية المراحل المجزأة التي تركز أولًا على وقف إطلاق النار وفتح الممرات الإنسانية، وتأجيل دمج الجيوش ليكون قضية دستورية كبرى يناقشها المؤتمر القومي الدستوري لاحقًا.

وأخيرًا، فإن حصر المرجعية الدولية في خريطة طريق الآلية الرباعية، وتجاهل المنابر الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأفريقي والإيغاد، قد يثير حزازات سياسية مع قوى إقليمية مهمة كمنظمة الإيغاد، التي تعتبر كينيا المستضيفة للمؤتمر قطبًا فيها، الأمر الذي يتطلب صياغة أكثر مرونة تدمج وتنسق بين مقترحات كافة المنابر الفاعلة، لتجنب صراع المحاور على الساحة السودانية.

وفي الختام، يظل إعلان المبادئ الثاني في نيروبي خطوة شجاعة وجسرًا حقيقيًا نحو صياغة مستقبل جديد للسودان، يعكس وعي القوى المدنية بضرورة التسامي فوق الخلافات لإنقاذ الوطن. إن الغرض من تسليط الضوء على هذه الثغرات وتفكيك بنود إعلان المبادئ ليس إضعافًا للمبادرة، بل هو سعي مخلص لتحصينها وجعلها أكثر مرونة وواقعية في مواجهة حقول الألغام السياسية والعسكرية على الأرض. وبقدر ما نملك من شجاعة لطرح الرؤى والبدائل، يجب أن نملك ذات الشجاعة لمراجعة أدواتنا وتجويد خططنا، حتى لا تظل هذه المبادئ الرفيعة حبيسة الأوراق، بل تتحول إلى حبل نجاة حقيقي ينتشل بلادنا من أتون هذه الحرب العبثية ويعيدها إلى مسار الحرية والسلام والعدالة.

الحكامـــات..
يصنعن السم ويمتلكن الترياق

ملخص

تناول المقال دور الحكامات في دارفور وكردفان بوصفهن شاعرات ومغنيات يمتلكن تأثيراً كبيراً على مجتمعاتهن من خلال الشعر والغناء. فالكلمة التي يرددنها لا تُعد مجرد فن أو تراث شفاهي، بل وسيلة قادرة على تشكيل الوعي الجماعي، والتحفيز على القتال أو الدعوة إلى التعايش والسلام.

تعرض الكاتبة تجربة الحكامة مريم ألم، التي انحازت إلى الدعم السريع واستمدت مواقفها من تجربة شخصية مؤلمة بعد فقدان أبنائها وأقاربها في الحرب. وتكشف قصتها كيف يرتبط دور الحكامات بثقافة الفزع والانتماء القبلي، وكيف يمكن للأشعار والأهازيج أن تؤثر في قرارات الأفراد والجماعات أثناء النزاعات.

وتبرز نموذج الحكامة والفنانة شادن محمد «القردود»، التي سخّرت فنها لنشر قيم السلام والمحبة ونبذ العنف. ورغم دفاعها المستمر عن التعايش والاستقرار، قُتلت خلال الحرب، لتجسد قصتها التناقض المؤلم بين الرسائل السلمية وواقع الصراع الدامي.

تخلص الكاتبة إلى أن الحكامات يمثلن مؤسسة ثقافية واجتماعية مؤثرة في غرب السودان، تجمع بين التوثيق الشفاهي للأحداث والتأثير في المواقف العامة. ولهذا تبقى أدوارهن محل جدل، إذ يمكن للكلمة التي تنطق بها الحكامة أن تؤجج الحرب أو تساهم في رأب الصدع الاجتماعي، ما يجعلها قادرة على صناعة الأزمة أو المساعدة في علاجها.

نمارق الجاك

هناك نساء لا يعرف كثيرون أسماءهن خارج مجتمعاتهن، لكن أثرهن يتجاوز حدود القبيلة والقرية. نساء يصنعن القيم الثقافية ويشكلن الوجدان الجمعي عبر الشعر والغناء. في هذا الهامش الثقافي الذي تحول فيه الفن أحياناً من أداة للتعبير الإنساني إلى سلاح رمزي، تبرز شخصية الحكامة، في مقابل الرجل المعروف بالهداي. كلاهما يمتلك سلطة الكلمة الشفاهية؛ سلطة تستطيع التحريض على الحرب كما تستطيع صناعة السلام.

الحكامات – جمع حكامة – هن شاعرات ومغنيات ينحدرن من مجموعات محددة تُصنف «عربية» (بدوية/رعوية) في إقليمي دارفور وكردفان. هكذا توثق الباحثة عزة أحمد عبد العزيز في متحف صون تراث السودان الحي.

في غرب السودان، لا يُنظر إلى الغناء التعبوي المرتبط بالنزاعات القبلية بوصفه مجرد فن. فالأغاني التي تؤديها الحكامات تترك أثراً مباشراً على السلوك الجمعي عبر التحميس والتحفيز والتعبئة العاطفية. وقد برز هذا الدور بوضوح خلال النزاع الحالي في السودان، حيث لعبت بعض الحكامات دوراً ملموساً في تحفيز مقاتلي الدعم السريع، وهو ما يعكس خطورة توظيف الخطاب الغنائي في إذكاء العنف وتكريس الانقسام المجتمعي، بحسب ما ورد في تقرير «سلاميديا» بعنوان «أغاني حرب 15 أبريل».

وسط هذا المشهد تظهر مريم ألم، وهي حكامة توحي شدتها حتى من لقبها. تقف مريم منحازة إلى صف الدعم السريع، وتردد كلماتها بحماس واضح:

«هي الشيوخ مع العمد شيلو السلاح أبردوا لي قلبي، كلام الناس دا أثرني.»

إنها دعوة صريحة للفزع والنصرة

تحكي مريم قصتها بصوت امرأة فقدت أبناءها الثلاثة وأبناء أختها في الحرب. وتقول إنهم رحلوا وهم يحاربون «أم كعوكات». ثم تضيف شارحة المعنى الذي تمنحه لهذا الوصف

«أم كعوك دي آفة بتقضي على السمسم، بتخليهو سيقان.»

عندما سألتها: ما الذي يدفعك للسير في هذا الطريق؟

جاء ردها سريعاً، وكأنه جواب محفوظ منذ سنوات:

«الظلم والتهميش. نحن من قمنا ماشين في الخلاء دا. ناس دواس. لكن الحرب كملت الصبيان.»

ثم تستعيد ذكرى قديمة من أيام كانت ترافق المقاتلين في معارك كردفان.

تقول إنها في أحد الأيام قالت شعراً في صراع أشبه بالمصارعة، وغنت:

«شوفوا ليهو منيعة... الزول دا ما صريعة.»

الرجل الذي تغنت به انتصر على خصمه وألقاه أرضاً. أما الخاسر فانتظرها قرب مدخل الحلة، وضربها بعصا حتى سقطت على الأرض.

تضحك بمرارة وهي تستعيد الحادثة، ثم تتساءل:

«كيف بقدر أغني للسلام؟ يمكن أموت. الضمان أغبش.»

تختلط في حديث مريم مشاعر الفقد بالخوف والانتماء القبلي. فهي أم ثكلى، لكنها أيضاً وريثة تقليد قديم.

تقول:

«حبوبتي كانت حكامة قاطعة.»

ثم تروي واحدة من القصص التي سمعتها عنها. كان قدح جدتها في الهجاء حاداً حتى إنه «يطلع الضرا ما فيه ملامح لحم». وفي أحد الأيام جاءها العمدة زائراً، فقالت له:

«ملامحك ما فيها شرموط.»

فسألها عن السبب.

أجابته:

«البقر شالهم يوسف كوة.»

كان وقع الكلمات قاسياً. غضب الرجل غضباً شديداً، وجمع ثلاثة آلاف شاب وقرر مقاومة يوسف كوة.

على بعد آلاف الكيلومترات من تلك البادية، يجلس أحمد، وهو شاب من بادية الكبابيش في كردفان يقيم اليوم في هولندا. بالنسبة له، لا يقتصر دور الحكامة على التحريض أو الحماسة. يقول:

«الحكامة بتقول شعر الحماسة، وبتوثق الأحداث عن طريق المداولة الشفاهية، وبتنقل الأخبار في شكل شعري.»

لكنه يعترف أيضاً بأن لهذا الدور وجهاً آخر.

يروي أن خالته اتصلت به ذات يوم تنشد الفزع قال لها إنه يحب الحياة، وإنه يدعم قبيلته بأي شيء غير القتال.

فجاءه الرد قاسياً:

«الرجال كلهم بموتوا إلا إنت.»

كان هجاءً لاذعاً

بعد فترة عادت للاتصال به، هذه المرة لتخبره بزواج ابنة عمه من رجل غريب، محاولةً دفعه للعودة

رفض

قال لها إنه لن يتزوج قاصرة بعدما نال حظه من التعليم
عندها أطلقت فيه شعراً وصفه بالمزعج.
لكنه لم يبدِ اهتماماً.
يقول
«كانت قد فقدت أعمامي وأبناءهم.»
ولكي يخفف عنها قال لها:
«سأعود حينما ينتصر الدعم السريع.»
قالها فقط علّها ترضى.
وعلى الجانب الآخر من المشهد تقف شادن محمد، المعروفة بلقب «القردود»، بوصفها الوجه الآخر للحكامة؛ الوجه الذي اختار السلام.
اشتهرت شادن برسائلها الداعية إلى التعايش ونبذ العنف، لكن المفارقة أن الحرب نفسها أنهت حياتها. ففي مايو 2023 أصابتها رصاصة داخل منزلها بأم درمان.
أثار مقتلها تفاعلاً واسعاً.
عرفها الناس من خلال زيها وكلماتها وإيقاعاتها. ولدت في أبو زبد بغرب السودان، ودرست التجارة، ثم تنقلت بين كردفان ودارفور تتتبع أثر الأغاني الشعبية، حتى أصبحت تُعرف بوصفها باحثة في التراث الكردفاني
كانت ترى أن دور الحكامة يجب أن يتجه نحو تعزيز قيم السلام لا الدعوة إلى الحروب
وقالت في أحد أحاديثها:
«الحكامة هي التي تأتي بالمحبة والسلام، وتفتخر بجزّورها، وتهجو من أخطأ، وتزرع فينا حب الوطن والتراب.»
وأضافت
«ليست حماسة الحروب ولا سفك الدماء. هذه ليس دوراً إنسانياً. فقط الاستقرار والسلام والمحبة هدفي وواجبي تجاه أهلي.»
كما كانت تؤكد أن إنسان كردفان ودارفور يحتاج إلى الاستقرار، وأن غيابه يعني مزيداً من الموت، وقلة الطعام والشراب، وشح الأرض، وانعدام التعليم والصحة.
هكذا وثقت «اندبندنت عربية» قصتها في تقرير بعنوان: «شادن غنت للسلام وقتلتها الحرب»، للكاتب حاتم الكناني.
ويرى الكاتب الصحفي علي تونجا أن للحكامة أدواراً أخرى تتجاوز الغناء والحماسة.
يقول إن الحكامة تلعب دوراً في المجتمع عبر إلغاء سرديات الأطراف المتصارعة وإعلان سرديتها الخاصة بوضوح. فهي إعلامية بطريقتها، وتمتلك دوراً في التصالح ونبذ الكراهية من خلال الفن والتفاعل مع التراث والقيم والمعاني التي ترسخ للسلام.

وفي البيئات التي تتجاور فيها قبائل مختلفة، تستطيع الحكامة أن توحد الوجدان عبر الطقوس المشتركة، وأن ترسخ سردية تؤثر في النسيج الاجتماعي.
ويضرب مثالاً بحكامة غنت قائلة:
«البرهان مع حميدتي ولعتو النار
قتلتوا لينا عيال
أنا بلغت انتظار
لقائد القيادة في شهر رمضان الكريم
محرم فوق الدواس
قتلتوا لينا عيال.»
وهنا لابد من الإشارة لكتاب الباحثة سعاد مصطفى الصادر عام 2019 « المغنون صقور وحمائم: الصراع المسلح في السودان وحالة الحكامات في دارفور».
وتشير فيه إلى أنه لا يوجد تاريخ محدد لظهور الحكامات في السودان، إلا أن وجودهن ارتبط بدخول القبائل العربية، وهو تاريخ غير محسوم. وتؤكد أن الحكامات يمثلن مكوناً ثقافياً أصيلاً ضمن القبائل العربية البقارية في دارفور وكردفان، وأنهن يقمن بأدوار في الحرب والسلم معاً، فضلاً عن كونهن مؤسسة تقليدية ومنظومة اجتماعية وثقافية وسياسية متكاملة.
لكن السؤال يبقى مفتوحاً:
كيف يمكن فهم هذه العلاقة المعقدة بين الفن والصراع والتوثيق للذاكرة الثقافية؟
وكيف يمكن قراءة هذا الإرث في ظل قلة الأدبيات التي تناولته من زاوية اجتماعية وثقافية، وربطت بين التراث والثقافة السياسية؟
أسئلة تدفع إلى استبعاد فرضية العفوية الشعبية الخالصة، خصوصاً أن بعض هذه الأنشطة يحصل على تمويل ممنهج.
إنها ازدواجية حادة؛ فالكلمات نفسها التي تستطيع إشعال الحرب يمكن أن تصبح أداة للتعايش. وهي ازدواجية تدعو إلى إعادة النظر في الدور الذي يجب أن تلعبه الفنون: هل تكون جسراً للسلام أم أداة لترسيخ العسكرة والاحتراب؟
وفي ظل كلمات مريم وغيرها من الحكامات، تتجدد الأسئلة ذاتها: هل تهجو مريم السافنا لأنه عاد إلى حضن الوطن كما يرى البعض؟ أم لأنه هارب في نظر مجموعات قبلية وإثنية ترى في الدعم السريع منقذاً من ما اصطلح على تسميته بدولة 56؟
أسئلة لا تزال مفتوحة، تماماً كما يبقى صوت الحكامات معلقاً بين قدرتين متناقضتين: صناعة السم، وامتلاك الترياق.

من الذي يريد العودة إلى حضن الوطن؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

ينتقد المقال استخدام عبارة «العودة إلى حضن الوطن» في الخطاب السياسي السوداني، معتبراً أنها تُستخدم لتجميل واقع الحرب وتقديمها بصورة مصالحة شكلية، بينما لا تزال آثار الصراع قائمة. ويرى الكاتب أن هذا الخطاب يحوّل الوطن إلى مفهوم رمزي يُستدعى عند الحاجة السياسية أكثر من كونه واقعاً يضم جميع المواطنين

يطرح تساؤلاً حول من المقصود فعلاً بالعودة إلى الوطن، هل هم النازحون وأصحاب البيوت المدمرة والملايين الذين فقدوا الاستقرار، أم الأطراف المسلحة التي تسعى للعودة إلى مواقعها السياسية والعسكرية. ويشير إلى مفارقة أن الحديث عن «حضن الوطن» غالباً ما يخص من حملوا السلاح، لا من تحملوا نتائج الحرب.

ينتقد الكاتب ما يعتبره إعادة إنتاج للسلطة عبر تحويل المقاتلين إلى «شركاء سلام» بينما يُترك الضحايا في الهامش. ويعتبر أن هذا الخطاب يتجاوز مسألة العدالة ويعيد صياغة الذاكرة الجمعية بطريقة تدفع الناس إلى النسيان بدلاً من المحاسبة.

يخلص الكاتب إلى أن الوطن الحقيقي يتجسد في حياة الناس العاديين الذين يعيشون النزوح والمعاناة، لا في التسويات السياسية. ويحذر من أن عودة الأطراف المتحاربة دون عدالة حقيقية ليست سلاماً، بل إعادة ترتيب للأزمة بشكل يكرّس الخلل بدل معالجته.

في كل مرة تُستدعى فيها عبارة «العودة إلى حضن الوطن»، يبدو الأمر وكأن اللغة السودانية نفسها تتعرض لعملية تزوير سياسي. فالكلمات التي وُلدت يومًا لتشير إلى الأمان والانتماء والمصالحة، تُستخدم الآن كمساحيق تجميل فوق وجه حرب لم يجف دمها بعد. وكأن الوطن دار رعاية مفتوحة لاستقبال الذين أشعلوا الحرائق، لا بيتًا لملايين الذين احترقت أعمارهم داخله.

فمن الذي يريد العودة فعلًا إلى حضن الوطن؟

هل هو المواطن الذي يحمل مفتاح منزله في أم درمان منذ عامين ولا يعرف إن كان البيت ما يزال قائمًا أصلًا؟

أم تلك الأم التي تعلّمت أن تفرّق بين أصوات المدافع من شدة ما تكرر المشهد؟

أم آلاف السودانيين الذين صار الوطن بالنسبة لهم ختم خروج، وصف انتظار، وكرت إغاثة، وخيمة بلاستيكية على حدود العالم؟

الغريب أن «حضن الوطن» يظهر دائمًا عندما يتعلق الأمر بأصحاب البنادق، لا بأصحاب الجراح.

لا أحد يتحدث عن إعادة الوطن إلى شعبه، بل عن إعادة الذين تمردوا عليه إلى مقاعدهم القديمة، بعد قليل من الغبار السياسي وبعض عبارات الغفران الوطنية الجاهزة للاستعمال.

وكأن الوطن في المخيلة الرسمية ليس أرضًا وشعبًا وذاكرة، بل صالة كبار الزوار: يدخلها المسلح بعد التسوية، ويظل النازح واقفًا بالخارج يحمل رقم الانتظار.

أي مفارقة أكثر سخرية من أن يُطلب من الضحية أن تكون أكثر وطنية من قاتلها؟ وأن يُطالَب المنكوب بالصمت حتى لا يُفسد «أجواء المصالحة»؟

فيما يتحول القتلة تدريجيًا إلى «أطراف أزمة»، ثم إلى «شركاء سلام»، ثم ربما إلى حراس جدد للأخلاق الوطنية.

في السودان، يبدو أن الوطن يشبه بنكًا عاطفيًا ضخمًا: الخاسر الوحيد فيه هو المواطن العادي، أما النخب المسلحة فتخرج دائمًا بصفقات إعادة جدولة التاريخ.

إن أخطر ما في هذا الخطاب ليس فقط تجاوزه للعدالة، بل محاولته صناعة ذاكرة جديدة للناس، ذاكرة أقل غضبًا، أقل سؤالًا، وأكثر استعدادًا لقبول الجريمة باعتبارها «ضرورة سياسية».

وهنا تتحول المأساة من حرب إلى عملية غسيل وعي جماعي، يُطلب فيها من الشعب أن ينسى بسرعة حتى تتمكن السلطة من ترميم نفسها بهدوء.

لكن الأوطان لا تُبنى بالنسيان القسري.

فالعدالة ليست رغبة انتقامية، بل الحد الأدنى الأخلاقي الذي يجعل الناس يصدقون أن الدولة ليست مجرد شركة أمنية كبيرة تُدير الخراب ثم تعيد توزيع الأدوار.

ثم أي حضن هذا أصلًا؟

الحضن الحقيقي اليوم ليس في القصور ولا في بيانات التسوية، بل في تلك الأسر التي تتقاسم الخبز داخل النزوح، وفي الغريب الذي فتح باب بيته للاجئين، وفي أمٍّ تخبئ خوف أطفالها بابتسامة منهكة.

هؤلاء هم الوطن الحقيقي، لا أولئك الذين يتذكرونه فقط عندما يخسرون مواقعهم.

أما أن يعود من حمل السلاح إلى «حضن الوطن» قبل أن يعود الوطن نفسه إلى شعبه، فذلك ليس سلامًا، بل إعادة ترتيب للمأساة بطريقة أكثر أناقة لغويًا.

وسيظل السؤال قائمًا، ثقيلًا كالحقيقة: لماذا يتسع حضن الوطن دائمًا لمن يهددونه بالقوة، بينما يضيق بمن حملوه في قلوبهم رغم الخراب؟

العلمانية في السودان،، تحفظ «الأمة» وإصرار عبد الواحد ..

يوسف الغوث

ملخص

يتناول المقال الجدل المتجدد في السودان حول علاقة الدين بالدولة، في ظل الأزمة الحالية والحرب المستمرة. ويضع هذا الجدل في قلب الخلاف بين قوى سياسية ومدنية تسعى لتشكيل تحالفات جديدة، أبرزها «قوى إعلان المبادئ» التي خرجت من نيروبي.

يعرض الكاتب التباين بين موقف حزب الأمة القومي الذي يتحفظ على الفصل الصارم بين الدين والدولة، ويدعو إلى نقاش أوسع داخل مؤتمر دستوري بعد الحرب، وبين موقف عبد الواحد محمد نور الذي يتمسك بعلمانية كاملة يعتبرها الحل الجذري لمشكلات السودان

يشير إلى أن إدراج «فصل الدين عن الدولة» كشرط غير قابل للنقاش داخل وثيقة نيروبي خلق توتراً داخل التحالف المدني الناشئ، وقد يؤدي إلى انقسامات أو انسحابات، ما يضعف تماسكه ويهدد مستقبله السياسي.

يخلص الكاتب إلى أن استمرار هذا الخلاف الهوياتي قد يخدم أطراف الحرب في تعزيز انقسام القوى المدنية، ما لم يتم التوصل إلى صيغة وسطية تتجاوز الثنائية التقليدية بين الإسلاميين والعلمانيين، وتؤسس لتوافق أوسع حول شكل الدولة السودانية.

في قلب الأزمة السودانية الراهنة، حيث تتدفق دماء حرب لا تلوح لها نهاية، يعود الجدل القديم الجديد حول علاقة الدين بالدولة ليضرب عصب أي تحالف مدني واعد، متجسداً في صدام غير معلن بين رؤية حزب الأمة القومي الوسطية التي تتحفظ على فصل الدين عن الدولة وإصرار عبد الواحد محمد نور على علمانية صارمة،

إن هذا الصدام المرتقب هو ما سيحدد مصير قوى إعلان المبادئ والذي خرج من نيروبي حاملاً وعوداً بخارطة طريق لم تكتمل بعد. للإجابة على تساؤل مستقبل هذا التنسبق في ضوء الجدل التاريخي بين حزب الأمة وعبد الواحد نور حول علمانية الدولة،

وفي هذا الصدد يجب أن نبدأ من الإشكالية الجوهرية التي لم تحل منذ استقلال السودان هل الدولة تقوم على مرجعية إسلامية أم على فصل تام للدين عن السياسة؟

جذور هذا الصراع تمتد إلى النقاش البرلماني في الستينيات ثم تجسدت بشكل أوضح في ميثاق أسمرا للقضايا المصيرية 1995 الذي وقعه حزب الأمة نفسه وعلى مبادئ تتعارض مع الدولة الدينية، مما يكشف مفارقة تاريخية في موقف الحزب واليوم نجد أن حزب الأمة يتحفظ على صياغة فصل الدين عن الدولة معتبراً إياها مختزلة وخارقة للتوافق الوطني....

في الطرف الآخر يقف عبد الواحد محمد نور زعيم حركة تحرير السودان الذي يصر منذ عقدين على علمانية صارمة يرى فيها الحل الوحيد لحروب السودان، معتبراً أن الإسلام السياسي هو سبب كل المشكلات ومستعداً لمناظرات علنية حول تحويل الدين إلى علاقة شخصية لا شأن للدولة بها.

بين هذين القطبين تحاول قوى إعلان المبادئ في نيروبي مايو 2026 أن تقدم نفسها ككتلة ثالثة جامعة، لكنها عندما وضعت فصل الدين عن الدولة في وثيقة خارطة الطريق كخط أحمر غير قابل للنقاش، وضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع حزب الأمة الذي أعلن دعمه العام للميثاق لكنه تمسك بتحفظه القاطع على هذه العبارة، مؤكداً أن قضايا الهوية لا تحسم بهذا الاختزال بل يتم تداولها في مؤتمر دستوري شامل بعد انتهاء الحرب.

هذا الصراع بين رؤية لا ترى مستقبلاً للسودان دون علمانية كاملة، ورؤية أخرى ترى أن العلمانية بهذا الشكل هي بمثابة قنبلة موقوتة ستفجر الجبهة المدنية من الداخل، وربما ستحدد مصير التحالف المستقبلي بشكل حاسم

فإذا أصرت الكتلة الثالثة على موقفها المتشدد المتقارب مع رؤية عبد الواحد نور، فسيضطر حزب الأمة إما إلى الانسحاب الكامل وإضعاف قوي اعلان المبادئي بشكل يجرده من ثقله الشعبي ،، أو إلى تجميد عضويته ومن ثم يتم تحويله إلى حليف غير موثوق،

وإذا نجح العقلاء من الطرفين بتأجيل هذا البند إلى ما بعد الحرب تحت ضغط الأولوية القصوى لإنهاء الحرب الحالية، فسيبقى وضع قوي إعلان المبادئ ممسوكاً بخيط رفيع،

لكن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن يظل الوضع قائماً شكلياً مع خلاف مجمد، وفي كلتا الحالتين سيستفيد طرفا الحرب ،، الجيش والدعم السريع ،، من هذا الانقسام الهوياتي ليؤكدا أن القوى المدنية غير قادرة على الحكم أو الاتفاق على شكل الدولة، وبالتالي يبرران استمرارهما في السلطة باسم حماية الدين أو حماية الدولة من الفوضى العلمانية،

وهكذا يتكرر الدرس السوداني القديم ،،كلما اقتربت القوى المدنية من توافق حقيقي، عادت قضية الدين والدولة لتعيد إنتاج الانقسام نفسه، وإلى أن تقدم هذه القوى صياغة ثالثة تتجاوز ثنائية العلماني والإسلامي، فإن مستقبل قوي اعلان المباديء سيبقى معلقاً بين وعد نيروبي ويأس الخرطوم....

السلام يبنى في العقول
نحو مستقبل أكثر استقرارًا للأجيال القادمة

الهادي الشواف

ملخص

يركّز المقال على فكرة أن السلام ليس مجرد وقفٍ للحرب، بل هو عملية عميقة تبدأ من داخل الإنسان. فالحروب – كما تشير ديباجة اليونسكو – تنشأ في العقول، ولذلك لا يمكن إنهاؤها إلا بإعادة تشكيل الوعي، وغرس قيم التسامح والحوار بدل ثقافة الكراهية والعنف. ويؤكد الكاتب أن الانتقال من الحرب إلى السلام يحتاج إلى "بناء" متدرج يشمل الإنسان والقيم والمجتمع، وليس مجرد ترتيبات سياسية سطحية.

يعرض مفهوم بناء السلام بوصفه عملية شاملة تتجاوز الاتفاقيات، لتشمل معالجة جذور الصراع مثل الفقر والتهميش والظلم وضعف العدالة. كما يربط بين بناء السلام وإعادة الثقة والمصالحة الوطنية وتمكين الفئات المختلفة، مع التأكيد على أن السلام الدائم لا يتحقق إلا بنهج متكامل يجمع بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

يفصل الكاتب أدوات تحقيق السلام، مثل الحوار المجتمعي، والتعليم، وبناء المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون، إضافة إلى إشراك الشباب والنساء، ودور المنظمات المحلية والدولية. كما يبرز أهمية بناء "عقلية السلام" عبر تغيير السرديات، وتفكيك الصور النمطية، وتطوير رؤية تقوم على الاعتراف بالآخر والتعايش بدلاً من الإقصاء.

يخلص الكاتب إلى أن السلام الحقيقي يبدأ من "العقل"، حيث يُعاد تشكيل الفكر عبر التعليم والوعي والثقافة والفنون، ليصبح الإنسان أكثر قدرة على الفهم والتسامح. ويؤكد أن السلام عملية مستمرة وليست حالة نهائية، تُبنى يومياً في تفاصيل الحياة، وأن الاستثمار في العقول هو الطريق الأهم لصناعة مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً للأجيال القادمة.

«لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر .. ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام»
(ديباجة دستور منظمة اليونسكو)

البناء عملية معقدة خاصة إذا تعلق الأمر ببناء الانسان، وبناء المعاني والقيم، والبناء في أبسط تعريفاته هو عملية إنشاء وتشييد شيء ما، سواء كان مادياً ملموساً (كبناء منزل) أو معنوياً مجرداً (كبناء شخصية أو مجتمع)، وهو نشاط هادف ينطوي على التخطيط والتنظيم والتطوير لتحقيق نتيجة مفيدة ومستدامة، وهو عملية تسير بشكل موازي مع عملية التغيير في الدولة والمجتمع، ولكي نعبر من هجير الحرب ولهب العنف، إلى ضفاف ظلال السلام الأمن والاستقرار، نحتاج أن نعبر سلسة من العمليات المعقدة، التي تحتاج إلى مجهود كبير لمقاومة العواصف، ويتطلب ايضا أعمال العقل لتجاوز المضبات، وهذه العواصف والمضبات المانعة لعملية التغيير وإعادة البناء متوقعة، وبالتالي التعامل معها بحكمة وروية، وهناك اجراءات معقدة يجب الإنتباه لها وهي ضرورية لأي بلد ينشد العبور الأمن وسط أمواج هائجة من الصرعات، ويسعى لتحقيق استقرار وتأمين مرسى هادئ لمستقبل أجياله.

بناء السلام المفهوم والأبعاد:

في عالم تتزايد فيه النزاعات وتتسع فيه الفجوات بين المجتمعات، يبرز مفهوم بناء السلام كضرورة ملحة لضمان مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة، لا يقتصر بناء السلام على إنهاء الحروب أو وقف إطلاق النار، بل يتعدى ذلك ليشمل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح، وتمكين المجتمعات من العيش المشترك في ظل احترام الحقوق والاختلافات، إن بناء السلام هو عملية شاملة تتطلب إرادة سياسية، ومشاركة مجتمعية، وتعاون دولي، من أجل إرساء دعائم الأمن والتنمية المستدامة.

بناء السلام هو عملية مستمرة تهدف إلى معالجة جذور النزاع وتعزيز التعايش السلمي، وقطع الطريق أمام تجدد العنف، لهذا يُعرّف بناء السلام بأنه مجموعة من العمليات والآليات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات، لا يقتصر هذا المفهوم على وقف العنف أو توقيع اتفاقيات السلام، بل يشمل أيضًا إعادة بناء الثقة، وتحقيق العدالة والمصالحة، فالعدالة الانتقالية تلعب دورًا محوريًا في إعادة الثقة بين المجتمعات المتنازعة، والمصالحة الوطنية تبدأ بالاعتراف بالأخطاء والانفتاح على الأخر، وتمكين الفئات المهمشة، فلا يمكن تحقيق سلام دائم دون معالجة الأسباب البنيوية والهيكلية للصراع، على مستوى الدولة والمجتمع، مثل الفقر والجهل والتخلف والتهميش والفساد والمحسوبية وغياب الدالة وعدم المساواة وغيرها، ويتطلب بناء السلام نهجًا شموليًا يدمج بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لضمان استقرار طويل الأمد.

أدوات واستراتيجيات بناء السلام:

تعتمد جهود بناء السلام على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات، من أبرزها الحوار المجتمعي، حيث يتطلب بناء السلام مشاركة مجتمعية فعالة، وحوارًا شاملًا بين جميع الاطراف أصحاب المصلحة، وكما يحتاج إلى اجراء مصالحة وطنية شاملة وعقد اجتماعي جديد، وكذلك برامج التعليم والتوعية يشكلان حجر الأساس في ترسيخ مفهوم وثقافة السلام، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون، كما تلعب المنظمات الدولية والمحلية دورًا محوريًا في دعم هذه الجهود، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، وتوفير منصات للتفاوض والتقارب بين الأطراف المتنازعة، ولا يمكن إغفال أهمية إشراك المرأة والشباب في عمليات السلام، باعتبارهم عناصر فاعلة في التغيير المجتمعي، أضف إلى ذلك أن التعاون الاقليمي والدولي ضروري لدعم مبادرات السلام المحلية، وكذلك التعاون والتشبيك مع المنظمات الدولية والمحلية، تسهم هذه الأدوات في خلق بيئة داعمة للسلام، وتمنع تجدد النزاعات من خلال بناء مؤسسات قوية ومجتمعات متماسكة.

البناء كمفهوم فكري ومعرفي:

والبناء كمفهوم فكري ومعرفي، يعتبر عملية تراكمية للمعرفة والفهم، بمعنى العمل على إجراء عملية تغيير في بنية الدولة والمجتمع والاشخاص، وتشمل بناء المعرفة حيث تتراكم المعلومات وتتكون الفكرة الكبرى من أفكار صغيرة، مثل بناء نظرية علمية، وبناء الشخصية من خلال تطوير القيم الأخلاق،

والمبادئ لدى الفرد عبر التجارب والتربية والثقافة، بالإضافة إلى بناء المهارات، عن طريق تعلّم مهارة جديدة من خلال إتقان الأساسيات أولاً ثم التدرج إلى مستويات أعلى.

والبناء كمفهوم إجتماعي وتربوي يركز على تطوير الكيانات الاجتماعية والعلاقات، مثل بناء المجتمع، عبر إنشاء مؤسسات فعالة، ونظم تعليمية فعالة تلبي حاجيات المجتمع، وبناء وتأسيس وروابط اجتماعية قائمة على الثقة والتعاون المشترك، وبناء الأسرة من خلال تأسيس أسرة متماسكة قائمة على الحب والاحترام والمسؤولية المتبادلة، حتى نصل لأعلى مستوى وهو اعادة تأسيس وبناء الدولة، عن طريق تطوير مؤسسات الدولة المختلفة المدنية منها والأمنية، وتتويجًا بعملية إعادة بناء وصناعة دستور يعبر عن الجميع، وسن التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة العامة.

والبناء كمفهوم نفسي يتجسد في بناء الذات أو بناء شخصية الفرد، هو عملية مستمرة لتطوير الذات وتحقيق الاستقرار والرفاهية النفسية، وهي عملية تمر من خلال بناء الثقة بالنفس، ومن ثم بناء القدرة على الصمود (المرونة النفسية)، ومن ثم بناء رؤية إيجابية للحياة مع وضوح الأهداف.

وفي ذات السياق نجد أن هناك علاقة وطيدة بين البناء وعملية التغيير، فهي علاقة جوهرية ومتلازمة كما ذكرنا سابقًا، فعملية التغيير هي الحركة والتحول (قد تكون هدامًة أو محايدًة)، في حين نجد أن البناء هو حركة هادفة نحو الخلق والتطوير (وهو دائماً إيجابي في قصده)، بمعنى آخر، البناء هو شكل من أشكال التغيير الإيجابي والمدروس والمخطط له، مع القصدية والايجابية، ولا يمكن أن يحدث بناء حقيقي دون تغيير في الوضع القائم، وعندما نريد بناء منزل، فأننا نغير شكل قطعة الأرض من أرض فضاء إلى مسكن، عندما تريد بناء شخصيتك، فأنت تغير عاداتك وسلوكياتك وقيمك ومفاهيمك القديمة وتحل محلها عادات وسلوكيات وقيم ومفاهيم جديدة.

خلاصة القول هو أن عملية البناء هي تجسيد عملي للأمل والطموح والتطلعات، هو النقيض الفعلي للتدمير والخراب والهدم، بينما التغيير هو سمة الوجود، فإن البناء هو الخيار الواعي لتوجيه هذا التغيير نحو غاية نبيلة ومفيدة، سواء كانت لنا كأفراد أو لمجتمعاتنا أو للإنسانية جمعاء، والحياة نفسها هي عملية بناء مستمرة للمعارف، العلاقات، والإنجازات وغيرها.

ربط عملية البناء والتغيير ببناء السلام.. معالجة جذور الحرب:

هذا الربط بين مفهومين البناء والتغيير يمثل رؤية عميقة ومتكاملة لمعالجة أحد أكثر التحديات الإنسانية تعقيداً، وهي مسألة الحرب والعنف، فعملية التغيير تعد مدخل ضروري للانتقال بأي مجتمع من مرحل الحرب والجهل والتخلف، إلى فضاءات السلام والامن والعلم والمعرفة والوعي، فهذه العملية المعقدة تبدأ بتغيير العقلية، بحيث يتم تحويل التفكير من ثقافة الصراع إلى ثقافة السلام، وكذلك تغيير السرديات المتداولة والتي شكلت قناعات الاغلبية، من سرديات الضحية والعدو إلى سرديات التعايش المشترك، وعلاوة على ذلك يستجوب العملية تغيير النماذج والتصورات الذهنية، من نموذج «ربح - خسارة» إلى نموذج «ربح-ربح» أي الكل رابح.

كما يجدر بناء ان نتوقف عند البناء كعملية استراتيجية، مرتبطة ببناء الثقة بين جميع الاطراف والمكونات، عبر تجسير هوة الشك بين الأطراف المتصارعة، وحتى نصل لمستوى بناء اللغة المشتركة، من خلال خلق مساحات حوار مشتركة وشفافة، ونتوج ذلك المجود بعملية بناء الهوية الجامعة، هوية تتسع للتنوع بدلاً من الهويات الإقصائية، هوية تكرز لمفهوم الوحدة في إطار التنوع لا الاختلاف والتنازع.

وعلى صعيد آخر وكما ذكرنا فيما سبق أن عملية التغيير وإعادة البناء تسيران معاً، وبشكل متوازي حتى يتم انجاز مشروع تفكيك عقلية الحرب (التغيير الجذري)، لصالح عقلية السلام والتعايش السلمي (إعادة البناء الفعال)، وهذا لا يتأتى الا بالاعتراف بالإنسانية المشتركة، والاقرار بأن الانسانية هي المعيار الوحيد التي يصطف حولها الجميع، الاشتغال على بث وتعزيز وعي مغاير، حتى نصل لمستوى رؤية «الأخر» كإنسان له آلامه وتطلعاته، وله حقوق وأشواق وآمال وطموحات مثلنا تمامًا، وايضًا الاشتغال على تفكيك الصور النمطية الموروثة، من خلال تحطيم الصور المسبقة التي تغذي الكراهية، وبناء صور جديدة تعزز الاخاء والتسامح وقبول الاخر المختلف، وايضًا تغيير الخطاب من خطاب الكراهية إلى خطاب المحبة، من خطاب التحريض إلى خطاب المصالحة.

وفي ذات المسار يجب الاشتغال على بناء عقلية

السلام (البناء المتعمد)، التي تبدأ ببناء التعاطف، عبر تطوير القدرة على فهم مشاعر وآلام الطرف الآخر، ومن ثم بناء الرؤية المشتركة، بحيث نتصور مستقبل يعيش فيه الجميع بكرامة وأمان، وكذلك بناء آليات الحل السلمي الفعال، بابتكار وسائل أدوات للتعامل مع الخلافات دون عنف، أي تجذير مفاهيم وقيم الحوار في مقابل العنف، وليست انتهاءً بتعلم فن إدارة الخلاف، من خلال تطبيقات عملية في عقول المحاربين والمجتمع، الاشتغال على تغيير وتحويل الهوية من «مقاتل» إلى «صانع سلام»، من مدمر ومخرب إلى معمر ومصلح، وكذلك بناء وتمليك مهارات جديدة للحياة المدنية وإعادة الاندماج، الاشتغال على تحويل النظرة من نظرة انتقامية إلى نظرة تسامحيه، عبر بناء شبكات داعمة للتعايش السلمي والمشاريع المشتركة.

نعم لكي نصل لمعالجة جذرية لمسألة الحرب، يجب الاصرار على الربط ما بين عمليتي إعادة البناء والتغيير، لأن هذا الربط اذا ما أحسن تفعيله والاشتغال عليه بطريقة فعالة، يعمل على علاج المشكلة من جذورها النفسية والثقافية والاجتماعية، وليس فقط من أعراضها السياسية أو العسكرية، هذا الربط يعمل على تغيير البيئة الداخلية قبل الخارجية، يبني من الداخل من العمق إلى الخارج، من العقول إلى المؤسسات، يجمع بين التحول الشخصي والتغيير الهيكلي، وايضًا يعترف بأن السلام ليس غياب الحرب، بل وجود علاقات صحية وعادلة، وأسس للتعيش السلمي وآليات لإدارة الخلاف سلميًا.

صحيح هناك تحديات في مقابل عملية التغيير يجب التعامل معها ووضعها في الحسبان، مثل الرفض المتوقع لكل ما هو جديد والتمسك بالقديم، ومنها مقاومة البعض للتخلي عن الروايات التاريخية الراسخة، وكذلك خوف البعض من أن يكون التغيير تنازلاً أو ضعفاً، لكل من هذه التحديات ترياق ومضاد حيوي فعال، يجب اكتشافه واستخدامه كعلاج ناجع، وايضًا هناك تحديات في مقابل عملية إعادة البناء، منها أن العملية تحتاج إلى وقت طويل لبناء الثقة والمؤسسات، وبالإضافة إلى صعوبة بناء هياكل جديدة على أنقاض الصراع، وهذه تحديات حقيقة ولكن عمليتي إعادة البناء والتغيير تستحقان الجهد والصبر حتى تجاوز هذه التحديات جميعها، فقط نحتاج للإيمان والقناعة والاصرار والعزيمة والإرادة.

ربط عمليتي البناء والتغيير في عملية بناء السلام يمثل فلسفة متكاملة، كما بينا في السطور اعلاه، لان التغيير بدون إعادة بناء يبقى هشاً وقابلاً للانتكاس، والبناء بدون تغيير يكون سطحياً وغير جذري، فالسلام الحقيقي يتطلب ثورة داخلية (تغيير في العقول والقلوب) ومشروعاً بنائياً مستمراً (في العلاقات والمؤسسات)، وهذه العملية المتكاملة هي وحدها القادرة على تحويل دوامة العنف إلى حلقة فضلى من التعاون والازدهار المشترك، فقط هذه الرؤية تتطلب شجاعة وصبراً وعمل دؤوب، لكنها الاستثمار الوحيد الذي يضمن سلاماً مستداماً للأجيال القادمة.

السلام يبنى في العقول..
تأملات في هندسة الوعي الإنساني:

عبارة «السلام يُبنى في العقول» تحمل معنى عميق ومُلهم، وهي مستوحاة من ديباجة دستور منظمة اليونسكو التي تقول: «لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام»

دلالات العبارة، السلام الحقيقي يبدأ من الفكر، أي أن نشر ثقافة التسامح، الحوار، والتفاهم هو الأساس لمنع النزاعات، وبناء السلام يتطلب غرس قيم الإنسانية في العقول منذ الصغر، لان العقل أداة للتغيير الأولى في أي مجتمع، من خلال التفكير النقدي، يمكن تجاوز الكراهية والتعصب، ولكي نُرسّخ السلام في العقول لا بد من تعزيز التعليم القائم على تجذير مفاهيم المواطنة المتساوية دون تميز وسيادة حكم القانون وحرية التعبير واحترام حقوق الإنسان، العمل على نشر ثقافة الحوار بين الأديان المتعددة والثقافات المتنوعة، والأهم من هذا وذاك دعم الفنون والإبداع كوسيلة للتعبير السلمي، لان الفنون لديها القدرة في الحفر عميقا لبزر الوعي في العقول، فضلا عن مكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي.

ففي عالم تتنازعه الأهواء، وتتناسل فيه النزاعات كمًا تتكاثر الظلال عند الغروب، تبرز فكرة «السلام يُبنى في العقول» لا كشعار عابر، بل كصرخة فلسفية تنبع من أعماق الوعي الإنساني، وتستدعي مراجعة جذرية لمفهوم السلام في حد ذاته، أهو غياب الحرب فحسب، أم هو حضورٌ كثيف للعدالة، للرحمة، وقبول الآخر؟، هل هو زيادة الحطب وصب الزيت «بل بس»، ام زيادة الوعي وصب الماء «لازم تقيف»؟، ما بين هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة الوجودية، يتوقف العقل برحة لحظ تأمل لعيد هندسة ذاته بشكل مختلف.

مما لا شك فيه أن العقل هو ميدان المعركة الأول، وإن الحروب لا تنشأ من فراغ، بل تُصاغ في مختبرات الفكر، وتُغذّى بأيديولوجيات الإقصاء، وتُبرر بخطابات الكراهية والتحشيد والتحشيد المضاد، فالعقل، بما هو موطن الإدراك والتأويل، هو الساحة الأولى التي تُزرع فيها بذور العنف أو تُروى فيها زهور وورود السلم، ومن هنا، فإن بناء السلام لا يمكن أن يكون فعلًا خارجيًا فحسب، بل هو فعل داخلي، يبدأ من إعادة تشكيل البنية المعرفية والوجدانية للإنسان، بطريقة تحرره من اوهام النسخ والتصورات الجاهزة، إلى فضاءات الاتساق مع الواقع بكل تشكيلاته واطيافه وتنوعه.

غالبًا ما يُختزل السلام في اتفاقيات ومعاهدات، تُوقّعها الدول وتُباركها المؤسسات، غير أن هذا السلام، وإن كان ضروريًا، يظل هشًا ما لم يُدعّم بسلام أعمق، سلام وجودي، ينبع من تصالح الإنسان مع ذاته، ومع الآخر، ومع الكون، سلامٌ لا يُفرض بالقوة، بل يُنبت في التربة الخصبة للعقل المستنير، العقل المسلح بالعرفة والوعي، العقل النقدي والتحليلي الذي لا يؤمن بالتصورات الجاهزة، العقل الذي يبني معانيه بناء على تفاعلات الواقع المعاش، العقل الذي ينتج ذات مفكرة أولًا ثم محاورة ثانيًا ثم فاعلة ثالثًا، أي «فكر ثم ناقش ثم افعل»، ليكون الفعل سلام مستدام يسكت صوت البندقية ليرتفع صوت الحوار السلمي.

التعليم كفعل مقاومة.. وركيزة لبناء السلام:

إن بناء السلام في العقول لا يتم عبر الخطب الحماسية، ولا الهتافات السطحية والرنانة، بل عبر الاشتغال في بنية عقل اجيال المستقبل، من خلال التربية التي تعلّم الطفل كيف يُصغي، لا كيف يُقاطع؛ كيف يُجادل بالحجة، لا بالشتيمة؛ كيف يرى في الاختلاف ثراءً، لا تهديدًا، فالتعليم، حين يُفهم كتحرير للعقل لا كحشو للمعلومات، والتعليم حين ينمي الذائقة النقدية، والتعليم حين يبني الذات المفكرة، يصبح أداة مقاومة ضد العنف، وضد التسلط، وضد التبسيط المخل الذي يُحوّل العالم إلى ثنائيات قاتلة، نحن/هم، خير/شر، أبيض/أسود، عرب/زرقة، غابة/صحراء.. الخ، في علم اليوم لا مكان للثنائيات، فهناك تداخل كبير بين الاشياء والمفاهيم، فالمفاهيم والمعرفة أصبحت موزعة لدي الجميع، كل حسب زاوية نظره الخاصة به ومستوى وعيه ومعرفته ينتج مفاهيمه ومعرفته الخاصة به والنابعة من بيئته، فهي في الواقع نسبية ومتدرجة كما الالوان، هذا التدرج والتنوع في الحقيقة هو مصدر ثراء الكون والانسانية، والتعليم في الأساس يجب ان ينشد الأنسنة لا الشيطنة.

في هذا السياق نجد أن التعليم يلعب دورًا جوهريًا في ترسيخ قيم السلام والتسامح داخل المجتمعات، فمن خلال المناهج التعليمية التي تعزز الحوار، وقبول الآخر، وحل النزاعات بطرق سلمية، يمكن غرس ثقافة السلام في عقول ونفوس الأجيال منذ الصغر، لنرث مستقبل بدون عنف أو تدمير، كما يسهم التعليم في تمكين الأفراد من التفكير النقدي، وفهم تعقيدات الصراعات، مما يجعلهم أكثر قدرة على المساهمة في بناء مجتمعات مستقرة وآمنة، ولا يقتصر دور التعليم على المدارس والجامعات، بل يشمل أيضًا برامج التوعية المجتمعية والتدريب المهني، والمراكز والمؤسسات الثقافية، من دور سينما ومسرح وموسيقى ومكتبات عامة، بالإضافة إلى توظيف الاندية والمراكز الشبابية ودور الرياضة، في توطين ثقافة السلام والتعايش المشترك.

السلام كعملية مستمرة.. نحو هندسة جديدة للوعي:

السلام ليس حالة نهائية نبلغها، بل هو سيرورة دائمة، تتطلب يقظة أخلاقية مستمرة، إنه مشروع مفتوح، لا يُنجز مرة واحدة، بل يُعاد بناؤه كل يوم، في تفاصيل الحياة اليومية، في المدارس والشوارع ودور العبادة والاسواق وغيرها، وكذلك في تعاملاتنا اليومية وفي طريقة حديثنا، في اختيار كلماتنا، في قدرتنا على التسامح، وفي شجاعتنا على الاعتذار، إن بناء السلام ليس مهمة سهلة أو قصيرة الأمد، بل هو مسار طويل يتطلب تضافر الجهود على كافة المستويات، من خلال تعزيز الحوار، وتحقيق العدالة، وتمكين المجتمعات عبر التعليم والتنمية، يمكننا أن نرسم ملامح عالم أكثر إنصافًا واستقرارًا، فكل خطوة نحو السلام هي استثمار في مستقبل الأجيال القادمة، وفرصة لتجاوز الانقسامات وبناء جسور من الثقة والتعاون، نعم إذا كانت الحروب تُصنع في العقول، فإن السلام لا بد أن يُصاغ هناك أيضًا، لا في القصور ولا في المؤتمرات، والتسويات السياسية بين النخب، بل في المدارس، في الكتب، في الأغاني، في الحوارات الصادقة، فالعقل، حين يتحرر من الخوف، ويستنير بالمعرفة، ويُروى بالحب، يتحول إلى ضوء، اشعاع، بؤرة وعي، يصبح أخصب أرضٍ تُزرع فيها بذور السلام.

هل يستطيع البرهان ضمان وحدة الجيش في السودان؟

ملخص

يتناول المقال جدل وحدة الجيش السوداني عبر خلاف الفريق أول عبد الفتاح البرهان مع اللواء المنشق النور قبة، وترى أن هذا الخلاف يكشف أزمة أعمق تتعلق بإمكانية بناء جيش وطني موحد في ظل الحرب الحالية، وليس مجرد إشكال إداري أو تنظيمي.

توضح الكاتبة أن قبول قبة القتال مع الجيش دون دمج قواته في هيكل موحد يعكس نمطاً متكرراً في الحرب، حيث يتم استيعاب قادة مسلحين مع الاحتفاظ بقواتهم المستقلة، وهو ما يؤدي إلى ظهور تشكيلات موازية داخل القوات المسلحة بدلاً من جيش موحد منضبط.

تحذر من أن استراتيجية البرهان القائمة على التحالفات المرنة مع منشقين وميليشيات وقوى مسلحة مختلفة قد تحقق مكاسب عسكرية قصيرة المدى، لكنها في المقابل تضعف المؤسسة العسكرية نفسها، وتخلق مراكز قوة مستقلة مرشحة للتحول إلى أمراء حرب في المستقبل.

تخلص إلى أن السودان قد لا يتجه نحو جيش موحد حتى بعد انتهاء الحرب، بل إلى مشهد عسكري وسياسي شديد التفكك، حيث تتنافس فصائل متعددة على السلطة والنفوذ والموارد، ما يهدد أي انتقال مدني مستقر ويجعل وحدة الدولة نفسها موضع شك طويل الأمد.

بقلم سورافيل تسفاي*

تمثل المواجهة الأخيرة بين قائد القوات الميدانية اللواء النور أحمد آدم، المعروف باسم النور قبة، وقيادة القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، نقطة تحول حاسمة في الحرب الأهلية السودانية. لا يمكن اختزال الموقف إلى مجرد رفض مقترح، ولا هو مجرد خلاف حول التكامل العسكري. بل يكشف عن التناقض الجوهري للصراع، ويسلط الضوء على واقع قاتم لمستقبل السودان، عارضًا استراتيجية القوات المسلحة السودانية الحربية وخطاب البرهان حول بناء جيش وطني موحد. في ضوء هذه التطورات، تُطرح تساؤلات صعبة حول مستقبل الدولة السودانية. هل يتجه الصراع نحو إعادة بناء جيش وطني موحد، أم أنه يدفع الدولة نحو التفكك إلى جماعات مسلحة متنافسة؟ والأهم من ذلك، هل يُنشئ البرهان مؤسسة عسكرية وطنية، أم أنه يستغل فوضى الحرب لتحقيق مكاسب سياسية؟

كان النور قبة في يوم من الأيام أحد أقوى القادة في قوات الدعم السريع. وكان من مؤسسيها وقائدًا ميدانيًا بارزًا في دارفور. وعندما انضم مؤخرًا إلى القوات المسلحة السودانية، احتفى كثيرون في بورتسودان بهذه الخطوة باعتبارها ضربة قوية لمعسكر محمد حمدان دقلو. إلا أن هذا الاحتفاء لم يدم طويلًا، إذ رفض قبة مقترحات برهان بدمج مقاتليه في هيكل القوات البرية للجيش النظامي. وردًا على ذلك، أوضح قبة أنه لن يدمج قواته في الجيش النظامي، بل سيقاتل إلى جانب القوات المسلحة السودانية، لكن رجاله سيبقون تحت قيادته المباشرة، يعملون كقوة مساعدة موازية لا كجنود خاضعين للسيطرة العسكرية الرسمية.

لا يمكن فصل ثقل هذا الرفض عن الأزمة التي أشعلت فتيل الحرب. فمطلب قبة يعكس بدقة الأزمة التي أشعلت فتيل الحرب الأهلية في السودان. بدأ الخلاف بين برهان وحميدتي بشكل رئيسي بسبب مسألة الجماعات المسلحة الموازية العالقة، وفشل دمج قوات الدعم السريع في جيش وطني موحد. والآن، يواجه برهان قائداً سابقاً لقوات الدعم السريع يسعى للحفاظ على الترتيب نفسه الذي تدّعي القوات المسلحة السودانية أنها بصدد تفكيكه.

يزداد الوضع خطورةً عند النظر إليه من منظور الاستخبارات العسكرية والأمن الداخلي، لأن شخصيات مثل قبة تمثل فرصةً وخطراً على حد سواء. لا شك في أهميته للقوات المسلحة السودانية، فهو يمتلك معرفةً واسعةً باتصالات قوات الدعم السريع، ومساراتها اللوجستية، وأنظمة التجنيد القبلية، وخطوط الإمداد عبر دارفور وكردفان، والانقسامات الداخلية

المتنامية في هيكل قيادة حميدتي. لكن هذا يجعله أيضاً خطراً أمنياً. سيتساءل المتشددون والفصائل الموالية للإسلاميين داخل المخابرات السودانية حتماً عما إذا كان قبة شريكاً مستقراً أم مجرد عنصر مسلح يُبقي خياراته مفتوحة. فالقائد الذي يُبقي على قواته ويرفض الاندماج الهيكلي قد يتحول سريعاً إلى سلطة عسكرية منافسة إذا ما تغيرت موازين القوى أو هددت المفاوضات مصالحه.

تكمن المشكلة الأعمق في استراتيجية برهان في بُعدها السياسي، لا التكتيكي. فمن خلال التفاوض مع المنشقين كجهات فاعلة مستقلة بدلاً من استيعابهم عبر الانضباط المؤسسي، تتحول القوات المسلحة السودانية إلى هيكل إدارة ائتلافي. ويتألف التحالف المحيط ببرهان من وحدات الجيش النظامي، والكتائب الإسلامية، والميليشيات القبلية، والحركات المسلحة الإقليمية، والمنشقين الانتهازيين، ولكل منهم تسلسل قيادي منفصل وطموحات متنافسة. ويبدو أن تفكير برهان الاستراتيجي يتجاهل حقيقة أن هذه الجماعات لم تتجمع انطلاقاً من طموح مشترك لمستقبل السودان، بل فقط لتحقيق هدف آني يتمثل في هزيمة قوات الدعم السريع.

يتفاقم هذا الخطر مع توسع هذه الفصائل المسلحة إقليميًا. فمع توطيد القادة لمناطق سيطرتهم الجديدة، بات التجنيد يتبع بشكل متزايد الانتماءات القبلية والإقليمية بدلًا من المعايير العسكرية الوطنية. وكلما طالت الحرب، ازدادت هذه الهياكل المسلحة المحلية ضخامةً ورسوخًا. وبمجرد أن تكتسب هذه الجماعات خبرة ميدانية ونفوذًا اقتصاديًا وسيطرة إقليمية ووصولًا إلى موارد الدولة، يصبح نزع سلاحها بعد انتهاء النزاع أمرًا بالغ الصعوبة دون إشعال جولة أخرى من الحرب. ويُظهر تاريخ السودان بالفعل كيف يمكن للقوات المساعدة في زمن الحرب أن تتطور إلى جهات فاعلة سياسية عسكرية مستقلة بمجرد اندماجها العميق في الاقتصادات المحلية والشبكات القبلية. ويشير المسار الحالي إلى تكرار هذا النمط القاتم على نطاق أوسع.

لهذا السبب أثارت إعادة تأهيل قبة قلق بعض حلفاء برهان أنفسهم. وقد كشف انشقاق أبو عاقلة كيكل سابقًا عن توترات مماثلة داخل معسكر القوات المسلحة السودانية. ومثل قبة، حافظ كيكل على قدر كبير من الاستقلالية بعد انضمامه إلى الجيش، إذ أبقى على شبكات قيادته الخاصة ونفوذه العسكري المحلي بدلًا من الاندماج في هيكل الجيش الرسمي. وبدلًا من إنشاء تسلسل هرمي عسكري متماسك، أدت هذه الترتيبات إلى تطبيع وجود مراكز مسلحة موازية تعمل جنبًا إلى جنب مع الجيش الرسمي.

على سبيل المثال، خسرت قوات حركات دارفور المشتركة والفصائل المتحالفة مع مني مناوي آلاف المقاتلين خلال حصار الفاشر ، وهي حملة لعب فيها قبة دورًا عملياتيًا رئيسيًا. بالنسبة للكثيرين في تلك الأوساط، فإن ضم قبة إلى صفوف القوات المسلحة السودانية لا يُعد مصالحة بقدر ما هو تسوية سياسية مُذلة. إن منحه حرية العمليات يُغضب الحلفاء الحاليين ويُؤدي إلى احتكاكات عملياتية. وبالتالي، فإن استعداد برهان لاستيعاب قبة قد يُنفر الجماعات التي ظلت موالية للجيش طوال الحرب. كل انشقاق جديد قد يُوسع التحالف المناهض لقوات الدعم السريع عدديًا، ولكنه يُضعف أيضًا تماسك التحالف الداخلي.

لقد سلك السودان هذا الدرب من قبل، إذ اندلعت الحرب الأهلية برمتها نتيجةً لعدم الاتفاق على إصلاح القطاع الأمني وجدول زمني لدمج قوات الدعم السريع في الجيش النظامي. في البداية، منحت الدولة السودانية محمد حمدان دقلو وقوات الدعم السريع صلاحيات واسعة كقوة مساعدة لحل مشاكل مكافحة التمرد قصيرة الأجل في دارفور. قامت الخرطوم بتسليح قوات الدعم السريع وتمويلها وإضفاء الشرعية عليها، وسمحت لها بالحفاظ على هيكل قيادة مستقل خارج التسلسل الهرمي العسكري المؤسسي. بمرور الوقت، نمت هذه القوة الموازية لتصبح منظمة عسكرية قوية بما يكفي لتحدي الدولة نفسها. والآن، يُخاطر برهان بتكرار الخطأ الاستراتيجي نفسه من خلال تمكين المنشقين الذين يحتفظون بقواعدهم المسلحة الخاصة بهم بينما يعملون تحت مظلة القوات المسلحة السودانية. هذا ما يجعل الوضع الحالي بالغ الخطورة. لا تبرز أي قوة واحدة لفرض النظام. بل على العكس، يُشجع الصراع على إنشاء قوى متعددة مستقلة يقودها منشقون، لكل منها أجندتها وقدراتها المسلحة الخاصة.

رسميًا، يُصرّ قادة القوات المسلحة السودانية على أن الاندماج يتم وفق أطر مؤسسية صارمة مرتبطة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج . ويؤكد ضباط كبار مثل ياسر العطا

مرارًا وتكرارًا على ضرورة أن تُسلّم الفصائل المتحالفة أسلحتها الثقيلة في نهاية المطاف، وأن تندمج بشكل كامل في الهياكل العسكرية التقليدية. إلا أن الواقع على الأرض يسير في الاتجاه المعاكس، حيث أصبح الاندماج إجراءً شكليًا بدلًا من كونه مؤسسيًا. إذ يحتفظ قادة الميليشيات برجالهم ومركباتهم وأسلحتهم وأنظمة القيادة المحلية، بينما يتلقون الشرعية والذخيرة والدعم اللوجستي والحماية الميدانية من الدولة.

يُؤدي هذا الترتيب تدريجيًا إلى تآكل الطابع المؤسسي للقوات المسلحة السودانية. فبينما يظل الضباط العاديون والجنود النظاميون خاضعين للانضباط العسكري الرسمي، يتفاوض المنشقون ذوو النفوذ السياسي على ترتيبات خاصة بناءً على قوتهم في ساحة المعركة. وبمرور الوقت، ستُضعف هذه التفاوتات الروح المعنوية داخل الجيش وتُعمّق انعدام الثقة بين صفوف الضباط. والأخطر من ذلك، أنها ستُدمر فكرة المؤسسة العسكرية الوطنية الموحدة باستبدال التسلسل الهرمي المؤسسي بالرعاية المسلحة المتفاوض عليها.

لذا، يعكس نهج برهان شكلاً خطيراً من التفكير الاستراتيجي قصير المدى. قد تُسهم التنازلات التي يقدمها للمنشقين في استقرار جبهات القتال مؤقتاً، لكنها تُمهد أيضاً الطريق لصراعات داخلية على السلطة في معسكر مناهضة قوات الدعم السريع. فالقادة الذين يحافظون على هياكل عسكرية مستقلة اليوم سيطالبون في نهاية المطاف بالهيمنة السياسية، والنفوذ الإقليمي، والسيطرة على الموارد الاستراتيجية.

إذن، ما يجري في قيادة برهان ليس مجرد تحالف عسكري ضد قوات الدعم السريع، بل هو ظهور تدريجي لجهات مسلحة متنافسة تسعى لتعزيز نفوذها في السودان ما بعد الحرب. ويبدو أن قيادة القوات المسلحة السودانية تركز كلياً على البقاء الفوري في ساحة المعركة، متجاهلةً إلى حد كبير مستقبل السودان بعد الحرب. قد يُساعد استمالة المنشقين لتحقيق مكاسب عسكرية مؤقتة للجيش على الصمود في الجبهات اليوم، لكنه يُخلق مشاكل أكثر خطورة في المستقبل. فبمجرد أن يُحكم هؤلاء القادة سيطرتهم على الأراضي تحت حماية القوات المسلحة السودانية، سيُرجح أن يُوسعوا نطاق التجنيد من قواعدهم القبلية والإقليمية، مُحوّلين تدريجياً تكتلات الميليشيات المحلية إلى دوائر سياسية مُسلحة تسليحاً كثيفاً تعمل تحت مظلة شرعية الدولة.

ستخلق هذه العملية مشكلة مستقبلية لا يملك برهان حاليًا أي وسيلة للسيطرة عليها. تكمن معضلته الأساسية في افتقاره إلى أي إطار واقعي لدمج قادة القبائل المهمشة، والمنشقين الانتهازيين، وضباط القوات المسلحة السودانية المؤسسية، والفصائل الإسلامية ذات النفوذ المتزايد، في نظام عسكري موحد. لا تربط هذه الجماعات عقيدة وطنية مشتركة أو رؤية سياسية طويلة الأمد. معظمهم يقاتلون من أجل البقاء، أو المكانة، أو النفوذ الإقليمي، أو الوصول إلى الشبكات الاقتصادية، لا من أجل إعادة بناء دولة سودانية موحدة.

ثمة نقطة جوهرية يجب توضيحها. هذا لا يعني أن أي فصيل سيطيح ببرهان غدًا، ولا أن قبة يملك القدرة على ذلك الآن. إنما يتعلق النقاش بمسار المنشقين السودانيين في المستقبل. ولا ينبغي الاستهانة بهذا السؤال باعتباره مجرد هاجس مؤقت. فإذا ما تمعّنا فيه، نجد أن هذا النمط ينبئ بمستقبل السودان. ففي مرحلة ما، ستتوسع هذه الكتائب، وسيتساءل قادة آخرون: لماذا نحلّ قواتنا بينما يُسمح للآخرين بالاحتفاظ بقوات؟ وبدون وجود أطر مؤسسية فعّالة، ستؤدي هذه الديناميكية إلى انقسام في السلطات داخل القوات المسلحة السودانية نفسها.

علاوة على ذلك، يُعرقل هذا الصدام التكاملي بشكل جوهري مبادرات السلام الدولية ، كتلك التي اقترحتها مجموعة الحوار الرباعي (كواد) أو الاتحاد الأفريقي، والتي تهدف إلى بناء حكومة بقيادة مدنية، لأن البيئة العسكرية باتت تُهيمن على كل شيء. وقد ينشب صراع داخلي داخل القوات المسلحة السودانية في أي لحظة بسبب اختلالات التسلسل الهرمي للسلطة وعودة الجماعات المسلحة إلى صفوفها. وهذا يُظهر غياب رؤية واضحة لمستقبل السودان في ظل حكم برهان. وإذا استمر هذا الوضع، فإن الانقسامات ستتفاقم.

في ظل هذه الظروف، فإن ضعف قوات الدعم السريع أو انهيارها في نهاية المطاف لن يؤدي بالضرورة إلى توحيد صفوف تحالف القوات المسلحة السودانية. بل على العكس، قد يفتح الباب أمام صراع داخلي شرس على النفوذ داخل الدولة ما بعد الحرب نفسها. ستبدأ الفصائل الإسلامية العاملة حول القوات المسلحة السودانية، والحركات المتمركزة في

دارفور، والميليشيات القبلية، والمنشقون، وضباط الجيش الرسميون، جميعهم بالتنافس على السلطة السياسية، والهيمنة العسكرية، والسيطرة على موارد الدولة. وبمجرد زوال العدو المشترك، ستسعى بعض الفصائل إلى أن تصبح القاعدة الرئيسية لسلطة برهان، بينما ستقاوم فصائل أخرى التهميش أو الإقصاء من النظام السياسي المستقبلي.

ليس هذا فحسب، بل قد تظهر انقسامات داخل التحالف حتى قبل تحقيق النصر العسكري، وليس فقط بعده. تتنافس الفصائل المتنافسة بالفعل على الأراضي، وعلى التقارب السياسي مع قيادة القوات المسلحة السودانية. ولا يتم دمج هؤلاء القادة في الجيش بأي شكل مؤسسي فعّال في الوقت الراهن. وهذا يثير تساؤلاً لا مفر منه: إذا لم يتم دمجهم الآن، فكيف يمكن إخضاعهم بالكامل لاحقاً، بعد أن يوسعوا نطاق قواتهم، وشرعيتهم في ساحة المعركة، ونفوذهم الإقليمي؟ يُخاطر برهان بخلق بيئة عسكرية تبقى فيها الفصائل المسلحة المتحالفة رسمياً مع الدولة مستقلة هيكلياً عنها.

تتفاقم العواقب عند النظر إليها من منظور مستقبل النظام السياسي في السودان. فإذا استمر السودان على هذا المنوال، ستتضاءل فرص أي انتقال سلمي ذي مصداقية بقيادة مدنية. لطالما ربط الوسطاء الدوليون والحكومات الإقليمية جهود تحقيق الاستقرار في المستقبل بإنشاء مؤسسات أمنية موحدة قادرة على إخضاع الجهات المسلحة للسلطة المدنية. إلا أن الهيكل الحالي للقوات المسلحة السودانية، في ظل ظروف الحرب، يسير في الاتجاه المعاكس. إذ يتزايد طابع العسكرة في الصراع من خلال توسع القوات المساعدة، والقادة المستقلين، والكتائب الأيديولوجية، والتحالفات القائمة على المصالح، وكل ذلك يُضعف سلطة الدولة المؤسسية بدلاً من تعزيزها.

حتى لو مُنيت قوات الدعم السريع بانهيار عسكري غدًا، فمن غير المرجح أن ينتقل السودان بسلاسة إلى دولة مستقرة ما بعد الحرب. بل إن إزالة العدو المشترك ستكشف عن التناقضات الداخلية التي تُبقيها ضرورة الحرب متماسكة. وستبدأ الكتائب الإسلامية المتغلغلة داخل هيكل القوات المسلحة السودانية، وقوات دارفور المشتركة، والميليشيات القبلية، والمنشقون السابقون عن قوات الدعم السريع، بالتنافس على السلطة السياسية، والنفوذ الإقليمي، والاقتصادات الحدودية، وأجهزة الاستخبارات، والوصول إلى موارد الدولة.

في تلك المرحلة، قد يُشعل التساؤل حول من سيصبح الشريك المهيمن لبرهان في النظام ما بعد الحرب صراعًا داخليًا جديدًا. لا تمتلك قيادة القوات المسلحة السودانية آلية متماسكة للتوفيق بين الفصائل الإسلامية ذات التوجهات الأيديولوجية، وضباط الجيش النظاميين، وقادة القبائل، والمنشقين الانتهازيين، ضمن هيكل قيادة مركزي واحد. لا يشترك معظم هؤلاء في رؤية سياسية طويلة الأمد تتجاوز هزيمة قوات الدعم السريع. وبمجرد أن يضعف هذا الهدف أو يختفي، قد تنهار التحالفات التي تدعم الائتلاف بسرعة. لذا، يتجاوز الخطر مجرد التشرذم العسكري. يُخاطر برهان بإنشاء نظام أمراء حرب دائم يعمل تحت غطاء رمزي للدولة، أو بإشعال مرحلة ثانية من الصراع يهيمن عليها التفاوض بين الفصائل المسلحة التي لا تعمل ضمن الجهاز العسكري للدولة.

علاوة على ذلك، سيطالب القادة المستقلون الذين تم الحفاظ عليهم خلال الحرب بمكافآت سياسية مرتبطة بولائهم في تلك الفترة. وقد تصبح مناصب المحافظين، والسيطرة على الممرات التجارية، والوصول إلى شبكات الاستخبارات، وسلطة الأمن الإقليمي، جميعها أدوات تفاوض في مفاوضات ما بعد الحرب.

لهذا السبب تحديداً، تتجاوز أهمية خلاف قبة مع قيادة القوات المسلحة السودانية السياق العسكري المباشر. فهو لا يقتصر على خلاف إداري حول الرتب أو القيادة أو الإجراءات العسكرية، بل يكشف عن أزمة بنيوية ستُشكّل مستقبل السودان. لا يسعى برهان إلى بناء جيش موحد لما بعد الحرب، بل يدير تحالفاً هشاً في ساحة المعركة، تتفاقم تناقضاته الداخلية باستمرار تحت ضغط الحرب.

إذا استمر هذا الوضع، فقد يواجه السودان في نهاية المطاف واقعاً سياسياً تبقى فيه الدولة اسمياً فقط، بينما تتوزع السلطة القسرية الحقيقية بين مراكز مسلحة متنافسة تعمل تحت مظلة الجيش الوطني. في هذه الحالة، حتى النصر الميداني على قوات الدعم السريع لن يعيد بالضرورة التماسك الوطني، بل سيفتح الباب أمام مرحلة أخرى من الصراع لا يقودها حميدتي، بل تقودها الجهات المسلحة التي مكّنها برهان باسم هزيمته.

* باحثة في مجلة هورن ريفيو

الهوية الرقمية السودانية (سوداباس)

قراءة متكاملة في الأطر التقنية والقانونية ومخاطر المقاربة الأمنية

د. عصام الدين عباس

ملخص

يمثل مشروع الهوية الرقمية السودانية «سوداباس» خطوة استراتيجية لتأسيس بنية رقمية وطنية تتيح للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية والمصرفية والصحية إلكترونياً. ويستند المشروع إلى قاعدة بيانات السجل المدني والرقم الوطني، بهدف تسهيل المعاملات، وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتعزيز الشمول الرقمي في البلاد.

يرى الكاتب أن المشروع يحمل فوائد كبيرة، من بينها مكافحة الفساد الإداري، وتمكين النازحين والمغتربين من إثبات هوياتهم رقمياً، ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما يستفيد من وجود قاعدة بيانات مدنية واسعة ومن تنامي استخدام التطبيقات المصرفية الرقمية التي عززت قبول المواطنين للخدمات الإلكترونية.

يشير إلى أنه يواجه «سوداباس» تحديات تقنية وقانونية كبيرة، أبرزها مركزية النظام، وضعف البنية التحتية للاتصالات والكهرباء، والحاجة إلى تحديث الأنظمة الحكومية والخاصة لتتكامل مع المنصة الجديدة. كما يفتقر السودان إلى تشريعات متخصصة لحماية البيانات الشخصية والبيومترية وتنظيم استخدامها.

يحذر الكاتب من هيمنة المقاربة الأمنية على المشروع، مؤكداً أن نجاح الهوية الرقمية يعتمد على بناء الثقة بين الدولة والمواطن ومقدمي الخدمات. ويشدد على ضرورة أن تُصمم الهوية الرقمية كأداة للخدمات والتنمية والشمول، لا كوسيلة للرقابة أو التصنيف الأمني، مع توفير ضمانات قانونية قوية لحماية الخصوصية والحقوق المدنية..

مدخل

في مايو 2026، أطلقت وزارة التحول الرقمي والاتصالات مشروع الهوية الرقمية السودانية بمسمى سوداباس SUDAPASS""، في خطوة استراتيجية تهدف لتأسيس بنية رقمية وطنية آمنة وموثوقة. تولت الاشراف، حسب ما أعلن عنه رسميا، الهيئة السودانية للأمن السيبراني (SCA)، احدي الهيئات المستحدثة بوزارة التحول الرقمي، وبتنسيق مع السلطة القومية للمصادقة الإلكترونية (NADC)، وشراكة مع وزارة الداخلية ممثلة في السجل المدني (SNCR). جاءت هذه الخطوة كمحاولة لسد الفجوة التقنية الهائلة التي ظل يعاني منها السودان وتفاقمت بسبب حرب ابريل حيث توقفت الكثير من الخدمات الرقمية في القطاعين العام والخاص. سيتناول هذا المقال تحليلا متسلسلا لهذا المشروع ومناقشة مفاهيمه الأساسية والتحديات التي تحيط به وفرص النجاح.

مفهوم الهوية وتحولاتها التاريخية

الهوية في جوهرها إجابة عن سؤال «من أنت؟»، إلا أن آليات إجابة الدول عن هذا السؤال شهدت تطورا كبيرا ومتسارعا عبر القرون، فالهوية التقليدية قامت تاريخيا على ثلاثة أركان: الاعتراف المجتمعي (الأسرة، العشيرة، القبيلة، والمحيط الاجتماعي) كشهادة غير رسمية يمنحها المحيط للفرد، والوثيقة الورقية (شهادة الميلاد، سجل القيد المدني، البطاقة الشخصية) كاعتراف رسمي تمنحه الدولة، والبيانات الحيوية (البصمة، الصورة، التوقيع) كصفة حيوية تربط الوثيقة بحاملها. أما الهوية الرقمية فلم تلغ هذه الأركان، بل حولتها ووحّدتها في منظومة إلكترونية متكاملة تتجاوز حدود الورق وتحديات المكان والزمان.

المقاربة بين الهوية الوطنية والهوية الرقمية

الهوية الوطنية التقليدية والهوية الرقمية لا تتنافسان، بل تتكاملان في نموذج العلاقة الصحيحة، فالهوية الوطنية المتمثلة في الرقم الوطني بالسجل المدني تشكل الأساس القانوني والاعتراف الرسمي بوجود الشخص معرفا بخصائصه البيوغرافية(الاسم، تاريخ الميلاد، النوع، ... الخ) والبيومترية(صورة الوجه، البصمة المدنية)، ويشكل هذا الاعتراف المدخل الذي يُغذي منظومة الهوية الرقمية التي تعمل كأداة تشغيل، حيث يتيح التعريف الإلكتروني للمواطن التفاعل مع الخدمات الحكومية والبنكية والصحية والتعليمية وغيرها دون حاجة لحمل وثائق ورقية في كل مرة. ويكتمل التكامل عبر التحقق المتبادل، إذ تعزز الهوية الرقمية مصداقية الوثيقة التقليدية من خلال إمكانية التحقق الفوري من صحتها عند أي نقطة خدمة.

تجارب دولية رائدة

على المستوى الدولي، تقدم تجارب الهوية الرقمية نماذج متنوعة تحمل دروسا مهمة للسودان. ففي الهند، أظهر مشروع «آدهار» الذي سجل 1,3 مليار شخص، كيف يمكن للهوية الرقمية أن تحدث ثورة في الشمول المالي وتوفير الدعم الحكومي، لكنه كشف أيضا عن مخاطر الاستبعاد (بسبب فشل التعرف على البصمات الضعيفة) وتسريب البيانات. أما إستونيا، فتُعلمنا أن النجاح لا يأتي من التقنية وحدها - رغم منصتها اللامركزية X-Road والتوقيع الإلكتروني - بل من الثقة المتراكمة بين الدولة والمواطن، والتي أتاحت لها وصول 99% من الخدمات إلكترونيا. وتقدم الإمارات عبر منصتها UAE PASS نموذجا آخر يؤكد أن الإرادة السياسية العليا، والتمويل الكافي، وهيكل حوكمة مركزي واضح، هي مفاتيح النجاح، وإن كان في سياق دولة صغيرة ومتجانسة نسبيا وعالية الدخل. أما رواندا، فتمثل الحالة الأكثر إلهاما وصدى للسودان، حيث خرجت من إبادة جماعية استُخدمت فيها بطاقة الهوية العرقية كأداة للقتل، لتعيد بناء منظومة هوية رقمية جديدة ألغت خانة الإثنية بالكامل، مؤكدة أن تصميم الهوية هو قرار سياسي قبل أن يكون تقنيا، وأنه يمكن توظيفه لمعالجة جروح تاريخية عميقة بدلا من تعميقها ..

تجربة السودان - سوداباس: تشريح نقدي

رغم التحديات الكبيرة التي تواجه السودان جراء حرب ابريل اللعينة، يظل مشروع الهوية الرقمية «سوداباس» حجر الزاوية لأي تحديث إداري واقتصادي في السودان، إذ يحمل إمكانات تحويلية هائلة تتمثل في القضاء على ازدواجية الوثائق والهويات التقليدية، وتقليص الفساد الإداري عبر أتمتة الخدمات الحكومية (كالتسجيل العقاري، والمعابر الحدودية،

والخدمات الصحية، والخدمات المصرفية)، وتمكين ملايين السودانيين في المناطق الطرفية أو النازحين او في المهاجر من إثبات هوياتهم رقميا دون عناء السفر، كما يمثل شرطا أساسيا لاندماج السودان في الاقتصاد الرقمي العالمي وجذب الاستثمارات التي تشترط وجود بنية تحتية موثوقة للهوية الرقمية، بالإضافة إلى كونه أداة فعالة لمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال عبر ربط الهوية البيومترية بالمعاملات المالية الكبرى. باختصار، المشروع ضروري لكن شريطة أن يُرافق بإصلاح شامل يوفّر الضمانات اللازمة.

الإطار التقني للمشروع

الهوية الرقمية هي اساس البنية الرقمية الوطنية الآمنة والموثوقة، عبر إطار متكامل للإجابة على السؤال «هل طالب الخدمة هو الشخص الصحيح» من خلال تقنيات مختلفة، منها التسجيل الذكي باستخدام الجواز الإلكتروني – احد مخرجات السجل المدني - وتقنية الاتصال قريب المدى (NFC) لضمان سرعة وأمن عملية التحقق، والمصادقة متعددة الابعاد التي تجمع بين القياسات الحيوية والرمز السري (PIN) ورمز الاستجابة السريعة (QR)، فضلا عن التكامل مع قاعدة بيانات الرقم الوطني للتدقيق ومقارنة صورة الوجه بالصورة المرجعية المحفوظة، مع إمكانية توظيف البصمة المدنية التي أثبتت كفاءة عالية في أنظمة تعريف الشخصية.

تحديات مشروع الهوية الرقمية

رغم ما يحمله مشروع الهوية الرقمية «سوداباس» من إمكانات تحويلية واعدة لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطن وتحديث الخدمات الحكومية، إلا أن نجاحه في السياق السوداني الراهن – الذي يعاني من حرب مدمرة، وانقسام مجتمعي، وتآكل الثقة المؤسسية، وبنية تحتية هشة - يظل رهنا بقدرته على تجاوز حزمة مترابطة من التحديات الجوهرية. تتوزع هذه التحديات على ثلاثة مستويات متداخلة: تحديات تقنية تتعلق بضمان استمرارية الخدمة، وأمن الشبكات، وقابلية التشغيل البيني، وموثوقية التحقق البيومتري في ظروف عمل صعبة، وتحديات قانونية تتمثل في غياب إطار تشريعي وقائي يحمي البيانات البيومترية، وينظم نقلها عبر الحدود، ويضع قواعد للمساءلة والحق في النسيان، ويوفر حصانة للمواطن من تغول الدولة أو إهمال المؤسسات، وتحديات أمنية تتعلق بتحويل الهوية الرقمية إلى أداة رقابة وفرز أمني، مما يقوض الثقة المجتمعية ويعمق الاستقطاب، ويثير مخاوف مقدمي الخدمات من تسييس البيانات أو استغلالها لأغراض غير خدمية. النقاط التالية، تفصل كل من هذه التحديات مع تقديم رؤى استراتيجية لمعالجتها .

التحديات التقنية

أولا - المركزية المفرطة: التصميم يبدو مركزيا بالكامل مما يُنشئ عقدة حرجة وحيدة (Single Point of Failure) ما يعني أن أي خلل في الخوادم المركزية - سواء تقني أو مُتعمَّد كالهجمات الإلكترونية - يُشلّ المنظومة بأسرها. وهذا خطر جسيم في بيئة صراع كالسودان حيث كثيرا ما يتم استُهداف البنية التحتية المدنية.

ثانيا - ضعف البنية التحتية الرقمية: السودان يعاني من ضعف في انتشار إنترنت بالذات في المناطق التي تعاني من النزاع والهشاشة الأمنية مصحوبا بانقطاعات متكررة في الكهرباء. نظام الهوية الرقمي يفترض اتصالا دائما بالشبكة مما سيعرضه لإشكاليات تشغيلية جوهرية في معظم أنحاء البلاد.

ثالثا - تحدي إجراء تحديثات جوهرية على الأنظمة والتطبيقات العاملة حاليا والتي تحتاج إلى التكامل مع منصة «سوداباس». فلكي تتمكن البنوك، وشركات الاتصالات، والمنصات الحكومية، والتطبيقات الصحية والتعليمية من الاستفادة من قدرات «سوداباس» في التحقق الموثوق من الهوية والتوقيع الإلكتروني، يتعين عليها إعادة هندسة أنظمتها التقنية لدمج واجهات برمجة تطبيقات (APIs) موحدة، وإعادة تصميم تجربة المستخدم لتشمل خيارات التسجيل عبر المنصة، ورفع مستوى البنية التحتية للأمن السيبراني لديها لتتوافق مع معايير الهيئة السودانية للأمن السيبراني.

رابعا – اكمال القيد المدني والتحديث والصيانة: مازالت هناك شريحة من السودانيين لم يتحصوا على الرقم الوطني بالذات في مناطق الصراع، كما ان الأنظمة البيومترية تتطلب تحديثا دوريا للبيانات. نظام سوداباس يستخدم حتى الان مضاهاة صورة الوجه مع السجل المدني للتحقق من هوية حامل الرقم الوطني وبرغم ان الصور المتحصل عليها من نظام السجل المدني بجودة عالية لكنها تحتاج الي التحديث المستمر وتنقيتها من الشوائب بالإضافة للصيانة والتحديث المستمر للأجهزة. في بيئة تعاني من شح الكوادر التقنية المتخصصة وتقلبات التمويل، هذا تحدٍّ هيكلي حقيقي.

التحديات القانونية:

يعاني السودان من فراغ تشريعي كبير فيما يلي مشروعات التحول الرقمي وفي تقديري هذه من أخطر الثغرات في هذا المشروع. تفتقر المنظومة الحالية (قانون جرائم المعلوماتية، قانون حق الحصول على المعلومات، قانون المعاملات الالكترونية، وقانون السجل المدني) إلى غطاء حام حقيقي للبيانات سواء كانت البيوغرافية او البيومترية. فقانون المعلوماتية وهو قانون عقابي لا يحدد معايير جمع أو تشفير البيانات الحيوية كالبصمة، ولا يحمي المواطن من تغول الدولة أو الإهمال التقني، بينما يقوم قانون المعلومات على فلسفة الإتاحة وليس حظر الخصوصية، اما قانون المعاملات الالكترونية فان غايته الأساسية تنحصر في شرعنة التعاقدات التجارية الإلكترونية، والاعتراف بالدليل الرقمي وتنظيم المعاملات التجارية وغير معني بحماية وخصوصية البيانات البيومترية، وكذلك قانون السجل المدني فهو أقرب للإطار التنظيمي لأعمال السجل المدني وان كان قد أشار الي جزئية مشاركة البيانات لأغراض التخطيط الإستراتيجي وعدم افشاء المعلومات الشخصية الا انه يظل قاصرا عن التفاصيل الدقيقة في هذا الاطار وربما بحكم طبيعة القانون التنظيمية.

يحتاج المشروع بشكل عاجل إلى ثلاث ركائز قانونية متكاملة. الأولى: قانون خاص لحوكمة البيانات الشخصية، يعد العمود الفقري الغائب حاليا في السودان، بحيث يُلزم الجهات بالحصول على موافقة صريحة ومسبقة من المواطن قبل جمع بياناته، ويحدد فترات احتفاظ محددة مع إلزام الحذف الآمن بعد انتهاء الغرض (الحق في النسيان)، ويُقر صراحة توطين البيانات البيومترية داخل الحدود الوطنية ومنع تخزينها على خوادم خارجية. الثانية: إطار قانوني لإدارة الهوية والوصول (IAM)، يحدد الجهة الوحيدة المخولة بإدارة قاعدة البيانات البيومترية المركزية، ويمنع إنشاء قواعد موازية، ويلزم جميع الجهات بقبول الهوية الرقمية، مع تسجيل كل عملية اطلاع أو تعديل للبيانات وجعل هذه السجلات خاضعة للرقابة القضائية. الثالثة: تعديلات جوهرية على قانون جرائم المعلوماتية لتحويله من قانون «عقاب للفرد المخترق» إلى قانون «ردع للمؤسسة المفرطة»، من خلال نصوص تعاقب مديري ومسؤولي نظم المعلومات إذا أهملوا في تأمين البيانات أو تسببوا في تسربها، وتجريم استخدام بيانات المواطن البيومترية لغير الغرض المصرح به،

حتى لو لم يسبب ضررا ماديا.

التحديات الأمنية

يمثل مشروع الهوية الرقمية في السودان أحد أكثر مشروعات التحول الرقمي حساسية وأهمية، لأنه لا يتعلق بمجرد إنشاء قاعدة بيانات للسكان، بل بإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن ومقدمي الخدمات. وفي السياق السوداني الحالي، الذي يتسم بالحرب والانقسام المجتمعي الحاد وتآكل الثقة في المؤسسات العامة، يبرز تحدٍ جوهري يتمثل في هيمنة المقاربة الأمنية على إدارة البيانات الشخصية والهوية الرقمية، وهو تحدٍ قد يقوض المشروع برمته إذا لم تتم معالجته بصورة استراتيجية.

من الهام الا تُبنى الهوية الرقمية كأداة أمنية، وإنما كوسيلة لتمكين المواطنين من الوصول إلى الخدمات، ومنصة لتعزيز الشمول المالي والاقتصادي، وأداة لتحسين الحوكمة وكفاءة الدولة، وبنية تحتية للثقة الرقمية بين الدولة والمجتمع. إذ تقوم الهوية الرقمية الناجحة على مبدأ أن المواطن يمنح بياناته للدولة مقابل الحصول على حقوق وخدمات، وليس مقابل الخضوع للمراقبة أو التصنيف الأمني. لكن في ظل الحرب الحالية، قد تميل المؤسسات المعنية إلى النظر إلى قواعد البيانات من زاوية أمنية بحتة، حيث تصبح الأولويات للتحقق الأمني من الأفراد، وتعقب التحركات والانتماءات، وكشف الشبكات والعلاقات، وإدارة المخاطر الأمنية. ورغم مشروعية بعض هذه الأهداف في ظروف النزاع، فإن تحويل مشروع الهوية الرقمية إلى امتداد للأجهزة الأمنية يخلق عدة مخاطر استراتيجية.

إن نجاح الهوية الرقمية يعتمد على ثقة ثلاثة أطراف هم المواطن، والدولة، ومقدمو الخدمات (البنوك، شركات الاتصالات، المؤسسات الصحية، المنظمات الإنسانية، والمؤسسات التعليمية، وغير ذلك). فعندما تصبح البيانات خاضعة لاعتبارات أمنية غير واضحة، قد تتردد هذه الجهات في تبادل البيانات أو الربط البيني مع النظام أو الاعتماد على الهوية الرقمية كمرجع موثوق، كما قد تبرز مخاوف قانونية وأخلاقية تتعلق بحماية البيانات وخصوصية المستفيدين. وتبرز هنا خصوصية برامج الرعاية الاجتماعية والعمل الانساني التي تعتمد في استجابتها على مبادئ الإنسانية والحياد والاستقلال وعدم التحيز، إذ إن أي دمج غير منضبط بين قواعد بيانات الهوية الرقمية وقواعد بيانات المستفيدين من المساعدات قد يؤدي إلى فقدان ثقة المجتمعات المحلية، وإحجام السكان عن التسجيل، وتعريض بعض الفئات للخطر، وتقويض وصول المساعدات للمحتاجين.

خلاصة القول، في الدول المستقرة يمكن تحقيق توازن بين الأمن والخدمات بسهولة نسبية، أما في السودان الذي يعيش حربا وانقساما مجتمعيا عميقا، فإن نجاح الهوية الرقمية يتوقف على اعتبارها مشروعا لبناء الثقة الوطنية وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. فكلما اقترب المشروع من المنطق الأمني الصرف، تراجعت الثقة والمشاركة المجتمعية، بينما يزداد احتمال نجاحه كلما تأسس على مبادئ الخصوصية والشفافية والاستقلالية والشمول وعدم التمييز. بل إن الهوية الرقمية يمكن أن تصبح إحدى أدوات بناء السلام في مرحلة ما بعد الحرب إذا صُممت باعتبارها حقا مدنيا جامعا لكل السودانيين.

فرص النجاح:
نقاط القوة التي يرتكز عليها المشروع

على الرغم من التحديات الجسام التي يواجهها مشروع «سوداباس»، إلا أنه لا ينطلق من فراغ. بل يرتكز على ركيزتين استراتيجيتين قد تمنحه القدرة على الاستمرار ومواجهة العقبات التي قد تعترض طريقه: الأولى هي نضج وشمولية بيانات السجل المدني، والثانية هي القبول المجتمعي غير المسبوق للتحول الرقمي الذي قادته تطبيقات القطاع المصرفي، وخصوصا في المناطق الريفية.

السجل المدني: بنية تحتية متماسكة

يمثل السجل المدني رافعة أساسية لهذا المشروع، فقد استطاع - وقبل اندلاع حرب أبريل 2023 - أن يبني قاعدة بيانات وطنية تجاوزت 37 مليون رقم وطني، ليشكل بذلك العمود الفقري الأكثر موثوقية لأي تحول رقمي في البلاد. لم يغفل النظام الضبط التقني عبر الخصائص الحيوية، بل بنى على قياسين حيويين متكاملين: الأول هو البصمة الإلكترونية التي تُستخدم بكفاءة عالية في أغراض التعريف والمضاهاة والتحقق من عدم تكرار الهوية، والثاني هو صورة الوجه التي - وإن لم تكن قد استخدمت بعد بشكل فعال في التعرف الحيوي - فقد تم جمع هذه

البيانات وتخزينها مسبقا وفق معايير دولية، مما يعني أن المشروع لا يحتاج لجمع بيانات جديدة بقدر ما يحتاج لتوظيف كنز معلوماتي موجود. والأكثر أهمية هو أن النظام صُمم ليكون ديناميكيا قابلا للتحسين المستمر، بحيث كلما تم إصدار بطاقة شخصية جديدة أو تجديد بطاقة قديمة، أمكن رفع جودة البصمات وصور الوجه. هذا التطور مستمر وليس آنيا، ويتكامل مع النصوص الواضحة لقانون السجل المدني التي تفرض إلزاما قانونيا على المواطن (ومختلف الجهات الرسمية) بالإبلاغ الفوري عن أي تعديل يطرأ على الحالة المدنية للشخص أو أي فرد من أسرته، سواء كان زواجا، طلاقا، وفاة، أو تغير محل إقامة، مما يضمن بقاء قاعدة البيانات «حية» ومحدثة وفقا للواقع.

الثورة الصامتة: كيف مهدت التطبيقات المصرفية للقبول الرقمي؟

أما العامل الآخر الذي يمنح مشروع الهوية الرقمية فرصة حقيقية للنجاح، فيكمن في «الثورة الصامتة» التي قادتها التطبيقات المصرفية، وعلى رأسها تطبيق «بنكك» المملوك لبنك الخرطوم، والتي نجحت في كسر الحاجز النفسي والثقافي أمام التحول الرقمي في السودان. فبشكل لم يسبق له مثيل، تمكنت هذه التطبيقات من اختراق المجتمعات السودانية حتى في أعمق مناطقها الريفية، حيث اعتاد المواطنون على الدفع إلكترونيا، وتحويل الأموال لحظيا، وشراء رصيد الهاتف، دون الحاجة لزيارة الفروع البنكية. هذا القبول المجتمعي الواسع مثّل أرضية خصبة لنشر أي خدمة رقمية جديدة، بما فيها الهوية الرقمية، لأن المواطن لم يعد يرى التقنية كشيء غريب أو معقد، بل كأداة يومية تسهل حياته. ومع ذلك، يبقى طريق التطوير مفتوحا، فهذه التطبيقات تحتاج إلى تحديثات جذرية تتركز في رفع مستوى كفاءة أدائها، وتقليل الأعطال، وتبسيط واجهات المستخدم، والأهم من ذلك تفعيل تقنيات الدفع الحديثة مثل الدفع عبر بطاقات البنوك باستخدام تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، التي تتيح الدفع بلمسة واحدة، مما يرفع تجربة المستخدم إلى مستوى عالمي ويجعل الهوية الرقمية جزءا طبيعيا من منظومة دفع متكاملة وسلسة.

الخاتمة

ختاما، يمثل مشروع الهوية الرقمية «سوداباس» أكثر من مجرد تحديث تقني للوثائق الحكومية، إنه مشروع يعيد تعريف العلاقة بين الدولة السودانية والمواطن. فبينما تحمل الهوية الرقمية وعودا كبرى بالقضاء على الفساد الإداري، وتمكين النازحين واللاجئين، ودمج السودان في الاقتصاد الرقمي العالمي، فإنها تواجه في الوقت نفسه ثلاث تحديات مترابطة: تقنية تتعلق بمركزية النظام وضعف البنية التحتية، وقانونية تمثلت في فراغ تشريعي خطير يجعل البيانات عرضة للإساءة أو الإهمال، وأمنية تتعلق بخطر تحويل المشروع إلى أداة رقابة وفرز سياسي يقوض الثقة المجتمعية المهشمة أصلا.

إن المقارنة مع تجارب الهند وإستونيا والإمارات ورواندا تؤكد حقيقة واحدة لا يُمكن تجاوزها وهي ان نجاح الهوية الرقمية لا يقاس بجودة تقنيتها فحسب، بل بجودة إطارها القانوني، ونزاهة مؤسساتها، وشفافية عملياتها، وقبل كل شيء بثقة المواطن الذي يُعد الطرف الأضعف في هذه المعادلة. فكما أظهرت تجربة رواندا، يمكن للهوية أن تكون أداة للشفاء المجتمعي إذا صُممت بإرادة سياسية عادلة، وكما أظهرت تجربة الهند، فإن الحجم الكبير والشمول السريع لا يعوضان عن غياب الضمانات والحوكمة الرشيدة.

لذلك، فإن مستقبل «سوداباس» لن يتوقف على الإعلان عن إطلاقه، ولا على دقة خوارزمياته، بل على قرارات سياسية وقانونية صعبة يجب اتخاذها الآن. إقرار قانون خاص بحوكمة وحماية البيانات الشخصية والبيومترية، والفصل الواضح بين الهوية المدنية والأغراض الأمنية، وبناء الثقة عبر الشفافية الكاملة والمشاركة المجتمعية. بدون هذه الأسس، يظل المشروع تقنية تبحث عن غطاء قانوني، وقد يتحول من أداة بناء وطن إلى مصدر جديد للاستقطاب والانقسام. ومعها، يمكن للسودان أن يحول «سوداباس» إلى نموذج إقليمي يُحتذى في كيفية بناء الهوية الرقمية في سياق ما بعد النزاع، على أن تكون الهوية حقا مدنيا جامعا، وليست بطاقة مرور أمني أو أداة فرز واستبعاد.

الهوية الرقمية، خطورة عالية في غياب الحوكمة الرشيدة

عمار قاسم حمودة *

ملخص

يناقش المقال المخاطر المحتملة للهوية الرقمية في السودان خلال فترة الحرب، محذرًا من أن البيانات الرقمية قد تتحول إلى أداة للتصنيف والاستهداف كما حدث تاريخيًا مع وثائق الهوية في بعض النزاعات. ويرى الكاتب أن وجود الهوية الرقمية على الهواتف قد يعرّض أصحابها لمخاطر إضافية عند التنقل بين مناطق السيطرة المختلفة

يشير إلى أن ربط الهوية الرقمية بالخدمات البنكية والعقارية والخدمات الحكومية يمنح الجهات المشرفة عليها سلطة واسعة، قد تُستخدم في حرمان أفراد أو مناطق كاملة من الخدمات إذا غابت الحوكمة والحياد. ويستشهد بتجارب دول شهدت نزاعات، حيث أثرت السيطرة على السجلات والوثائق في حقوق المواطنين وممتلكاتهم.

يؤكد الكاتب أن الهوية الرقمية ليست مشروعًا سلبيًا بطبيعته، بل يمكن أن تسهم في استعادة الوثائق المفقودة، وتسهيل المعاملات المالية، وتحسين توزيع المساعدات الإنسانية. كما تمثل خطوة مهمة نحو التحول الرقمي وتطوير الخدمات العامة إذا أُديرت بصورة مهنية وشاملة

يخلص إلى أن نجاح مشروع الهوية الرقمية يعتمد على استقلال الجهة المشرفة عليه وضمان حيادها تجاه جميع السودانيين. فإذا خضع المشروع لحوكمة شفافة ورقابة موثوقة فقد يصبح أداة للتعافي الوطني، أما إذا استُخدم لأغراض سياسية أو عسكرية فقد يتحول إلى وسيلة للإقصاء والحرمان وتعميق الانقسام القائم في البلاد.

في حرب الإبادة في رواندا، في حالة تفتيش أي فرد، أو في نقاط العبور، كان يكفي فقط النظر إلى خانة (العرق) في بطاقة الهوية، ومن ثم تحديد مصير الشخص بالقتل أو العبور! بما يعني أنه يحمل وثيقة (إدانة) ربما تؤدي به للموت رغمًا عنه وبغض النظر عن موقفه من الحرب. كان ذلك أيام الهوية المطبوعة على الورق المقوى أو البلاستيك، أما الآن وفي زمن الرقمنة والمعاملات عبر الجوال الذكي فإن التهديد تحول ليكون محمولًا على الجوال. فعندما تتحول الهوية الرقمية نفسها إلى مجال تصنيف في أزمنة الحرب، يصبح وجود التطبيق على هواتف المواطنين أمرًا مكلفًا عند التنقل بين أماكن سيطرة طرفي الحرب، أو في حال تبادل السيطرة على منطقة ما. فالأحوط مسح التطبيق في مثل تلك الحالات على غرار مسح التطبيقات البنكية عند التنقل أو حالات تبادل السيطرة.

هذا في الجانب الفيزيائي البسيط، أما في حال ربط الهوية الرقمية بالتطبيقات الأخرى - وأهمها التطبيقات البنكية ومعاملات التجارة من تسجيل وتداول عقارات - فإن الأمر يجعل المستخدم تحت رحمة من يصادق على هذه المعاملات، والذي قد يصنف الفرد تبعًا للمنطقة التي يستعمل فيها التطبيق، ويقرر ما إذا كان مسموحًا له بالخدمة أو هو محظور عن الخدمة. وربما يمتد الحظر ليشمل منطقة كاملة جغرافيًا! هذا طبعًا إضافة لإمكانية إعداد قوائم لأفراد بناءً على موقفهم السياسي.

حدث مثل ذلك قريبًا في سوريا في عهد نظام بشار الأسد، ولم يتمكن كثيرون من إثبات ملكياتهم لعقاراتهم أو حتى وصولهم للسجلات المدنية من شهادات ميلاد وشهادات مدرسية أو جامعية أو غيرها. وما حدث في سوريا يحدث أيضًا بطرق مشابهة في ميانمار وأوكرانيا كمناطق تشهد نزاعات أو سيطرة حكومات عسكرية.

موضوع الهوية الرقمية في حد ذاته ليس أمرًا سيئًا، بل هو من مطلوبات الدخول في عالم الرقمنة والتحول الرقمي، وهي في ذلك شأنها شأن الخدمات التي بدأت تزحف نحو الرقمنة لتكون بديلًا عمليًا لتسهيل التعاملات المالية وحركة البيع والشراء بموثوقية معقولة. ولكن تكمن الخطورة في أن تصبح الساحة الرقمية ميدانًا للصراع العسكري والصراع التجاري المؤذي للطرف الذي لا يكون متحكمًا في عمليات المصادقة الرقمية.

وما يزيد الوساوس في سوء استعمال الخدمات المدنية هو ظهور مصطلح وكيان (وكالة أو هيئة الأمن السيبراني السودانية)، والذي يجعل المواطنين يتوجسون بسبب كلمة (الأمن)، والتي تعني في الغالب أمن النظام وليس أمن المواطنين. بالرغم من التبعية الإدارية لهذه الهيئة أو الوكالة لوزارة التحول الرقمي، إلا أن ما تحمله من إمكانيات التحكم يجعلها تتقاطع مباشرة مع مهام جهاز الأمن والمخابرات والاستخبارات العسكرية، خصوصًا في أزمنة الحرب.

في السابق، وقبل وجود حرب كالتي تدور الآن، فإن جهاز الأمن كان يحرص على وجوده بصورة فعالة داخل الهيئة القومية للاتصالات وداخل شركات الاتصالات نفسها بصورة مباشرة. من الواضح أن البوابة الإلكترونية المزمع العمل بها ستكون بالأساس هي المدخل الذي يتحكم فيه (ضابط الأمن السيبراني)، وعندها سيكون المواطن مكشوفًا تمامًا في كل معاملاته، ويسهل التحكم بكل يسر في حجب الخدمات عنه أو إتاحتها بناءً على التصنيف العسكري و(الأمني).

السودانيون الذين عاشوا في دول تستعمل البوابات الحكومية لضبط الخدمات يعلمون تمامًا كيف أن الجهات التي تتحكم في المصادقة الرقمية على المعاملات الحكومية قادرة على التحكم التام في السماح أو عدم السماح بإنجاز المعاملات التجارية منها والخدمية، وكيف أنه يتم ربط الخدمات بالوضع القانوني، بل ربما امتد الأمر حتى لعدم القدرة على تنزيل كارت رصيد خدمات الاتصال العادي!

هذه القدرة العالية، وفي وجود حالة حرب داخلية في السودان، تجعل من الهوية الرقمية سلاحًا بالغ التأثير، وتؤثر بشكل مباشر في ترسيخ حالة الانفصال التي هي حاصلة كأمر واقع الآن.

الهوية الرقمية إذا نظرنا لها بتجرد تقني فهي وسيلة ممتازة لاستبدال الوثائق الثبوتية، وبالأخص المتعلقة بالسجل المدني للمواطنين، وهي تمثل (البطاقة القومية، وجواز السفر، والرقم الوطني، وغيرها) لكن في صورة رقمية داخل الهاتف الذكي. وتكون عادة محمية بمستويات أمن سيبراني عالية، ويتم ربطها مع المستخدم عبر بصمة العين أو الوجه أو حتى بصمة الإصبع، مع إمكانية طلب رمز سري يتم إرساله إلى هاتفك كرسالة نصية.

تمكن هذه الخدمة المواطنين من استعادة وثائقهم المدنية التي فقدوها في الحرب. والأهم أنها ستستخدم كمدخل للتمتع باستعمال الخدمات المصرفية مثل تطبيقي (بنكك) و(فوري). كما يمكن استعمالها لتلقي المساعدات الإنسانية وتوزيع الإعانات بصورة عادلة ودون تكرار عند اعتماد الإغاثة الطارئة عبر الدعم المالي المباشر بواسطة الهواتف الذكية.

مربط الفرس وخطورة الأمر يتجليان تمامًا في سؤال واحد أساسي، وهو: هل تمثل (وكالة الأمن السيبراني السودانية) - المشرف الفعلي على مشروع الهوية الرقمية وبوابتها SudaPass - جهة محايدة

تجاه كل السودانيين أم هي أداة بيد أحد طرفي النزاع؟ والإجابة هنا تعطي نتيجتين مختلفتين جدًا.

فإذا كانت الإجابة بحيادها، فإن ذلك يجعل الهوية الرقمية السودانية تمثل طوق نجاة لعموم أهل السودان، وربما تكون بداية للتعافي الوطني. فإذا تمت حوكمة هذه المنظومة برعاية أو رقابة تقنية من منظمات دولية (مثل الأمم المتحدة) لضمان شموليتها، فسوف تكون أداة عابرة لخطوط القتال تضمن لكل سوداني حقه في الهوية والمال والإغاثة بغض النظر عن موقعه الجغرافي.

وإذا كانت الإجابة بكونها أداة بيد أحد طرفي النزاع، فإن الهوية الرقمية السودانية ستكون ميدان صراع مالي، وربما ميدانًا يتم فيه تجريد الخصوم من ممتلكاتهم في حال حصر المنظومة جغرافيًا أو سياسيًا لخدمة مناطق سيطرة طرف واحد، أو إذا استخدمت لـ(فلترة وتصنيف) المواطنين وحرمان سكان المناطق الخاضعة لسيطرة الطرف الآخر من حقوقهم المدنية والمالية. وهي بذلك ستتحول إلى أداة (تقسيم ناعم) للسودان، تكرس لوجود حكومتين وجهازين إداريين، وتدفع نحو الانفصال الفعلي.

تثبت التجارب الدولية أن «التكنولوجيا ليست محايدة في أوقات الحروب»؛ فالجهة التي تسيطر على الخادم الرئيسي (Server) وقاعدة البيانات البيومترية تمتلك سلطة (الإعدام المدني) لخصومها عبر ضغطة زر واحدة (حظر حساب بنكي، إلغاء صلاحية جواز السفر، أو تصنيف منطقة بأكملها كمنطقة متمردة رقميًا).

السلطة الممنوحة لـ(وكالة الأمن السيبراني السودانية) تمكنها من تجميد حساب الهوية الرقمية الخاص بمواطن معين (بسبب تصنيفه كمعارض، أو للاشتباه في انتمائه للطرف الآخر، أو لمجرد وجوده في منطقة قتال)، وبالتالي فإن نظام البنك سيعتبر هذا المستخدم (مجهول الهوية) أو (غير موثق). تلقائيًا، ستتوقف التطبيقات البنكية عن العمل ولن يتمكن من تحويل أو استقبال أي أموال.

وربما زاد الأمر سوءًا وجعلت الحظر جغرافيًا بأن يربط النظام حظر تفعيل الهوية الرقمية أو تصديق المعاملات البنكية بناءً على الموقع الجغرافي (GPS) أو عنوان الـIP، عبر برمجة النظام بحيث يمنع أي محاولة لتسجيل الدخول أو التحقق من الهوية إذا كانت صادرة من أبراج اتصالات تقع في مناطق سيطرة الطرف الآخر. نتيجة لذلك، يتوقف تطبيق البنك فورًا عن العمل لدى جميع السكان في تلك المناطق.

هناك تفاصيل تقنية أرى أنها ضرورية لفهم خطورة الموضوع. أهم ما فيها هو الطريقة التقنية التي يعمل بها مشروع الهوية الرقمية. يعتمد النظام بشكل أساسي على نوعين من المداخل، أولهما والأكثر شمولًا هو التسجيل عبر مسار الرقم الوطني، وهذا هو المسار الذي سيكون أكثر شيوعًا وأقل تعقيدًا، لكنه يضع كامل السجل المدني وتصنيفاته الداخلية مثل مكان الميلاد ومكان الإصدار تحت تصرف الوكالة، مما يتيح لها إمكانية (العزل المدني الرقمي) تبعًا للتصنيف حسب الإقليم أو الولاية.

المسار الثاني هو عبر امتلاك جواز سفر إلكتروني ساري المفعول (ضع خطًا تحت «ساري المفعول») وهاتف حديث يدعم (تقنية الاتصال قريب المدى NFC (Near Field Communication)، التي تعمل كالآتي:

جواز السفر السوداني الإلكتروني يحتوي على شريحة ذكية مخفية (Microchip) داخل غلافه. هذه الشريحة مخزن عليها كافة بياناتك الحيوية (الصورة الشخصية الرسمية، الاسم الكامل، بصمات الأصابع، ورقم الجواز). عندما تفتح تطبيق الهوية الرقمية على هاتفك، يطلب منك التطبيق لصق الهاتف بظهر جواز السفر؛ في هذه اللحظة تعمل تقنية (الاتصال قريب المدى) في هاتفك كـ(قارئ لاسلكي) يقوم بسحب البيانات المشفرة والموثوقة من شريحة الجواز مباشرة وتحميلها في التطبيق، دون أي تدخل بشري أو كتابة يدوية، مما يضمن للنظام أن الجواز حقيقي وموجود بالفعل في يد صاحبه، وليس مجرد صورة فوتوغرافية أو وثيقة مزورة.

عند التسجيل عبر هذا المسار، فإن التحكم في سريان جواز السفر أو إلغائه في قاعدة البيانات يمثل خاصرة رخوة يمكن من خلالها عزل المستخدم عن الخدمات المالية وغيرها، لأنه في حالة إبطال أي جواز سفر أو عدم تجديده فإن صاحبه سيكون تلقائيًا خارج المنظومة وما يمر عبرها من خدمات مصرفية وغيرها.

جدير بالذكر أنه خلال هذه الحرب تم التعامل مع الأوراق الثبوتية، وخاصة جوازات السفر، بتعسف تجاه المعارضين السياسيين. وهناك حديث عن قوائم حظر كبيرة وكثيرة لمدنيين بشبهات حول انتمائهم الجغرافي وانتمائهم السياسي. كل ذلك كان في إطار اكتساب الشرعية المفقودة لطرفي الحرب، وموضوع التعسف في عدم إصدار جوازات للمعارضين ما هو إلا استعراض لإمكانية إلحاق الضرر والتدليل على السيطرة الرقمية على السجل المدني السوداني.

الآن دخول سوداباس SudaPass على الخط يزيد من توسيع الحرمان ليشمل ميادين جديدة، أهمها موضوع الخدمات المصرفية وإثبات ملكية العقارات والشركات وأمثالها في الجانب المدني.

*** خبير ومهندس في مجال الاتصالات وتقانة المعلومات**

لماذا طار محمد ديبي إلى المملكة العربية السعودية؟

ملخص

توضح المقالة أن زيارة الرئيس التشادي محمد إدريس ديبي إلى السعودية خلال موسم الحج لم تكن دينية فقط، بل خطوة سياسية مرتبطة بتصاعد الحرب في السودان وتحولها إلى صراع إقليمي يهدد استقرار تشاد والمنطقة المحيطة بالساحل.

تشير الكاتبة إلى أن تشاد أصبحت في وضع هش بسبب تورطها غير المباشر في حرب السودان، خاصة على الحدود مع دارفور، حيث أدت المعارك واللاجئون والتهريب والانقسامات داخل الجيش التشادي إلى تهديد الأمن الداخلي، وجعلت ديبي عالقاً بين طرفين سودانيين متحاربين.

ترى أن ديبي يسعى عبر السعودية إلى تحقيق توازن دبلوماسي بين الرياض وأبوظبي، وتجنب الانحياز لأي طرف، مع فتح قناة اتصال غير مباشرة مع قادة السودان، في ظل تنافس خليجي على دعم أطراف الحرب السودانية وتزايد تأثيره على المنطقة.

تخلص الكاتبة إلى أن زيارة الحج كانت غطاءً دبلوماسياً لمناورة استراتيجية تهدف لحماية تشاد من الانهيار، عبر استخدام الوساطة السعودية وخلق شبكة علاقات تمنع انتقال الحرب إليها، في وقت تواجه فيه البلاد تهديدات داخلية من المتمردين وضغوطاً اقتصادية وعسكرية قد تفجر الوضع في أي لحظة.

بقلم سورافيل تسفاي*

تم تقديم زيارة الرئيس محمد إدريس ديبي إتنو إلى المملكة العربية السعودية خلال موسم الحج رسميًا على أنها زيارة دينية، إلا أن الحسابات السياسية الكامنة وراء هذه الزيارة كانت أعمق بكثير.

وصل ديبي إلى الرياض في وقت لم تعد فيه الحرب في السودان محصورة داخل حدودها. فقد بدأ الصراع يُعيد تشكيل منطقة الساحل بأكملها، جاذبًا معه تنافسات الخليج، والميليشيات العابرة للحدود، وإعادة تنظيم القبائل، وشبكات الأمن المتنافسة من دارفور إلى ليبيا والبحر الأحمر.

بالنسبة لتشاد، شكّل هذا التحوّل تهديدًا وجوديًا. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، انخرطت انجامينا بعمق في الجوانب اللوجستية لحرب السودان، لا سيما على طول الحدود التشادية الدارفورية. ولكن مع اشتداد القتال، باتت التداعيات أكثر صعوبة في السيطرة عليها. فقد تركت غارات الطائرات المسيّرة قرب الحدود، وموجات اللاجئين، وممرات التهريب المسلحة، والانقسامات القبلية داخل الجيش التشادي نفسه، ديبي في وضع هشّ للغاية. لم تعد الحرب مشكلة تخص الجار فحسب، بل باتت تقوّض استقرار تشاد الداخلي.

كان الدافع الرئيسي وراء هذه الخطوة هو تصاعد الأزمة على الحدود الشرقية لتشاد. ففي فبراير/شباط 2026 ، امتدت معارك ضارية في بلدة الطينة الحدودية إلى داخل تشاد، ما أسفر عن مقتل خمسة جنود تشاديين وثلاثة مدنيين. وعقب ذلك التوغل، تسببت غارات مكثفة بطائرات مسيرة وصواريخ، بما في ذلك غارات للقوات المسلحة السودانية على مواقع قوات الدعم السريع على طول الحدود، في خسائر فادحة وهددت الأراضي التشادية. وردّ ديبي بإغلاق الحدود الشرقية لتشاد مع السودان. لكنه أدرك أن هذا الإغلاق لن يدوم إلى الأبد. لم يكن بوسعه عزل نفسه تمامًا، كما لم يكن بوسعه تحمل الانجرار إلى صراع مباشر مع أي من الفصيلين السودانيين. فإحداهما ستهاجمه مباشرة، والأخرى ستستغل الجماعات ذات الانتماءات العرقية داخل جيشه.

كان ديبي يدرك تمامًا قسوة وضعه. فقد كان يدير دولة ضعيفة محاصرة بين خصمين مسلحين تسليحًا ثقيلًا. لم يكن بوسعه بسط نفوذه، أو اختيار جانب واضح، أو النجاة من حرب عابرة للحدود. هذه الحقيقة كانت وراء كل خطوة دبلوماسية اتخذها.

كان أحد الأسباب الرئيسية للأزمة هو التنافس المتزايد بين السعودية والإمارات على مستقبل السودان. ساد اعتقاد واسع النطاق بأن كلا النظامين الملكيين الخليجيين كانا يضخان الأموال والأسلحة إلى الفصائل المتناحرة، وإن كان ذلك دائمًا عبر قنوات سرية ووسطاء يمكن إنكارهم. كانت الإمارات العربية المتحدة مشتبهًا بها في دعم قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، بينما كانت السعودية مشتبهًا بها في دعم القوات المسلحة السودانية بقيادة برهان. جعل الموقع الجغرافي لتشاد منها ذات قيمة استراتيجية لكلا الطرفين. لكن هذه القيمة لم تكن بلا ثمن. فإذا ما ارتبط ديبي ارتباطًا وثيقًا بإحدى دول الخليج، فإنه سيخاطر بتعرضه لرد فعل من الدولة الأخرى ومن الجنرال السوداني الذي تعارضه.

لهذا السبب لم يكن ديبي يسعى لتغيير ولائه. بل كان يحاول تنويع علاقات تشاد الخارجية قبل أن تتخذ حرب السودان طابعًا إقليميًا كاملًا. كان عليه تجنب أي تحول علني قد يُثير تكهنات بإعادة التموضع. وقد مثّل اختيار رحلة دينية إلى مكة المكرمة الآلية الأمثل: شعيرة لا تحمل أي دلالة سياسية، لكنها تتيح له حرية الحركة. فمن خلال ظهوره في السعودية تحت غطاء الحج، استطاع التواصل مع الرياض دون الإشارة إلى قطيعة مع أبو ظبي.

وفرت الرياض له مساحة سياسية لأن السعودية ما زالت تلعب دور الوسيط الإقليمي بينما تدعم برهان سرًا. ومن خلال ميله نحو الرياض، كان ديبي يأمل في تقليل نقاط ضعفه ومنع أي جهة من الهيمنة على قراراته الأمنية.

كان لهذه الاستراتيجية بُعدٌ آخر. لسنوات، تجاهل برهان مرارًا وتكرارًا طلبات ديبي لإجراء محادثات مباشرة. كان الجنرال السوداني يعتقد أن ديبي يُسهّل وصول الأسلحة إلى عدوه عبر الأراضي التشادية. مع ذلك، ينتهز ديبي الفرصة. فباستخدام السعودية كوسيط، يستطيع إنشاء قناة اتصال سرية مع برهان دون أن يُذل نفسه بالتوسل لعقد لقاء. وقد منحه الحج ذريعة مثالية للتواجد في الرياض، حيث يُمكن للوسطاء السعوديين ترتيب لقاء مغلق بهدوء. لم يكن هذا تحولًا في التحالف، بل خطة انتهازية لفتح نافذة اتصال خفية مع الحفاظ على علاقاته القائمة.

جعل الجيش التشادي نفسه هذه المناورة الدقيقة حتمية. اعتمد ديبي على جيش

منقسم على أسس عرقية. فمن جهة، وقف الزغاوة، وهم أبناء عرقه ، الذين شكلوا العمود الفقري النخبوي للجيش التشادي وجهازه الاستخباراتي. شاهدوا قوات الدعم السريع وهي تذبح أبناء جلدتهم عبر الحدود في دارفور، وطالبوا تشاد بالانحياز إلى القوات المسلحة السودانية. ومن جهة أخرى، وقف جنود وقادة عرب تشاديون تربطهم صلات دم عميقة بقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي. لو أمر ديبي جيشه بمقاتلة قوات الدعم السريع، لتمردت القوات العربية أو انشقت. ولو أمرهم بمقاتلة القوات المسلحة السودانية، لانقلب عليه جنرالاته الزغاوة وقتلوه. في اللحظة التي أمر فيها جيشه بعبور الحدود، ستتحول الحرب الأهلية السودانية إلى حرب أهلية تشادية.

لذلك، لم يكن بوسع ديبي استخدام القوة، بل كان عليه اللجوء إلى الدبلوماسية. كانت أولويته القصوى منع اندلاع حرب شاملة على حدوده الشرقية. كان يعلم أن الجيش التشادي يفتقر إلى القوة والتماسك والوحدة اللازمة للتدخل في السودان. وأي محاولة لضرب الجنرال برهان أو الجنرال حميدتي ستؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل التي ستسحق نظامه.

إذا قررت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تحويل المنطقة الحدودية حول أدري أو الطينة أو أم جرس إلى ساحة معركة تقليدية كاملة، فسيفقد ديبي السيطرة تمامًا. فالحرب الحديثة تستخدم الطائرات المسيّرة والمدفعية والصواريخ. ومن شأن معركة كبرى قرب الحدود أن تُسقط صواريخ على القرى التشادية وتجرّ البلاد إلى القتال رغماً عنها. ويتجمع ملايين النازحين الدارفوريين بالفعل على الجانب التشادي. وسيؤدي اندلاع القتال إلى تدفق فوضوي من البشر عبر الحدود، حاملين معهم متمردين سودانيين مسلحين ومقاتلين من قوات الدعم السريع ومعارضين تشاديين مستعدين للزحف نحو نجامينا.

واجهت تشاد أيضًا تدقيقًا دوليًا مكثفًا

وشكاوى لدى المحكمة الجنائية الدولية بشأن دورها المزعوم في الحرب الأهلية السودانية . وقد منح التواصل المباشر مع المملكة العربية السعودية، الوسيط الرئيسي في النزاعات الإقليمية، ديبي قنوات دبلوماسية حيوية لتجاوز هذه الأزمات الحدودية. إذ يمكن للرياض أن تساعد في تخفيف أو إدارة ضغوط المحكمة الجنائية الدولية، مع توفير منبر للمفاوضات غير الرسمية.

هنا برزت أهمية السعودية. فقد وفرت الرياض لديبي غطاءً دبلوماسياً. وكان من شأن اجتماع مباشر بين ديبي وبرهان أن يُثير جدلاً سياسياً حاداً. إذ لم يكن بوسع برهان أن يُظهر نفسه مُتعانقاً مع زعيم سمح بتسليح عدوه عبر الأراضي التشادية. ولكن إذا طلب خادم الحرمين الشريفين اجتماعاً تحت راية الوحدة الإسلامية والسلام الإقليمي، فإن برهان وديبي سيجدان غطاءً سياسياً للمشاركة. بالنسبة لديبي، كانت هذه هي الميزة الحاسمة: إذ يُمكنه التواصل مع برهان دون أن يبدو يائساً، كما يُمكنه أن يُشير إلى الإمارات العربية المتحدة بأن لديه خيارات أخرى.

هناك أيضًا حسابات إقليمية حدودية وراء زيارته. فالنظام الساحلي نفسه يتفكك بسرعة في أعقاب الانقلابات، وتغير التحالفات، وتآكل الترتيبات الأمنية الغربية التقليدية عبر مالي وبوركينا فاسو والنيجر. ولذلك، أصبحت تشاد الآن آخر ركيزة أمنية غربية وخليجية متبقية في المنطقة. وفي هذا السياق، تبرز تشاد بشكل متزايد كإحدى آخر الدول المحورية الاستراتيجية التي تربط وسط أفريقيا بالبحر الأحمر وشمال أفريقيا. لم يكن توقيت زيارة ديبي مصادفة، فقد استغل موسم الحج كغطاء، مستفيدًا من قلق السعودية من الانهيار الإقليمي ليضع تشاد في موقع الشريك الذي لا غنى عنه.

سعت الرياض إلى منع ظهور دولة فاشلة أخرى في هذا الممر، لا سيما مع انتشار عدم الاستقرار في السودان وليبيا في آن واحد. واستغل ديبي هذا الخوف لتعزيز مكانته الجيوسياسية.

مع ذلك، ظلت المخاطر جسيمة، إذ هددت نقطتا ضعف حرجتان بتفجير انهيار تشاد الكامل. تكمن أولى هاتين النقطتين على طول الحدود الشمالية. كانت جبهة التغيير والوئام في تشاد، المعروفة اختصارًا بـ «فاكت» ، جماعة متمردة متمرسة مسؤولة عن اغتيال والد ديبي في أبريل/نيسان 2021. وفي وقت لاحق من ذلك العام، خلف الرئيس الراحل ابنه، محمد إدريس ديبي إتنو، بشكل غير دستوري، وشكّل مجلسًا عسكريًا انتقاليًا لمدة 18 شهرًا. ومنذ ذلك الحين، يكافح هذا النظام الانتقالي الاستبدادي لإدارة العديد من الأزمات المتزامنة، حيث فشل في احتواء التمردات الشمالية، وقمع الانتفاضات الجنوبية، والتصدي لما تبقى من جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (المعروفة باسم بوكو حرام) في حوض بحيرة تشاد، أو معالجة العنف الطائفي المستمر.

في ظل هذه الظروف، لا تزال جماعات متمردة مختلفة، بما فيها جبهة التحرير الوطنية، ومجلس التعاون الإسلامي في تشاد، والقوة المشتركة متعددة الجنسيات، خصومًا عنيدين. إلا أن جبهة التغيير والوئام في تشاد (فاكت)، بقيادة محمد مهدي علي ، تشكل التهديد الأكبر نظرًا لتزايد شعبيتها. تتمركز فاكت على الجانب الآخر من الحدود الشمالية في ليبيا، وتنتظر فرصة واحدة: انشغال الجيش التشادي. فإذا اندلعت حرب على الحدود الشرقية مع السودان، سيُضطر الرئيس ديبي إلى إعادة نشر قواته الخاصة، بما فيها الحرس الرئاسي والدبابات الثقيلة، بعيدًا عن العاصمة والحدود الشمالية. وبمجرد اختراق هذه الدفاعات الشمالية، ستشن فاكت على الأرجح هجومًا آليًا خاطفًا باتجاه نجامينا، مُحاصرةً ديبي في كمين قاتل.

كان العامل الثاني مالياً. فإذا قطعت الإمارات العربية المتحدة تمويلها وتأخر وصول رأس المال السعودي، سيُحرم الجيش التشادي من رواتبه. تاريخياً، كان كل انقلاب في تشاد يُشعل فتيله جنودٌ غير مدفوعي الأجر أو ساخطون. لا يريد السعوديون تشاد هشة، لذا من المرجح أن يحصل على دعم مالي منهم، حتى وإن لم يرق لهم ما اتُهم به منذ عام 2023.

لم تكن رحلة ديبي إلى الرياض حجًا، بل كانت مناورة دفاعية يائسة ومحسوبة بدقة. استغل هيبة الحج والثقل الدبلوماسي للسعودية لبناء جدار سياسي حول حدوده. ومن خلال تأليب قوتي الخليج والجنرالين السودانيين ضد بعضهما البعض، كان يأمل في إبقاء القتال في عمق السودان، بعيدًا عن حدوده. كان ديكتاتورًا هشًا محاصرًا بين عملاقين متناحرين، وكان يراهن على أن هذا الجدار سيمنح نظامه فرصة للبقاء.

* باحثة في مجلة هورن ريفيو

الديماغوجية في السودان: حين تنتصر العاطفة على الفكرة

محمد عمر شمينا

ملخص

تناول المقال ظاهرة «الديماغوجية» في السودان باعتبارها أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في تعقيد الأزمة السياسية المستمرة. ويعرّفها بأنها نمط من الخطاب السياسي يعتمد على إثارة العواطف وتعبئة الجماهير بدلاً من تقديم حلول عقلانية وبرامج واقعية

يشير الكاتب إلى أن الحياة السياسية السودانية، منذ نشأة الدولة الحديثة، كثيراً ما قامت على شعارات عاطفية وصراعات مختزلة بين الخير والشر أو الوطنية والخيانة، بدلاً من النقاش حول قضايا التنمية والمؤسسات. وقد ساهم هذا النهج في إنتاج وعود كبيرة لا تجد طريقها إلى التنفيذ

يوضح أن الديماغوجية لم تكن حكراً على طرف سياسي واحد، بل ظهرت لدى مختلف القوى، سواء في خطاب المركز أو في خطاب الحركات المعارضة، مع توظيف عناصر الهوية والتاريخ والجهة في الصراع السياسي، مما عمّق الانقسام وأضعف التفكير النقدي في المجتمع

يخلص الكاتب إلى أن تجاوز هذه الظاهرة يتطلب تعزيز الثقافة النقدية وبناء مؤسسات قوية ونقاش عام قائم على الوقائع لا الشعارات. كما يؤكد أن الحل لا يكمن في إلغاء العاطفة، بل في عدم السماح لها بأن تحل محل الفكرة، وأن بناء وطن مستقر يحتاج إلى وعي سياسي يتجاوز التبسيط والتعبئة نحو التفكير العقلاني والمسؤول.

من الصعب فهم المأزق السوداني المستمر عبر العقود دون التوقف عند ظاهرة الديماغوجية بوصفها أحد أكثر العوامل تأثيراً في تشكيل الوعي السياسي وإدارة الصراع العام. فالأزمات التي تعاقبت على السودان لم تكن نتيجة ضعف الموارد أو غياب الكفاءات وحدهما، بل ارتبطت أيضاً بطبيعة الخطاب الذي حكم المجال السياسي، وهو خطاب غالباً ما فضّل استثارة المشاعر على بناء الأفكار، وتعبئة الجماهير على تثقيفها، والشعارات الكبرى على البرامج الواقعية.

الديماغوجية ليست مجرد أسلوب في الحديث، بل هي طريقة في ممارسة السياسة تقوم على مخاطبة الانفعالات الجماعية بدلاً من مخاطبة العقل النقدي. وهي تزدهر عادة في المجتمعات التي تعاني من الأزمات الاقتصادية أو الاضطرابات الاجتماعية أو الانقسامات الثقافية، حيث يصبح الناس أكثر استعداداً لتصديق الوعود المطلقة والحلول السريعة. وفي هذا السياق، تبدو التجربة السودانية مثالاً غنياً لدراسة كيف يمكن للخطاب الديماغوجي أن يتحول من أداة تعبئة مؤقتة إلى نمط دائم في الحياة العامة.

منذ بدايات نشوء الدولة الوطنية السودانية ، لم يكن الصراع السياسي في السودان يدور دائماً حول البرامج الاقتصادية أو الرؤى المؤسسية، بل كثيراً ما تم تقديمه باعتباره صراعاً بين الخير والشر، أو بين الوطنية والخيانة، أو بين الشعب وأعدائه المفترضين. وبدلاً من مناقشة المشكلات المعقدة بلغة واقعية، جرى اختزالها في شعارات عاطفية قادرة على حشد التأييد السريع، لكنها عاجزة عن إنتاج حلول مستدامة.

تكمن خطورة الديماغوجية في أنها تمنح الجمهور أو الشعب شعوراً مؤقتاً باليقين. فهي تقدم تفسيراً بسيطاً لمشكلات معقدة، وتحدد عدواً واضحاً يمكن تحميله كل أسباب الفشل، وتعد بالخلاص الكامل بمجرد هزيمة ذلك العدو. غير أن الواقع الاجتماعي والسياسي وكذلك الاقتصادي أكثر تعقيداً من أن يُختزل في هذه الثنائية المريحة. ولذلك غالباً ما ينتهي الخطاب الديماغوجي إلى خيبة أمل جديدة،

تفتح الباب أمام موجة ديماغوجية أخرى تحمل شعارات مختلفة لكنها تعتمد الآليات نفسها.

في السودان، لم تقتصر هذه الظاهرة على تيار سياسي بعينه، بل ظهرت بأشكال متعددة ومتناقضة أحياناً. فقد استخدمت النخب المركزية خطاباً ديماغوجياً لتبرير إحتكار السلطة بإسم الوحدة الوطنية أو حماية الدولة، كما استخدمت بعض الحركات المناهضة للمركز خطاباً ديماغوجياً مضاداً يقوم على تصوير كل مشكلات البلاد باعتبارها نتاج مؤامرة تاريخية لفئة محددة ذات أصول عربية ضد بقية السودانيين. وبين الخطابين ضاعت المسافة الضرورية التي تسمح بفهم الواقع كما هو، لا كما تقتضيه الحاجة إلى التعبئة السياسية.

واللافت أن الديماغوجية السودانية كثيراً ما استندت إلى عناصر الهوية العرق والجهة الثقافة والدين، واخيراً التاريخ. فبدلاً من التعامل مع هذه العناصر باعتبارها مكونات طبيعية لمجتمع متنوع، جرى تحويلها إلى أدوات للصراع السياسي. وهكذا أصبح التاريخ ساحة للاتهام المتبادل أكثر من كونه مجالاً للفهم، وأصبحت الهوية وسيلة للحشد أكثر من كونها إطاراً للتعايش.

إن أحد أهم آثار الديماغوجية هو إضعاف الثقافة النقدية. فالخطاب الديماغوجي لا يحتاج إلى مواطن يفكر، بل إلى جمهور يصفق. وهو لا يشجع طرح الأسئلة الصعبة، بل ينظر إليها باعتبارها نوعاً من التشكيك أو الخيانة. لذلك تميل المجتمعات التي تهيمن عليها الديماغوجية إلى فقدان القدرة على مراجعة أخطائها، لأن كل طرف يعتقد أنه يمتلك الحقيقة الكاملة وأن الفشل سببه الآخر دائماً.

ولعل هذا ما يفسر استمرار كثير من الأزمات السودانية رغم تغير الحكومات والأنظمة والشعارات. فحين تتغير الوجوه بينما تبقى طريقة التفكير نفسها، يصبح التغيير شكلياً أكثر منه جوهرياً. إن المشكلة ليست فقط فيمن يحكم، بل أيضاً في الكيفية التي يُفهم بها الحكم والسياسة والمجتمع.

ولا يعني نقد الديماغوجية الدعوة إلى إلغاء العاطفة من المجال العام. فالعاطفة جزء أساسي من السياسة ومن أي مشروع جماعي. لكن الفرق كبير بين عاطفة تدعم فكرة عقلانية، وعاطفة تحل محل الفكرة نفسها. فالأولى يمكن أن تكون قوة بناء، أما الثانية فتتحول غالباً إلى أداة استقطاب وانقسام.

إن الخروج من الحلقة الديماغوجية يتطلب إعادة الاعتبار للفكر السياسي الجاد، وللنقاش العام القائم على الوقائع لا على الأساطير السياسية والروايات الشعبية. كما يتطلب قبول حقيقة بسيطة لكنها شديدة الأهمية لا توجد جماعة بريئة بالكامل ولا جماعة مذنبة بالكامل، ولا توجد أزمة وطنية يمكن تفسيرها بسبب واحد أو حلها بشعار واحد.

لقد دفع السودان ثمناً باهظاً لهيمنة الخطابات التي تَعِد أكثر مما تستطيع أن تنجز، وتفسر أكثر مما تستطيع أن تثبت. وربما تكون الخطوة الأولى نحو مستقبل مختلف هي الانتقال من سياسة تعتمد على إثارة الجماهير والشعوب إلى سياسة تعتمد على إقناع المواطنين نفسهم، ومن البحث عن أعداء دائمين إلى البحث عن حلول دائمة.

غير أن تجاوز الديماغوجية لا يتحقق بمجرد إدانتها أخلاقياً، بل ببناء بديل فكري ومؤسسي يجعلها أقل جاذبية وأقل قدرة على التأثير. ويبدأ ذلك بإحياء ثقافة السؤال والنقد، وربط الشرعية السياسية بالإنجاز لا بالشعارات، وتعزيز التعليم الذي يُنمّي التفكير التحليلي بدلاً من التلقين، وفتح المجال العام أمام النقاش الحر القائم على الوقائع لا على التعبئة العاطفية. كما أن بناء مؤسسات قوية ومحايدة يظل الضمانة الأهم، لأن الديماغوجية تزدهر حيث تضعف المؤسسات ويغيب الاحتكام إلى القواعد. فكلما أصبحت السياسات قابلة للقياس والمحاسبة، تراجع تأثير الخطابات التي تعيش على الوعود المطلقة والخصومات الرمزية. إن المجتمعات لا تتحرر من الديماغوجية عندما تجد القائد المثالي، بل عندما تبني نظاماً يجعل الحقيقة والنتائج أهم من الشعارات والأشخاص.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يواجهه السودانيون جميعاً هل تكمن أزمتنا الحقيقية في الأشخاص والتيارات التي تعاقبت على السلطة، أم في الثقافة السياسية التي جعلت الديماغوجية أكثر جاذبية من الحقيقة، والشعار أكثر نفوذاً من الفكرة؟ وهل يمكن لأي مشروع وطني أن ينجح ما لم يتحرر الوعي العام من إغراء التبسيط المخلّ، ومن الميل إلى البحث عن منقذٍ فرد أو خصم أبدي؟ أم أن الطريق إلى دولة مستقرة وعادلة يبدأ أولاً بالاعتراف بأن الأزمات المعقدة لا تُحل بالشعارات، وأن بناء الأوطان يحتاج إلى مواطنين يفكرون بقدر ما يحتاج إلى قادة يحكمون.؟

أبكر آدم إسماعيل.. هل تكفي دفاتر الصراع لفهم السودان؟

إبراهيم هباني

ملخص

يتناول المقال المشروع الفكري للمفكر السوداني أبكر آدم إسماعيل، الذي سعى إلى تفسير الأزمة السودانية من خلال جذورها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويشيد الكاتب بكتابه قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان، معتبراً أنه طرح أسئلة جريئة ومهمة حول طبيعة الدولة السودانية واختلالاتها التاريخية.

يرى الكاتب أن أطروحة أبكر حول دور «الجلابة» في تشكيل علاقات السلطة والثروة تحمل جوانب قوية ومقنعة، لكنها لا تكفي وحدها لفهم واقع السودان بكل تعقيداته. فالتجربة السودانية، في نظره، أوسع من أن تُختزل في إطار الصراع بين المركز والهامش أو بين المهيمن والمهمش.

يستند الكاتب إلى تجربته الشخصية في منطقة شمال النيل الأبيض، حيث شهد نماذج للتعايش والانفتاح الاجتماعي والتعليمي. ويستحضر أدوار شخصيات مثل إدريس عبد القادر هباني وإبراهيم هباني اللذين أسهما في بناء فضاء اجتماعي استوعب أبناء مناطق وخلفيات مختلفة دون التركيز على الانتماءات الضيقة.

يخلص إلى أن فهم السودان يتطلب الجمع بين «دفاتر الصراع» و«دفاتر التعايش» معاً. فالصراعات تفسر جانباً من تاريخ البلاد، لكن قصص التعليم والتكافل والاندماج الوطني تفسر أيضاً كيف ظل السودان قائماً رغم أزماته، وربما تكمن الحقيقة الكاملة في المساحة الواقعة بين السرديتين.

من بين المفكرين السودانيين الذين حاولوا تقديم تفسير متكامل للأزمة السودانية، يحتل الدكتور أبكر آدم إسماعيل مكانة خاصة.

فهو لا يكتفي بوصف الصراع، بل يحاول العودة إلى جذوره الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، باحثاً عن الأسباب العميقة التي أنتجت الدولة السودانية الحديثة واختلالاتها المزمنة.

في كتابه « جدلية المركز والهامش.. قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان» يقدم أبكر واحدة من أكثر الأطروحات جرأة وتأثيراً في العقود الأخيرة. وهي أطروحة تستحق الاحترام والنقاش، لا لأنها تقدم الحقيقة النهائية، وإنما لأنها تطرح أسئلة صعبة ظل السودان يتجنبها طويلاً.

غير أن قيمة أي أطروحة فكرية لا تكمن فقط في قدرتها على تفسير الواقع، بل أيضاً في قدرتها على استيعاب الاستثناءات التي يعج بها هذا الواقع.

هنا تحديداً تبدأ أسئلتي مع أبكر.

فحين يتحدث عن الجلابة بوصفهم فاعلاً تاريخياً أسهم في تشكيل علاقات السلطة والثروة، تبدو الحجة متماسكة في أجزاء كثيرة منها. لكن السودان الذي عرفته شخصياً كان أكثر تعقيداً من أن يُقرأ من خلال هذه الزاوية وحدها.

فأنا أنتمي إلى جغرافيا شمال النيل الأبيض، حفيد الناظر إدريس عبد القادر هباني والشيخ إبراهيم هباني. وهناك، في تلك المنطقة التي استقبلت السودانيين من الغرب والشرق والشمال والجنوب، لم يكن الناس يعرفون أنفسهم وفق التصنيفات التي أصبحت شائعة في الأدبيات السياسية الحديثة.

لم تكن الأرض تسأل القادم عن قبيلته، ولم تكن الخلاوى والمدارس تفتش في أصول طلابها.

بل إن الشيخ إبراهيم هباني جعل من التعليم مشروعاً عابراً للجهات، فاستقبل طلاب العلم من مختلف أنحاء السودان، وفتح أمام عدد منهم أبواب الدراسة في مصر وبريطانيا.

كما ارتبط اسم الناظر إدريس هباني بقيادة اجتماعية تجاوزت الانقسامات الضيقة، وأسهمت في بناء فضاء اجتماعي أكثر انفتاحاً مما تصفه كثير من السرديات المعاصرة.

لا أورد ذلك بوصفه رداً على أبكر، وإنما بوصفه سؤالاً على هامش مشروعه الفكري الكبير.

هل كان السودان فضاءً للصراع فقط؟

أم أنه كان أيضاً فضاءً للتعايش؟

هل كانت علاقات الهيمنة هي القصة الوحيدة؟

أم أن هناك قصصاً أخرى عن التعليم والتكافل والحراك الاجتماعي والاندماج الوطني لم تجد مكانها الكافي في دفاتر الصراع؟

ربما تكمن أهمية مشروع أبكر في أنه أعاد فتح ملفات ظلت مغلقة طويلاً. لكن أهمية السودان نفسه تكمن في أنه أكبر من أي تفسير واحد، وأوسع من أي سردية واحدة، وأكثر ثراءً من أن يُختزل في علاقة بين مركز وهامش أو بين غالب ومغلوب.

فإذا كانت دفاتر الصراع ضرورية لفهم ما حدث، فإن دفاتر التعايش ضرورية لفهم كيف بقي السودان قائماً رغم كل ما حدث.

وبين الدفترين، ربما توجد القصة الحقيقية للبلاد.

الأحزاب السودانية
الحاجة إلى نقدٍ ذاتي قبل فوات الأوان

عادل يعقوب أحمدنور

ملخص

تتناول المقالة أزمة الأحزاب السياسية السودانية منذ الاستقلال، حيث لم تنجح في بناء مشروع وطني حديث، بل ساهمت في تعقيد الأزمة السياسية عبر الانقسامات والصراعات وضعف الرؤية الجامعة. كما يشير الكاتب إلى أن هذه الأحزاب لم تكن فقط ضحية للواقع، بل جزءًا من إنتاجه وإعادة تشكيله بشكل سلبي.

يوضح أن أحد أبرز الإشكالات هو بقاء الأحزاب أسيرة الزعامات التاريخية والعائلية، ما جعلها تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية وتقاوم تجديد القيادات، الأمر الذي أبعد الشباب والكوادر الجديدة عن التأثير الحقيقي داخلها رغم دورهم في الحراك السياسي.

يشير الكاتب إلى أن الأحزاب فشلت في معالجة التهميش وبناء دولة تعترف بتنوع السودان، حيث ظلت تدار بعقلية مركزية ساهمت في اتساع الفجوة بين المركز والأطراف، مما غذّى النزاعات المسلحة وأضعف الانتماء الوطني لدى بعض المجموعات.

ويخلص النص إلى أن النقد الذاتي أصبح ضرورة لبقاء الأحزاب، عبر التحول إلى مؤسسات حديثة تعتمد البرامج لا الشعارات، وتستوعب المجتمع وتجاربه، لأن استمرار الوضع الحالي قد يؤدي إلى تراجع دورها وظهور قوى جديدة أكثر ارتباطًا بواقع الناس.

ظلت الأحزاب السياسية السودانية، منذ الاستقلال، تقدم نفسها بوصفها حارسة للديمقراطية وضمير الأمة، حاملة مشاعل الحرية وبوابة الوعي والوطنية، غير أن التجربة التاريخية تكشف أن هذه الأحزاب كانت، في كثير من الأحيان، جزءًا من أزمة الدولة السودانية أكثر من كونها جزءًا من الحل. فالسودان الذي تعاقبت عليه الانقلابات والحروب والانقسامات، لم يسقط فقط بسبب عسكرة السياسة، بل أيضًا بسبب فشل النخب الحزبية في بناء مشروع وطني حديث يتجاوز الطائفية والجهوية والمصالح الضيقة.

إن النقد الذاتي الذي تحتاجه الأحزاب السودانية اليوم لم يعد ترفًا فكريًا، بل ضرورة وجودية. فالأحزاب التي لا تراجع أخطاءها محكوم عليها بإعادة إنتاج الفشل ذاته، مهما تغيرت الشعارات أو تبدلت القيادات.

أولى أزمات الأحزاب السودانية أنها ظلت أسيرة الزعامة التاريخية والعائلية. ففي كثير من الأحيان، تحولت الأحزاب إلى ما يشبه الإرث الاجتماعي، تُدار بعقلية الولاء لا الكفاءة، وبمنطق الطاعة لا الحوار. وبدلًا من أن تكون مؤسسات ديمقراطية حقيقية، أصبحت كيانات مغلقة تخشى التجديد وتقاوم صعود الأجيال الجديدة. لذلك ظل الشباب، الذين صنعوا التحولات الكبرى في الشارع السوداني، يشعرون بأن الأحزاب تتحدث باسمهم لكنها لا تمثلهم فعليًا.

كما أخفقت الأحزاب في إنتاج مشروع وطني جامع يعترف بتنوع السودان الثقافي والإثني والاجتماعي. فمنذ الاستقلال، ظلت النخب السياسية تدير البلاد بعقلية المركز، بينما بقيت الأطراف تعاني التهميش والفقر وغياب التنمية. هذا الفشل التاريخي ساهم في تغذية النزاعات المسلحة، وأضعف الإحساس بالانتماء الوطني لدى كثير من المجموعات التي شعرت أن الدولة لا تعبر عنها.

ومن أخطر أخطاء الأحزاب السودانية أنها كثيرًا ما استعانت بالمؤسسة العسكرية لحسم صراعاتها السياسية، ثم اكتشفت متأخرة أن العسكر حين يدخلون السياسة لا يغادرونها بسهولة. لقد ساهمت القوى المدنية نفسها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إضعاف التجربة الديمقراطية، سواء بالصراعات الحزبية الضيقة أو بالعجز عن إدارة التوافق الوطني.

كذلك عانت الأحزاب من انفصال واضح عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن. فبينما كان الناس يواجهون الأزمات الاقتصادية وتدهور الخدمات والحرب والنزوح والانهيار المعيشي، ظلت بعض القوى السياسية غارقة في معارك جانبية لا تنتمي لواقع معاش الناس، وتحالفات بينية لتقاسم النفوذ والتموضع في قلب السلطة والثروة، لهذا فقدت الجماهير ثقتها تدريجيًا في الخطاب السياسي التقليدي، وبدأت ترى أن الصراع على السلطة أهم لدى النخب من معاناة الشعب نفسه.

غير أن النقد الذاتي الحقيقي لا يعني جلد الذات أو إنكار التاريخ الوطني لبعض الأحزاب، بل يعني الاعتراف بالأخطاء والشجاعة في مراجعتها. فالأحزاب التي تريد البقاء يجب أن تعيد بناء نفسها كمؤسسات حديثة تقوم على الديمقراطية الداخلية، والشفافية، وتجديد القيادات، وإشراك الشباب والنساء، والانفتاح على قضايا المجتمع الحقيقية بعيدًا عن الخطابات القديمة.

تحت وطأة هذه الحرب تصدعت كثير من القناعات والولاءات الحزبية القديمة، وصارت الشعارات مجرد لافتات من قطعة قماش مهترئة، لا تسمن ولا تغني عن الحقيقة شيئًا، وفقد المواطن الثقة في زعامات كانت مرجوة.

إن السودان بعد الحرب لن يكون كما كان قبلها. فحجم الدمار والانقسام يفرض على الجميع إعادة التفكير في شكل الدولة والسياسة والعلاقة بين المركز والهامش. وإذا لم تدرك الأحزاب السودانية هذه الحقيقة، فإنها قد تجد نفسها خارج التاريخ، بينما تنشأ قوى جديدة أكثر التصاقًا بالواقع وأكثر قدرة على التعبير عن تطلعات الناس.

فالسودان الآن يحتاج إلى أحزاب برامجية تخاطب حاجة المواطن البسيط لا خطابات أيديولوجية تعمق من الانقسام المجتمعي.

السؤال الذي ينبغي أن تواجهه الأحزاب السودانية بشجاعة هو: هل تملك القدرة على مراجعة نفسها فعلًا، أم أنها ستواصل الدوران داخل الحلقة القديمة ذاتها؛ انقسام، تحالف مؤقت، صراع على السلطة، ثم سقوط جديد؟

للإجابة على هذا السؤال، على الأحزاب تفكيك المنظومة التي تكبلها وتستسهل الإجابة على الأسئلة العميقة،

فالأوطان لا تنهار فقط بسبب الحروب، بل أيضًا حين تعجز نخبها عن التعلم من أخطائها.

لا تُطفئوا ما أبقته الحرب حيّا: المراكز الخارجية طوق نجاة للتعليم العالي في السودان

د. محمد البراء حسن

ملخص

يستعرض المقال أوضاع التعليم العالي في السودان خلال الحرب، مشيراً إلى أن الجامعات تمكنت من الاستمرار بفضل مرونتها وتبنيها حلولاً مختلفة، أبرزها فتح مراكز داخل السودان وخارجه. ويرى الكاتب أن هذه الخطوة لم تكن خياراً مخططاً بقدر ما كانت استجابة ضرورية للظروف، وأسهمت في استمرار العملية التعليمية وتخريج الطلاب

يؤكد أن إنشاء المراكز الخارجية للجامعات السودانية يمثل امتداداً لتجارب سابقة في التدويل والشراكات الأكاديمية، وليس خروجاً عن المألوف. كما يوضح أن هذه المراكز ساعدت في استيعاب الطلاب والكوادر، ووفرت استقراراً نسبياً للتعليم في ظل الحرب، إضافة إلى أنها ربطت بعض البرامج بسوق العمل الإقليمي، خاصة في دول الخليج

ينتقد الكاتب الدعوات لإغلاق هذه المراكز وإعادة الطلاب إلى الداخل، معتبراً ذلك قراراً غير مناسب في ظل عدم الاستقرار. ويرى أن العدالة التعليمية الحديثة تقوم على تنوع المسارات التعليمية، وأن النماذج العالمية تؤكد أهمية التعليم العابر للحدود والجامعات الشبكية كحلول مرنة في أوقات الأزمات

يخلص إلى أن استمرار وتطوير المراكز الخارجية يجب أن يتحول إلى استراتيجية طويلة المدى، لا مجرد حل مؤقت. فهذه المراكز يمكن أن تسهم في الحفاظ على الكوادر، ودعم الاقتصاد الجامعي، وتقليل هجرة العقول، وربط التعليم بسوق العمل الدولي، بما يجعلها فرصة لإعادة بناء التعليم العالي السوداني على أسس أكثر مرونة واستدامة.

ومن وجهة نظر أخرى مهمة جدا نجد أن دول الخليج تمثل أحد أهم أسواق العمل للسودانيين، وربما تفوق السوق المحلي في قدرتها الحالية على استيعاب الخريجين فوجود الطلاب في هذه البيئة يتيح لهم الاحتكاك بسوق عمل حقيقي وبناء شبكات مهنية وفهم لمتطلبات التوظيف العالمية

على الرغم من نجاح بعض الجامعات السودانية في الاستجابة للظروف التي طرأت بسبب الحرب اللعينة، وتمكنها من مواصلة العملية الأكاديمية بما توفر من إمكانيات، إلا أن هذا النجاح كان إلى حد كبير ثمرة للاستقلالية المؤسسية التي فرضتها الظروف على الجامعات. فقد طورت كل جامعة و بشكل مستقل حلولا تتناسب مع موقعها الجغرافي وإمكانياتها ومدى تأثرها بالحرب.

لم تكن هذه المرونة نتاج سياسة مقصودة بل أملتها طبيعة المرحلة الاستثنائية فغدت الاستقلالية طوق نجاة حقيقياً للجامعات إلى جانب عوامل أخرى لا تقل أهمية من بينها التزام أعضاء هيئة التدريس و الطلاب وتضحياتهم من أجل استمرار العملية التعليمية.

وعند النظر إلى هذه المرحلة في سياق تاريخ التعليم العالي السوداني يمكن اعتبارها اختباراً حقيقياً للاستقلالية الجامعية وقد نجحت فيه الجامعات ولا سيما الحكومية منها مستفيدة من هامش حرية لم يكن متاحاً في الظروف العادية. فقد بادرت إلى فتح مقرات في مواقع متعددة داخل السودان ثم توسعت بإنشاء مراكز خارج السودان وفقاً لإنتشار الطلاب و أعضاء هيئة التدريس فأسهمت تلك المراكز في تخريج أعداد معتبرة من الطلاب وفي الحفاظ على الكوادر الأكاديمية التي واصلت عملها واهتماماتها العلمية بل إن بعض هذه المراكز اضطلع بدور المقر الرئيسي للجامعة في فترات معينة فباشرت منه الجامعات الوظائف الرئيسية.

ولم يكن هذا التوجه خروجاً عن المألوف بل امتداداً لتجارب راسخة في تاريخ التعليم العالي السوداني حيث عرفت الجامعات نماذج للمراكز الخارجية والشراكات العابرة للحدود دون أن ينعكس ذلك سلباً على جودة التعليم أو على كفاءة الإدارة الأكاديمية.

تاريخياً عمدت جامعات إقليمية عديدة إلى إنشاء مراكز لها في الخرطوم كما أن بعض الجامعات التي تتخذ من العاصمة مقراً رئيسياً أنشأت بدورها فروعاً أو مراكز خارجها. وإلى جانب ذلك، شهد السودان نماذج من الشراكات العابرة للحدود حيث نفّذت بعض الجامعات برامج أكاديمية لا سيما على مستوى الدراسات العليا من خلال مراكز خارجية أو اتفاقيات تعاون دولي. هذه التجارب التي حكمت بلوائح أكاديمية وتنظيمية واضحة وصارمة لم تُفضِ إلى إضعاف جودة التعليم بل أظهرت قدرة المؤسسات السودانية العريقة على التكيّف المؤسسي مع المتغيرات و الحفاظ على معايير الاعتماد والحوكمة الأكاديمية. و الجدير بالذكر و في سياق الاستدلال التاريخي تجربة فرع جامعة القاهرة بالخرطوم (1956–1993)، والتي جاءت في فترة استقرار نسبي وكانت تعبيراً عن تبادل ثقافي ومعرفي رفيع المستوى بين السودان و مصر ومثالاً مبكراً على التدويل الأكاديمي في السياق السوداني باعتبار أن السودان هو الدولة المضيفة هنا.

وقد أسهمت تلك الخبرات التنظيمية المتراكمة في تسهيل إنشاء المراكز الخارجية استجابة لظروف الحرب فكان لبعض هذه المراكز أثر تعدى هدف التبادل المعرفي و الثقافي و امتد الى تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي للجامعات داخل السودان وفي مقارها الرئيسية فضلاً عن دورها تلك المراكز في دعم استقرار كثير من النازحين سواء من المنتمين للتعليم العالي أو غيرهم. فقد وفّرت هذه المراكز فرص عمل لعدد من السودانيين أثناء تلك الفترة، وشكّلت ملاذاً آمناً و أملا لكثير من الطلاب و الأسر .

الآن وفي ظل استمرار حالة عدم الاستقرار في السودان، يصبح قرار إلزام الجامعات بإغلاق مراكزها الخارجية وإعادة الطلاب للدراسة داخل السودان قرارا غير موفق من الناحية الأكاديمية والإنسانية والتنموية. فالتعليم العالي في زمن الأزمات لا يمكن إدارته بعقلية المركز الواحد أو الواقع الموحد لأن ظروف الطلاب والأسر وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات لم تعد متساوية.

فمن منظور العدالة التعليمية الحديثة، نجد أن العدالة لا تعني فرض نموذج واحد على الجميع بل تعني توفير مسارات متعددة تضمن حق الوصول إلى التعليم وفق اختلاف السياقات.

فمن منظور الجامعة الحديثة فإن مفاهيم مثل التدويل Internationalisation والتعليم العابر للحدود Transnational Education والجامعة

الشبكية Networked University تشير إلى أن الانتشار الجغرافي والشراكات الدولية والمراكز الخارجية ليست مؤشراً على ضعف المؤسسة بل يعكس مرونتها وقدرتها على التكيف. وقد استفادت كثير من الجامعات العالمية من وجودها في مناطق مثل الخليج وآسيا. ليس فقط كمصدر للدخل بل كأداة لتعزيز السمعة الأكاديمية وبناء رأس المال البشري وربط التعليم بسوق العمل العالمي.

وعليه فإن وجود مراكز جامعات سودانية في الدول العربية وأفريقيا خاصة في ظل ظروف الحرب ينبغي أن يُنظر إليه كفرصة تدويل استراتيجية و مخرج للشباب السودانيين الموجودين في تلك البلاد ليعينهم على مواصلة تعليمهم. الجامعات تعلم تمام العلم مدى صعوبة موافقة الدول على إقامة مراكز لجامعات أجنبية في بلدانها، فكان سماح الدول العربية و الأفريقية للجامعات السودانية باقامة مراكز لها بمثابة تضامن تشكر عليه تلك الدول و التي سمحت للجامعات السودانية بتدريس جميع برامجها دون استيفاء الشروط القاسية للتعليم العالي في الدولة المضيفة حتى في البرامج الطبية و الهندسية و برامج القانون. هذه الفرصة التي وفّرتها الدول المستضيفة ينبغي ألّا يُحرم منها أبناء السودانيين وأعضاء هيئة التدريس والباحثون والجامعات بقرار مركزي في الوقت الذي تُبدي فيه دول عديدة تضامنها مع السودانيين وتعمل على دعمهم في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

ومن وجهة نظر أخرى مهمة جداً نجد أن دول الخليج تمثل أحد أهم أسواق العمل للسودانيين، وربما تفوق السوق المحلي في قدرتها الحالية على استيعاب الخريجين فوجود الطلاب في هذه البيئة يتيح لهم الاحتكاك بسوق عمل حقيقي وبناء شبكات مهنية وفهم لمتطلبات التوظيف العالمية و التي لا توفرها المناهج الحالية في جميع الجامعات السودانية بلا استثناء.

التعليم لا يقتصر على اكتساب المعرفة بل يمتد إلى توسيع فرص الأفراد في تحقيق حياة منتجة وكريمة وهذا ما توفره هذه البيئات التعليمية المفتوحة.

هذه المراكز حافظت على عدد مقدر من العقول السودانية التي يمكن أن تدعم تطوير الجامعات الأم مستقبلاً. فإغلاق هذه المراكز قد يؤدي إلى فقدان هذه العقول، كما أنه يمكن أن يدفع العديد من الأسر إلى إخراج أبنائها من التعليم السوداني أو التوجه إلى بدائل تعليم عالي غير سودانية، فضلا عن فقدان فرص استقطاب طلاب دوليين لتلك الجامعات او طلاب الدراسات العليا السودانيين المقيمين في تلك الدول.

فرض قرار مركزي موحّد يتعارض مع مبادئ التعليم العالي الحديث ويقوّض دور الجامعة كمؤسسة مستقلة ويجعلها أكثر خضوعا للقرار السياسي بدلاً من القرار الأكاديمي المبني على الأدلة.

فالجامعات ليست مضطرة للعودة إلى مقارها داخل السودان وإغلاق مراكزها الخارجية؛ إذ يمكنها تبني نموذج التعليم الهجين متعدد المواقع Multi-site Hybrid Model، الذي يجمع بين الحرم الجامعي الرئيسي و الحرم الجامعي الخارجي. هذا النموذج يسهم في:

- الحفاظ على الكادر الأكاديمي و يقلل من أثر هجرة العقول
- توفير مصادر دخل مستدامة للجامعات
- دعم البنية التحتية للجامعات السودانية و بالأخص المساعدة في تطوير المناهج و التعليم الألكتروني لمواكبة مطلوبات سوق العمل الاقليمية على الأقل
- و أخيرا تعزيز الارتباط بسوق العمل الدولي و تنفيذ برامج التبادل الطلابي بحيث يمكن أن يدرس الطالب فصل دراسي أو عام دراسي كامل

في الخارج في أحد مراكز الجامعة الخارجية.

تشير التجارب في التاريخ القريب مثل تجربة أوكرانيا خلال الحرب إلى أن استمرارية التعليم العالي تتحقق عبر توسيع البدائل لا إلغائها و ذلك من خلال التعليم الإلكتروني و الشراكات الدولية والمقار البديلة.

في حال السودان، إن الحاجة إلى هذه المراكز الخارجية اليوم لا يقتصر على تلبية متطلبات الطلاب فحسب بل يمتد لإعادة بناء الثقة في مؤسسات التعليم العالي السودانية في ظل التراجع الحاد في الإقبال عليها من الأسر السودانية وارتفاع معدلات التسرب وهجرة العقول منذ اندلاع الحرب. وتشير المؤشرات و الإحصاءات المدعومة بشهادات أكاديميين و أعداد الطلاب المقبولين للعامين السابقين إلى فقدان أعداد كبيرة من الطلاب من منظومة التعليم العالي حوالي 500 الف طالب على أقل تقدير وهو ما ينذر بفجوة خطيرة في رأس المال البشري اللازم لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب.

لذلك يمكن للجامعات السودانية أن تحوّل وجودها خارج السودان من استجابة ظرفية إلى استراتيجية تحول مؤسسي طويلة المدى وذلك عبر عدد من المسارات المتكاملة.

أولا: تطوير نماذج الحرم الجامعي العابر للحدود Transnational Campuses التي تلتزم بالمعايير الدولية للجودة مع مواءمة البرامج الأكاديمية لاحتياجات أسواق العمل العالمية.

ثانيا: بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية و الأفريقية بما يتيح برامج مشتركة ودرجات مزدوجة ويعزز من قابلية الاعتراف الدولي بالمؤهلات السودانية.

ثالثا: استقطاب الكفاءات السودانية المهاجرة للعمل ضمن هذه المراكز بما يسهم في الحد من استنزاف العقول وتحويله إلى ما يعرف بالهجرة الدائرية الداعمة للتنمية.

كما يمكن استثمار هذه المراكز كمنصات للبحث التطبيقي المرتبط بقضايا إعادة البناء والتنمية في السودان من خلال إنشاء مراكز بحثية مشتركة تموَّل جزئيا من شركاء إقليميين وتُوجَّه مخرجاتها لخدمة الأولويات لما بعد إنتهاء الحرب خصوصا بعد انهيار بنية البحث العلمي في معظم المراكز البحثية في الجامعات و في المركز القومي للبحوث.

يتطلب نجاح هذه الرؤية تعزيز الأسس التنظيمية عبر تحديث اللوائح الأكاديمية وضمان جودة البرامج وتبني سياسات شفافة لإدارة هذه المراكز. وبهذا النهج يمكن للتعليم العالي السوداني أن يحوّل أزمته الراهنة إلى فرصة لإعادة التشكل على أسس أكثر مرونة و مواكبة.

ومن زاوية استقلالية الجامعات Institutional Autonomy، بوصفها أحد أعمدة الحوكمة في التعليم العالي الحديث، كان الأجدر بالوزارة وفي ظل غياب الجهة المُشرعة وهي المجلس القومي للتعليم العالي أن تتجه إلى وضع لوائح تنظيمية مؤقتة ومعايير جودة واضحة عبر لجان مكونة من الجامعات نفسها، ثم تترك للجامعات مساحة اتخاذ القرار وفقا لظروفها مع تقديم الدعم اللازم لخياراتها لا سيما الجامعات الحكومية التي تظل أقل تمتعا بالاستقلالية مقارنة بنظيراتها الخاصة.

وعلى هذا الأساس كان ينبغي أن يُبنى قرار إغلاق المراكز الخارجية على سؤال محوري: كيف نجعل التعليم العالي متاحا للطلاب السودانيين ومستمرا في زمن الحرب؟

فمن الواجب على الأكاديميين وفي ظل هذا التباين الحاد في ظروف جميع شركاء العملية التعليمية أن يطرحوا تساؤلات علمية جوهرية تتعلق بمؤشرات السلامة والبيئة الملائمة و إحتياجات الطلاب لاستمرار العملية التعليمية هذه الاحتياجات تتجاوز حدود احتياجات الطالب في قاعة الدراسة خصوصا في مثل هذا الظرف الذي مر على السودانيين.

ختاما، إن المراكز الخارجية للجامعات ليست بديلا دائما لكنها ضرورة مرحلية فرضتها ظروف الحرب وأثبتت جدواها بوضوح. وإن إغلاقها في هذا التوقيت لا يعني سوى تقليص ما تبقى من مرونة في النظام التعليمي وتعريض الطلاب وأسرهم لضغوط إضافية لا مبرر لها فضلا عن إهدار فرصة استراتيجية لبناء تعليم عالٍ أكثر انفتاحا وقدرة على التكيف مع الأزمات. لذلك فان إعادة النظر في قرار إغلاق جميع المراكز الخارجية وتبني نموذج مرن ومتعدد المسارات يمثلان خطوة ضرورية للتعليم العالي في السودان تعينه على المواكبة و الإسهام في بناء رأس مال بشري سوداني يدعم إعادة إعمار الدولة مستقبلا. آمل أن تستجيب إدارات الجامعات وعلى رأسها جامعة الخرطوم لأصوات الطلاب المطالبة بالاستمرار في المراكز الخارجية وأن تعمل بجدية على استثمار فرصة وجود المراكز الخارجية و التي طالما سعت إليها قبل الحرب ولم تنلها.

أجيال السودان وإهمال التعليم (15)

تعليم الكبار... حين يتعلم الجيل ليُعلّم جيلاً آخر

عثمان يوسف خليل

ملخص

يركز المقال على أهمية تعليم الكبار ومحو الأمية باعتبارهما ركيزة أساسية لأي نهضة مجتمعية. فالتعليم لا يمنح الفرد القدرة على القراءة والكتابة فحسب، بل يفتح أمامه آفاق الوعي والمعرفة والمشاركة الفاعلة في المجتمع

يؤكد الكاتب أن أثر تعليم الكبار يمتد إلى الأسرة بأكملها، إذ يصبح المتعلم أكثر قدرة على دعم تعليم أبنائه واتخاذ قرارات أفضل في حياته اليومية. ومن هنا تنشأ علاقة مباشرة بين تعليم الآباء وبناء أجيال أكثر تعلماً ووعياً

كما يبرز دور التعليم في التوعية الصحية والاجتماعية، حيث يساعد الأفراد على فهم حقوقهم والتعامل مع القضايا الصحية والمعيشية بوعي أكبر. لذلك لا يُنظر إلى تعليم الكبار كمشروع تعليمي فقط، بل كمشروع إنساني وتنموي شامل

يدعو الكاتب إلى تطوير برامج مرنة وقريبة من الناس تراعي ظروفهم، مع إزالة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالأمية. ويخلص إلى أن النهضة قد تبدأ أحياناً من تعليم الكبار، لأن تعلم الأب أو الأم ينعكس إيجاباً على الأسرة والمجتمع بأسره.

قبل أن نذهب إلى الحديث عن التعليم الرقمي، ربما علينا أن نتوقف عند قضية أقدم... لكنها لا تقل إلحاحًا:

تعليم الكبار ومحو الأمية.

يقينًا أن هذا الملف، رغم بساطته الظاهرة، يحمل في داخله مفتاحًا مهمًا لأي نهضة حقيقية. لأن الإنسان المتعلم لا يغيّر نفسه فقط... بل يغيّر من حوله.

لماذا تعليم الكبار مهم؟

نحن حين نتحدث عن محو الأمية، لا نتحدث فقط عن القدرة على القراءة والكتابة، بل عن فتح نافذة كاملة على العالم.

الإنسان الذي يتعلم:

- يصبح أكثر وعيًا بحياته.
- أكثر قدرة على اتخاذ القرار.
- أكثر مشاركة في مجتمعه.

والأهم من ذلك، أنه يصبح قادرًا على دعم تعليم أبنائه.

وهنا تتضح الفكرة الأساسية:

الإنسان المتعلم... يبني جيلًا متعلمًا.

إن الأمية ليست جهلًا فقط... بل عزلة. فالشخص الذي لا يقرأ ولا يكتب، لا يُحرم من المعرفة فقط، بل يُعزل عنها. وكذلك، وهو الأخطر، أنه بالطبع لا يستطيع متابعة الإرشادات الصحية، ولا حتى فهم حقوقه، ولا التعامل بسهولة مع متطلبات الحياة الحديثة.

لهذا، فإن تعليم الكبار ليس مشروعًا تعليميًا فقط، بل مشروع إنساني واجتماعي شامل.

التثقيف الصحي والتوعوي... أثر مباشر

من أهم ما يقدمه تعليم الكبار، هو فتح باب التوعية:

- فهم أساسيات الصحة والوقاية.
- التعامل مع الأمراض بوعي.
- معرفة أهمية التعليم للأبناء.
- المشاركة في قضايا المجتمع.

وهنا يصبح التعليم أداة لحماية الإنسان، لا مجرد وسيلة للمعرفة.

بين الحكمة القديمة والواقع اليوم

كنا نسمع ونحن صغار:
«اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد».

وربما لم نكن ندرك وقتها عمق هذه العبارة. لكنها اليوم تبدو أكثر واقعية من أي وقت مضى.

فالتعلم لا يرتبط بعمر، ولا يتوقف عند مرحلة.

كما كنا نسمع أيضًا:
«اطلبوا العلم ولو في الصين».

وكانت الصين، في خيالنا آنذاك، أبعد من القمر. لكن المعنى لم يكن في المسافة، بل في الإصرار:

أن المعرفة تستحق السعي، مهما كانت بعيدة.

ما الذي نحتاجه اليوم؟

إن تعليم الكبار في السودان يحتاج إلى نظرة جديدة:

- برامج مرنة تناسب ظروف العمل والحياة.
- مراكز قريبة من الناس، لا بعيدة عنهم.
- ربط التعليم بحاجات الحياة اليومية.
- استخدام وسائل بسيطة ومباشرة.

والأهم:

إزالة الحرج الاجتماعي المرتبط بالأمية، لأن كثيرين لا يتعلمون... ليس لعدم الرغبة، بل خوفًا من نظرة الآخرين.

في النهاية... من أين تبدأ النهضة؟

ربما نظن أن البداية دائمًا مع الأطفال، وهذا صحيح جزئيًا. لكن أحيانًا، تبدأ النهضة حين نُعيد تعليم الكبار.

وحين يتعلم الأب، تتغير نظرة البيت.
وحين تتعلم الأم، يتغير مستقبل الأسرة.
وحين يتعلم المجتمع، تتغير وجهته كلها.

التعليم، يا سادتي، لا عمر له... ولا بداية واحدة له.

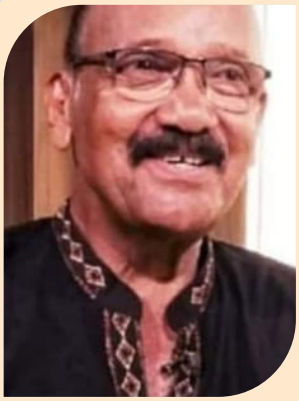

الاتجاه الخامس

البايظ يفتح

د . كمال الشريف

ملخص

ينتقد المقال ما يسميه "تكرار مبادرات" يقودها الفريق عبد الفتاح البرهان، معتبرًا أنها لا تمثل تحولًا حقيقيًا في المشهد السوداني، بل إعادة إنتاج لمسارات سياسية سابقة ارتبطت – بحسب الكاتب – بانقلابات وأحداث عنف كبيرة أدت إلى سقوط ضحايا وتدمير واسع خلال سنوات الحرب والصراع

يشير إلى أن هذه المبادرات تأتي في سياق استمرار الحرب وتفاقمها، وأنها – من وجهة نظر الكاتب – لم تنجح في وقف الانهيار، بل ساهمت في تعقيد المشهد عبر إعادة تقديم ترتيبات سياسية تُتهم بأنها تعيد تمكين قوى النظام السابق بوسائل جديدة، ما يفاقم فقدان الثقة لدى الشارع السوداني

يذهب الكاتب إلى أن طبيعة الحرب في السودان أصبحت مرتبطة بتداخلات إقليمية ودولية معقدة، حيث يرى أن استمرار الصراع يخدم أطرافًا مختلفة لها مصالح اقتصادية وسياسية، ما يطيل أمد الأزمة ويجعل الحلول الداخلية أكثر صعوبة، ويفتح الباب أمام سيناريوهات خارجية لإدارة المرحلة

يخلص إلى أن هذه المبادرات، بحسب رؤيته، لا تقود إلى نظام مدني مستقر، بل إلى إعادة تدوير أزمات الحكم والصراع، مع تحذير من أن غياب مشروع وطني جامع قد يدفع البلاد نحو أنماط حكم مفروضة أو غير مستقرة، بينما يظل السودانيون في انتظار حل حقيقي يوقف الحرب ويؤسس لدولة مستقرة.

البرهان يقف محلك سر بالنسبة لأية وضع جديد في السودان

الرجل وقع وثيقة بعد أن حرقت أو أعدم خلال فترته الأولى أكثر من 4 ألف شاب وشابه ما بين قتيل ومفقود ومحروق وغريق أمام مكتبه

وعاد وكون وثيقة الدستورية وانقلب عليها وقتل 120 شاب في 6 ساعات رفضوا انقلابه عليها

عاد يتلمس من جديد أن يعود ليموت المزيد ووقف مصرحاً بأنه أجاز وصاغ اتفاقاً إطارياً هو الأمثل لحكم البلاد ولعودة المدنية والديمقراطية والحرية

وانقلب عليها هذه المرة بحرب ضروس قتل فيها أكثر من 250 ألف مواطن غير الخسارات الأخرى.

والخسارات التي كانت متوقعة أو غير متو قعة

خسارات كانت بتنظيم عصابي دقيق

تنظيم بواسطة أجهزة أقمار صناعية وآخر بواسطة أجهزه إلتقاط عالية

تنظيم باتفاق مابين الداخل والخارج تنظيم يعرف خارطه كوابل الكهرباء وخزانات الذهب وأوراق الأراضي ومتاحف الخرطوم وعينات المحاصيل وتجاربها في السودان

هذا تنظيم آخر لا يعرفه من يقول عن الحرب (الحربه)

هذا نوع جديد من الحروب أدخله البرهان في السودان

وحرقت المنظومه السودانية بأكملها .

والآن يحاول من جديد إعادة اوراق سبق أن حرقت عند أهل السودان والناس لا تقبل من كان شريكاً في دمار سابق ومن عدواً لثورة فقد فيها الناس الآلاف من الشباب

وهذه هي المبادرة الرابعة التي يقدمها البرهان منذ أن قتل الاولاد أمام مكتبه

وهي نفس الورقة التي يحاول أن يحلل فيها عودة أفراد النظام الكيزاني بجيل جديد وبنفس الآليات

وهذا سوف يجعل المجتمع الدولي أو الدول أو الشركات أو الجماعات التي تشارك في استثمارات الحرب باطالة زمن الحرب

ويأتي زمن آخر تفرضه قوة أخرى لحكم السودان قد يكون بنفس ماحدث في سوريا أو تخرج الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة بدعم جماعة تحت مظلة الإنسانية وتصبح هذه الجماعة دولة والخ ما يعرف الناس عن تجارب أخرى

ونحن ننتظر البايظ من مبادرات البرهان حتي تفتح لنا درباً للمسير وراء الشمس

وكل مبادارات البرهان مكرره ويرحب بها نفس المجموعة التي تدور في فلك نظام استمثاري لأفراد ودول داعمة وليست جماعات تعمل من أجل استرداد حقوق الناس أو قيام نظام دستوري مؤسسي لحكم البلاد

ومبادرات الوجع التي يعلنها البرهان كما يقول تبعدنا تماماً من نظام عالمي مستقيم وتقودنا الي نظام آخر تقوده مافيات في كل المجالات

ونظرية حريق مباديء ثوره قد تبدو سهله ولكنها سوف تولد حروب متكررة لعدم ظهور الأشخاص الرافضين للمشروع الثوري علناً وبنفس نظام عمل العصابات يعملون المعارضين في الدول الي حكام بالوكالة.

حكاية من بيئتي (35)

مطر اليقين

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يتناول النص قصة الشاب «عمر» الذي ينتقل من قريته إلى المدينة بحثاً عن العمل، ليصطدم بواقع مختلف قاسٍ يتمثل في ضيق المعيشة، والازدحام، وفقدان الإحساس بالراحة، خاصّة في ما يعرف بـ«بيت العزّابة» حيث يعيش العمال في ظروف صعبة.

مع مرور الوقت، يبدأ عمر في ملاحظة الفارق بين حياة الريف والمدينة، حيث تتحول المدينة إلى فضاء يرفع سقف التوقعات ويجعل الفقر أكثر إيلاماً عبر المقارنة المستمرة مع مظاهر الثراء والاستهلاك، بينما في الريف يكون الفقر أبسط وأقل قسوة نفسياً.

يتعرف عمر على شخصية بائع الشاي البسيط الذي يعكس مفهوم «اليقين» والرضا الداخلي، حيث يرى أن الفقر الحقيقي ليس في قلة المال بل في التطلع المستمر لما يملكه الآخرون، ما يمنحه رؤية مختلفة للحياة ومعنى القناعة.

يخلص النص إلى أن عمر يقرر العودة إلى قريته بعد أن يدرك أن المدينة لم تمنحه ما يبحث عنه من استقرار نفسي، خاصة مع اندلاع الحرب التي جعلت الحدود بين الريف والمدينة تتلاشى، ليبقى «مطر اليقين» رمزاً للتحول الداخلي وفهم أعمق للحياة.

ـ إنت يا أحمد المِحِل الملان ناس داك شنو؟
ـ كافتريا
ـ ببيعوا فيها شنو؟
ـ تمباك ونعلات.
ولما ضحكت المجموعة أدرك (عمر) أنها مطر السخرية التي لم تتوقف منذ وطأت قدماه المدينة. ولسوء حظه كان أول مستقبليه ابن خالته طويل اللسان (أحمد)، الذي يسخر من نفسه وممن حوله في كل الأوقات. وكان (بيت العزّابة)، ثاني صدمات المدينة التي ستلاحقه لشهور. الغرف الضيقة المكدّسة ببشر يسابقون الشمس للخروج، وبعضهم يؤوب بعد أن يتوغل الليل في ثلثه الأخير، ومنهم من لا يرى البيت إلا في مثل هذا اليوم من الأسبوع، ولولا أنها (جمعة المسلمين) لما تفرغوا ليذهبوا به إلى حيث سيلتقي بمن سيعمل لديه في متجره في أحد الأحياء الطرفية. كانوا قد بشروه بأنه سيجد في بيت العزابة الآخر رفيق طفولته الذي سبقه بسنوات إلى المدينة. وحين وصل وجده في منتصف الفناء الصغير منكباً على طست مهلهل، فهرع إليه بيديه الغارقتين في رغوة الصابون، ليتعانقا طويلاً، فيما انشغل الآخرون بتحية من يشغلون ظلال الغرفة والجدران.

تفرس في وجه صديقه بحثاً عن ذلك البريق والشغف خلف الضحكات والأسئلة التي لا تنتظر إجابات، فلم يجده. فأيقن أكثر أن هناك شيء يغيّر الناس هنا. والشاهد أنهم حين تحلّقوا حول ذلك الطبق الكبير لم يحس أنهم يستطعمون ما يأكلونه كما لو كانت وجبة هناك، ولكأنهم يؤدون واجباً، أو يمارسون عادة يومية، كما عبّر أحدهم..

ـ والله بقينا قدر ما (نصلّح) الفول ده نلقاهو ياهو الفول ذاتو.

تذكر مقولة أبيه حين كان يحاول إثناءه عن السفر..

ـ يا ولدي والله الجوع هناك أكتر من هنا، وحسو أعلى، وقرصتو توجع أكتر. هنا بنجوع نعم، بس جوعنا حدو قريب، وصوتو واطي. الجوع هنا عادي زيّو زي أي شي في حياتنا، إلا جوع المدينة ياهو (الجوع الكافر) ذاتو.

بدا يفهم حديث أبيه الذي لم يكن يقصد جوع البطن، إنما جوع الروح. بعد الشهر الخامس له بين أربعة جدران لا يغادرها إلا لماماً. يمشي طول النهار والليل بين أرفف المتجر، وبين قدرة الفول في الخارج. لا يجلس إلا ليعبئ الفحم، أو ينظف كمية الفول المعدة لليوم، أو ليغسل القدرة. وله من حقوق إراحة الجسد مقداراً يسيراً يقضيه كيفما شاء في (بيت العزابة) القريب من متجرهم..

ـ لماذا تتشابه هذه البيوت الى هذا الحد؟ ولماذا تتشابه عيون الناس فيها؟ ذات (المسكنة) المرسومة في عيون المتسولين والمتسولات يعبرونه الى الطرقات وتقاطعاتها، أو يقفون عنده قليلاً، وبينهم من لا يرضى برغيف الخبز الحاف، وبقايا الوجبات.

مثل هؤلاء في قريته لا يلفتون الأنظار، لأنهم يشبهون الجميع.

هو لم يدرك أن المدينة ترفع سقف التوقعات عبر المشاهدة اليومية للمترفين، وعبر الإعلانات، ونمط الحياة، ووسائل التواصل، ويزيد فيها الجوع لمشاهدة أرتال الأطعمة عبر البوابات والجدران الزجاجية، ونوافذ السيارات الفارهة، أو في الأيدي، أو حتى ما يتم رميه في حاويات النفايات. ففي المدينة الثراء يُعرض (باستفزاز) في الواجهات. حيث الاستهلاك معيار نجاح.

هنا يتحول الجوع إلى صخب، وتتسع الفجوة بين الحلم والواقع. ما يعني أن الفقر في المدينة يعني للبعض شعور دائم بأنك متأخر عن الآخرين. الأمر الذي يجعل الانسان في حالة توتر دائم بين ما يراه عند الآخرين، وما كان يحلم بأن يمتلكه، وما يملكه في الواقع.

وبدأت ماكينة التفكير تشتغل في رأس (عمر). حين صمت عن الأسئلة التي كان يداري بها خوفه وقلقه وتوتره.

في الريف يكون سقف الحياة بيت بسيط، وأرض تهب ما يكفي لسد الرمق، وابتسامة تغسل الكآبة التي يرسمها شظف العيش، وقلة الحيلة. أما هنا فيتحول الأمر إلى نهم امتلاك كل شيء، وبأي وسيلة كانت، حيث يعلو سقف التوقعات ليشمل السكن الجيد، والسيارة الفارهة، ونمط الاستهلاك المغاير والمستمر. إلا أن هناك أصحاب اليقين، أولئك الذين أجبرتهم ظروف الحياة على سكن المدينة ومعايشة فقر الريف، من اعتادوا على الندرة، وأدركوا حكمة الثبات والقناعة والتوكّل، واعتمدوا الصبر على حياة الكفاف في إيمان. فمن تربّى على يقين داخلي قوي قد لا يتحوّل فقره إلى ضجيج، حتى لو سكن المدينة، لأن معيار الرضا لديه داخلي، وليس خارجي.

وبات يبحث في داخله عن عمر (الموقن بالتجربة القصيرة)، فوجده في رجل بسيط يغشاه كل يوم وهو في طريقه إلى موقف السيارات القريب، تسبقه ابتسامة الرضا وتمتمات لا تتوقف إلا ليحادثه. على كتفه يعلق (مخلاية) يخرج عنها رنين أكواب الزجاج، وتتدلى من يسراه كفتيرة الشاي الكبيرة تتوهط الجمر المشتعل في الطبق المعدني، ، يضعها أرضاً ليسلمك الكوب بيمينه، ولا يرضى أن تمد له يدك اليسرى.

- جوع روحك يطول إن قست رزقك بي رزق الناس.. وإن قستو بي رضا قلبك تشبع وإن قل طعامك. الجوع عابر والهلع دائم (خلق الانسان هلوعا).. ونفسك إن ضاقت بي المقارنة وسعها بالحكمة.

هذا الرجل الطيب يتفرس في الوجوه، وإن قرأ زهداً فيما يقول مضى لحال سبيله، أما إن قرأ طلب الاستزادة، فإنه لا يبخل..

- إنت تقايل قلة ما في اليد فقر؟

لا والله المعطي الكريم بلا من ولا أذى.. الفقر في كترة التشوفو بي عينك وما تلحقو بي إيدك، ونفسك فيهو.

هل هذا الرجل، أو (عمر) نفسه على اطلاع على ما أورده يوماً البروفيسور محمد عبد الله الريح حين قال:

«عندما ينتقل الفقراء إلى المدن فانهم يزيدون أعداد القوى البشرية الجديدة التي تعيش في أحياء فقيرة اشبه بالأحجار، لا يجدون الماء النظيف، ولا العناية الطبية، ولا مدارس لأولادهم، وكيف ما تكون حالتهم فإنهم يقيسونها بأولئك الذين يملكون سيارات، والذين يأكلون طعاماً جيداً، ولا يعاني أطفالهم أمراض سوء التغذية، وهذا يخلق فيهم شعوراً بالضياع والحقد». (أنسنة الحيوان ص 204).

شغل (عمر) السؤال أياماً قبل أن ينطق به:

- لماذا جئت إلى هنا؟

فقال الرجل بعد أن ارتسمت على وجهه سحابة أسى..

- لأن (هناك) لم يتبق فيه شيء.. الحرب هناك أكلت كل شيء.. ومن هم في مثل عمرك لم يفارقوا القرى ليعملوا في المتاجر الفقيرة مثلك، بل ليحملوا السلاح، وليزيدوا الحرب اشتعالاً.

يومها أحس (عمر) أنه أخطأ حين فارق قريته وأباه الذي بات في أشد الحاجة لوجوده بقربه.. فتساءل في نفسه..

- ماذا أضافت السنوات الطويلة لأمثال أحمد؟ وماذا أضافت لي الشهور؟ لماذا لا أعود إلى هناك حيث الأفق أكثر اتساعاً، وحيث يؤمن الناس أن الحياة لا تُمنح دفعة واحدة، لكنها تُسَكَّن مثلما تُسكّن قطرات المحلول الوريدي في الجسد المتعطش. وحيث اليقين كالأشجار ينمو يوماً بعد يوم، والجوع جزء من دورة الحياة، بينما هو هنا (إهانة) كما قال الشيخ صاحب الكفتيرة، ذلك لأن المدينة تربط قيمة الانسان بالقدرة على الشراء، بينما يربط الريف القيمة بالقدرة على الصبر، والتكافل، والانتاج.

حمد الله أنه أيقن، وحزم أمره وعاد، مغسولاً بمطر اليقين.

وما هي إلا شهور قليلة ليجد أن المدينة بحالها اندلقت إلى قريته بعد أن شردتهم الحرب.

هرب صاحب الكفتيرة من قريته المحترقة إلى المدينة، وحين احترقت المدينة هرب إلى القرية الأخرى، فقد هداه تفكيره أن ينزل على القرية التي سكّن اسمها في الذاكرة على أثر الأنس العابر مع (عمر)، فنزل عليه ضيفاً قد تطول إقامته دونما كفتيرة، لكنه وجد الفرصة ليمارس مهنته القديمة في مزرعة والد (عمر الموقن).

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي.

مطالبات للفيفا برد قيمة التذاكر

تفشي الإيبولا يهدد حلم جماهير الكونغو الديمقراطية في المونديال

ملخص

تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة غير مسبوقة تهدد بإفساد فرحة عودتها التاريخية إلى نهائيات كأس العالم 2026، بعدما أدت القيود الدولية المفروضة بسبب تفشي فيروس الإيبولا إلى حرمان آلاف المشجعين من السفر إلى الولايات المتحدة لمساندة منتخب بلادهم في البطولة العالمية.

ويعود منتخب «الفهود» إلى كأس العالم للمرة الأولى منذ مشاركته الوحيدة عام 1974، عندما كانت البلاد تُعرف باسم زائير، غير أن هذا الإنجاز الرياضي الكبير بات مهدداً بأن يُحتفل به بعيداً عن جماهيره، في ظل إجراءات السفر الصارمة التي أعقبت إعلان حالة طوارئ صحية مرتبطة بتفشي الإيبولا في وسط وشرق أفريقيا.

قيود السفر تضرب المشجعين

أعلنت السلطات الأمريكية تعليق إصدار التأشيرات في العاصمة كينشاسا، كما فرضت قيوداً على دخول الأجانب القادمين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان خلال فترة الـ21 يوماً السابقة لدخول الولايات المتحدة.

وجاءت هذه الإجراءات عقب إعلان منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية في 16 مايو، بعد تسجيل أكثر من 900 حالة إصابة مشتبه بها و223 وفاة مرتبطة بالتفشي، معظمها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم أن منظمة الصحة العالمية لم توصي بفرض حظر على السفر، فإن القيود الأمريكية وضعت آلاف المشجعين الكونغوليين أمام واقع صعب، بعدما أنفق كثير منهم مبالغ كبيرة لشراء تذاكر مباريات كأس العالم وترتيب رحلاتهم قبل صدور القرارات الأخيرة.

في ظل الخسائر المالية التي تكبدها المشجعون، تحرك الاتحاد الكونغولي لكرة القدم مطالباً الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بإيجاد حل عاجل للأزمة.

وقال رئيس الاتحاد الكونغولي لكرة القدم، فيرون موسينغو أومبا، إن المشجعين باتوا مهددين بخسارة أموالهم بالكامل بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، مشيراً إلى أن أسعار تذاكر مونديال 2026 مرتفعة بشكل غير مسبوق مقارنة بالنسخ السابقة.

وأوضح أن الاتحاد طلب من الفيفا النظر في إمكانية استرداد قيمة التذاكر للمشجعين الذين أصبحوا غير قادرين على دخول الولايات المتحدة بسبب القيود الصحية، مؤكداً أن جماهير المنتخب لا ينبغي أن تدفع ثمن أزمة لا علاقة لها بها.

وأضاف أن هؤلاء المشجعين كانوا يتطلعون إلى دعم منتخب بلادهم في أول مشاركة بالمونديال منذ أكثر من نصف قرن، وأن خسارتهم للتذاكر تمثل ضربة قاسية لهم.

وتنص اللوائح الحالية للفيفا على إمكانية إعادة بيع التذاكر أو تحويلها إلى أشخاص آخرين، بينما يظل استرداد الأموال خياراً استثنائياً يُستخدم عادة في حالات إلغاء المباريات أو الظروف الطارئة.

وأشارت مصادر إلى أن الاتحاد الدولي أبلغ الجانب الكونغولي بأنه سيدرس الطلب في الوقت المناسب، دون تقديم التزامات واضحة بشأن آلية التعويض المحتملة.

وتحظى القضية باهتمام واسع في الأوساط الرياضية الأفريقية، حيث قد يشكل القرار النهائي سابقة مهمة لكيفية التعامل مع حالات الطوارئ الصحية التي تؤثر على حضور الجماهير في البطولات العالمية.

تعديلات اضطرارية على خطط السفر

فرض توقيت القيود تحديات كبيرة على المشجعين الراغبين في حضور مباريات المنتخب.

ومن المقرر أن يستهل منتخب الكونغو الديمقراطية مشواره في البطولة بمواجهة البرتغال في هيوستن يوم 17 يونيو ضمن منافسات المجموعة «ك»، ما يعني أن أي مشجع قادم من الكونغو كان مطالباً بمغادرة البلاد قبل أسابيع من المباراة لتلبية شروط الدخول الأمريكية.

وأمام هذه التعقيدات، بدأ عدد كبير من المشجعين في تعديل خططهم والتركيز على حضور المباراة الثانية للمنتخب أمام كولومبيا في مدينة غوادالاخارا المكسيكية، حيث لا تنطبق القيود الأمريكية بنفس الشكل.

أما المباراة الثالثة أمام أوزبكستان فستقام في مدينة أتلانتا الأمريكية، وهو ما يعقد من جديد إمكانية حضور الجماهير الكونغولية، التي باتت تأمل في تأهل المنتخب إلى الأدوار الإقصائية التي تستضيفها كندا، بما يتيح فرصة جديدة لمتابعته من المدرجات.

على عكس الجماهير، لم يتأثر المنتخب الوطني الكونغولي بشكل مباشر بقيود السفر الأمريكية.

فمعظم لاعبي القائمة المكونة من 26 لاعباً ينشطون في أندية خارج البلاد، كما أن غالبية أفراد الجهاز الفني والإداري يقيمون في أوروبا أو مناطق أخرى خارج الكونغو الديمقراطية.

وقد غادر مسؤولو المنتخب البلاد مبكراً للالتزام بفترة المراقبة الصحية المطلوبة، فيما أُلغيت خطط إقامة معسكر تدريبي في كينشاسا، وانتقل الفريق إلى بلجيكا لإقامة معسكره التحضيري وخوض مباريات ودية قبل التوجه إلى الولايات المتحدة.

وأكد الفيفا أنه يتواصل بشكل مستمر مع الاتحاد الكونغولي والحكومات المستضيفة والجهات الصحية المختصة لضمان تطبيق جميع الإجراءات الطبية والأمنية اللازمة خلال البطولة.

عودة تاريخية بعد 52 عاماً

تمثل مشاركة الكونغو الديمقراطية في مونديال 2026 حدثاً استثنائياً في تاريخ كرة القدم بالبلاد.

فالمنتخب كان أول ممثل لأفريقيا جنوب الصحراء في نهائيات كأس العالم عندما شارك في نسخة 1974، لكنه غاب عن البطولة طوال 52 عاماً قبل أن ينجح أخيراً في العودة إلى المسرح العالمي.

ويرى موسينغو أومبا أن التأهل لا يمثل مجرد إنجاز رياضي، بل يحمل أبعاداً اجتماعية ووطنية مهمة، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وأشار إلى أن كرة القدم أصبحت مصدر أمل ووحدة للكثير من المواطنين، وأن المنتخب نجح في منح الجماهير فرصة للالتفاف حول حلم مشترك بعيداً عن الأزمات اليومية.

ورغم محاولات المسؤولين طمأنة الرأي العام، فإن تفشي الإيبولا الحالي يثير مخاوف حقيقية لدى المؤسسات الصحية الدولية.

وتعود الأزمة الحالية إلى ظهور سلالة نادرة من الفيروس تُعرف باسم «بونديبوجيو»، وهي سلالة لم تُسجل منذ سنوات طويلة، كما لا يتوفر لها لقاح معتمد حتى الآن، الأمر الذي يزيد من صعوبة احتواء انتشارها.

وتتفاقم التحديات بسبب النزاعات المسلحة المستمرة في بعض المناطق الشرقية من الكونغو الديمقراطية، والتي أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان وأعاقت جهود السلطات الصحية للوصول إلى المجتمعات المتضررة.

ويرى مراقبون أن تداخل العوامل الصحية والأمنية والإنسانية يجعل من احتواء التفشي مهمة معقدة، في وقت تستعد فيه البلاد للاحتفال بواحدة من أهم لحظاتها الرياضية منذ عقود.